



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة كربلاء المقدسة

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني

لعينة من المصارف العراقية - دراسة تحليلية

للمدة من 2004 إلى 2016

رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء وهي

جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من الطالبة

شيماء هادي نعمة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

زينب مكّي البنا

(1439 هـ - 2018 م)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ

عَلِيمٌ

اللَّهُ
الصِّدِّيقِ
العَظِيمِ

سورة يوسف / الآية 55

الإهداء

إلى من جاد بحياته ايثاراً .. ومجياة ابنائه قربانا ..

ليضيء مستقبل العالمين ايماناً واصلاحاً ..

ويزيّنه بالهدى ... ويعلم شيعته استقامة الصلاة ..

إلى رمز الايثار .. إمامي الحسين الشهيد ..

تعال نسكب الهوى .. فقد أمانتنا النوى

تعال نرسم الحنين .. على اللهبِ والجوى

تعال نرقبُ الذي ... من التباعدِ أكوى

ونغرسُ الفؤادَ في ... ترابِ أرضِ ذي طوى

له الجفونُ تلهبُ .. عليه تسكبُ .. كباقة الزهور

فهل نعدُّ للقاء .. ونرفعُ الدعاء .. لساعة الظهور

إلى من رؤياه غرامٌ .. في دنيا الظلام ..

إلى امامي المنتظر (عج)



شكر و امتنان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد ولد آدم نبينا محمد صلى الله عليه وعلى آله الاطهار ومن سار على نهجه واقتفى أثره إلى يوم الدين .

وبعد:

أود أن اشكر من شاركني في حكمتها استاذتي المشرفة **الاستاذ المساعد الدكتورة زينب مكى البناء** رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية التي تفضلت بالإشراف على هذه الرسالة داعية من الله أن يبارك لنا في أستاذتنا القدوة لما بذلته من جهد متواصل و دؤوب وما قدمته من توجيهات وارشادات سديدة .

وشكر خاص الى **المدرس المساعد أمير علي خليل** فقد كان قبس الضياء في عتمة البحث، و كان لي نعم الناصح ونعم الأخ الوقور الحليم فقد منحني الثقة وغرس في نفسي قوة العزيمة ولم يدخر جهداً، ولم يبخل عليّ بشيء من وقته الثمين أبقاه الله ذخراً لي ولجميع طلبة العلم وجعل ذلك في ميزان حسناته وأرضاه بما قسم له .

وأتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى كليتي كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء لمنحني فرصة عظيمة كفرصة الدراسات العليا تحت ظلها الوارف ورعايتها الدائمة والشكر الى اساتذتي في هذه الكلية الذين نهلت من علمهم طوال سنوات دراستي . وأتقدم بالشكر والامتنان إلى **الأستاذ المساعد الدكتور علي احمد فارس** لرعايته الأخوية و لتسهيله لبعض الصحاب . كما أتوجه بالشكر والامتنان للأستاذ الدكتور مشكور حنون الطالقاني الخبير اللغوي والاستاذ المساعد الدكتور صلاح الدين محمد المقوم العلمي لإسهاماتهم العلمية التي كان لها الأثر العظيم في غربله شوائب الرسالة مما علق فيها ، كما أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الاستاذ الدكتور حيدر بونس الموسوي رئيسا والاستاذ المساعد الدكتور صادق راشد الشمري عضوا والاستاذ احمد ميري عضوا لتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة .

كما أتقدم بأرقى واثمن عبارات الشكر والاعتزاز والفخر الى **امي وابي الكريمين واخوانتي واخواني** الذين زرعوا في دربي التفاؤل .

الباحثة

فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	شكر و امتنان
ت - ث	المستخلص
ج	فهرست المحتويات
ح	فهرست الأشكال
خ - ذ	فهرست الجداول
2-1	المقدمة
4	الفصل الأول : منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة
5	المبحث الأول : منهجية الدراسة
8	المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة
-	الفصل الثاني : الجانب النظري للدراسة
14	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لاستراتيجيات إدارة الأرباح
41	المبحث الثاني : التدرج الانتماني
-	الفصل الثالث : الجانب العملي للدراسة
61	المبحث الأول : تحليل الأرباح والتدرج الانتماني
75	المبحث الثاني : تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبارها
85	المبحث الثالث : قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة
-	الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات
101	المبحث الأول : الاستنتاجات
103	المبحث الثاني : التوصيات
	المصادر
	الملاحق

فهرست الجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الجدول
15	مفهوم إدارة الأرباح	1
22	اهداف إدارة الأرباح	2
41	مفهوم التدرج الائتماني	3
61	ترميز قيم التدرج الائتماني للمصارف عينة الدراسة	4
62	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف التجاري العراقي للمدة 2004-2016	5
63	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2004-2016	6
64	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف الاهلي العراقي للمدة 2004-2016	7
65	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الائتمان للمدة 2004-2016	8
66	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الخليج للمدة 2004-2016	9
67	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2004-2016	10
68	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشمال للمدة 2004-2016	11
69	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف المتحد للمدة 2004-2016	12
70	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الموصل للمدة 2004-2016	13
71	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بابل للمدة 2004-2016	14
72	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بغداد للمدة 2004-2016	15

73	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف دار السلام للمدة 2016-2004	16
74	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لأجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة 2016-2004	17
76	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف التجاري العراقي	18
76	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف الاستثمار العراقي	19
77	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف الاهلي العراقي	20
78	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف الائتمان التجاري	21
78	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف الخليج التجاري	22
79	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف الشرق الاوسط	23
80	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف الشمال	24
80	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف المتحد	25
81	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف الموصل	26
82	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف بابل	27
82	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف بغداد	28
83	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لمصرف دار السلام	29
84	علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني لأجمالي المصارف عينة الدراسة	30
86	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصرف التجاري العراقي	31
87	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصرف الاستثمار العراقي	32

88	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصرف الأهلي العراقي	33
89	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف الائتمان	34
90	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف الخليج التجاري	35
91	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف الشرق الأوسط	36
92	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف الشمال	37
93	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف المتحد	38
94	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف الموصل	39
95	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف بابل	40
96	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف بغداد	41
97	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لمصرف دار السلام	42
98	العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني	43
99	معنوية علاقة الأثر وثبات صحة الفرضيات الفرعية لكل مصرف من المصارف عينة البحث	44

فهرست الاشكال

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
32	تعريف إدارة الأرباح الحقيقية	1
37	أشكال مختلفة من إدارة الأرباح الحقيقية	2
57	العوامل التي تؤثر على سعر السند	3
59	عملية التدرج الائتماني	4
62	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف التجاري العراقي للمدة 2016-2004	5
63	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2016-2004	6
64	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف الاهلي العراقي للمدة 2016-2004	7
65	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الائتمان للمدة 2016-2004	8
66	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الخليج للمدة 2016-2004	9
67	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشرق الاوسط للمدة 2016-2004	10
68	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشمال للمدة 2016-2004	11
69	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف المتحد للمدة 2016-2004	12
70	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الموصل للمدة 2016-2004	13
71	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بابل للمدة 2016-2004	14
72	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بغداد للمدة 2016-2004	15
73	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف دار السلام للمدة 2016-2004	16
74	إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لأجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة 2004- 2016	17
99	معنوية العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة	18

المستخلص

الهدف من الدراسة تحديد اثر استراتيجيات إدارة الأرباح في التغيير في التصنيف الائتماني ومن اجل ذلك ، تم اعتماد استراتيجيات ادارة الارباح بنوعها (إدارة الأرباح المستندة على الانشطة الحقيقية و إدارة الأرباح على اساس الاستحقاقات) ، كما تم التعبير عن التصنيف الائتماني من خلال النسب المالية .

أجريت الدراسة في القطاع المصرفي العراقي حيث تم الحصول على المعلومات المالية اللازمة بنشاط كل مصرف من المصارف عينة الدراسة ، بلغ عددها اثنا عشر مصرفاً للمدة من 2004 و لنهاية عام 2016 .

تم استخدام نسبة الربح السنوي إلى اجمالي الارباح خلال سنوات الدراسة ، ونسبة الرافعة المالية لقياس التصنيف الائتماني ، واختبار الارتباط البسيط ، واختبار معنوية الارتباط T ، واختبار الانحدار البسيط ، واختبار معنوية الانحدار F ، ومعامل التحديد R^2 لقياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة ، واخيرا تم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS 21 .

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات التي يمكن التعبير عنها بشكل مختصر بأنه يوجد تأثير لسلوكيات ادارة الارباح على التغيير في التصنيف الائتماني لكل مصرف من المصارف العراقية بشكل منفرداً ومجتمعاً . بينت نتائج الدراسة ان ممارسات إدارة الأرباح من تؤدي إلى أزمة ثقة في مهنة المحاسبة والتقارير المالية الصادرة عن المحاسبين وبالتالي زيادة قدرة ادارة المصارف العراقية على مواجهة المخاطر الائتمانية من خلال ممارسات سليمة والابتعاد عن الممارسات الاحتياطية .

واختتمت الدراسة بالعديد من التوصيات المتعلقة بالدراسات الحالية والدراسات المستقبلية بشأن المتغيرات الرئيسية لها . كان من التوصيات التي نادى بها الدراسة الفهم الجيد لممارسات ادارة الارباح واهمية النظر بركائز الحوكمة الرشيدة في الشركات وتطبيقها بشكل الزامي .

المقدمة Introduction

لوحظ اهتمام الادبيات المالية والمحاسبية ، المهنية منها والأكاديمية ، في الوقت الحالي بإدارة الأرباح والأسباب الداعية للعمل بها، وقد تزايد هذا الاهتمام بعد تعرض العديد من الشركات العالمية والعربية للإفلاس . يشار إدارة الأرباح بعدة مصطلحات منها المحاسبة الإبداعية وتمهيد الدخل، و تمهيد الأرباح، والهندسة المالية والمحاسبة التجميلية واحتياطات جرة كوكي(Cookie jar reserves) ، والمصطلح المفضل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي في معظم ما كتب حول هذا الموضوع هو "إدارة الأرباح"، ولكن في أوروبا المصطلح المفضل هو "المحاسبة الإبداعية" اما المصطلح الذي سيتم استخدامه في هذه الدراسة هو ادارة الارباح .

تعتمد عملية اعداد القوائم المالية على عدة معايير مالية ومحاسبية ، وعندما تكون نتيجة الأعمال التي تظهرها القوائم المالية اقل من صافي الربح في السنوات السابقة ، يتم اعادة النظر بالبيانات المالية ، فتعمل ادارة المؤسسة من خلال اتباع اساليب ادارة الارباح اختيار السياسات المحاسبية، كالاختيار بين طريقتي القسط الثابت او الاندثار المعجل للموجودات الثابتة ، لكن هذه الاجراءات سوف تؤثر سلباً على موثوقية القوائم المالية وتعبيرها الدقيق عن نتيجة النشاط ، إلا أن حرص الادارة على ممارسة إدارة الأرباح ، تؤدي إلى نتائج ايجابية للمديرين والملاك. هنا يبرز السبب الرئيسي من القيام بهذه الإجراءات وكيفيتها تأثيرها على ارقام الدخل المعلن .

ينظر الى استراتيجيات إدارة الأرباح من زاويتين مختلفتين، الاولى تتمثل بمدى الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وكل الممارسات المخالفة لهذه المبادئ يمثل تلاعب الهدف منه تضليل المستفيدين من نتائج الاعمال والمركز المالي، وهؤلاء هم المعارضون لسلوكيات إدارة الأرباح، والذين يستشهدون بالأزمات المالية للشركات الكبيرة في العالم وافلاس العديد منها مثل شركة انرون للطاقة وآرثر اندرسون لتدقيق الحسابات بسبب ممارسات ادارة الارباح . اما الزاوية الثانية فهي تمثل الزاوية المؤيدة لاستراتيجيات إدارة الأرباح حيث يرون بأن إدارة الأرباح هي عبارة عن ممارسات ذكية للسياسيات المحاسبية من قبل المحاسبين وادارات الشركات ، الهدف منها هو تشذيب القوائم المعلنة لكل من قائمة الدخل والمركز المالي.

بما أن التدرجات الائتمانية الصادرة لمصدري السندات طويلة الأجل تميل إلى أن تكون مستقرة على مر السنين بالنسبة لمعظم الشركات ، فإن التغيير في التدرج الائتماني يُعد حدثاً رئيساً لمصدرها. ويتمتع مديرو الشركات بمعلومات أفضل عن الآفاق المستقبلية لشركاتهم أكثر من

المستثمرين الخارجيين حيث تميل وكالات التدرّج إلى جمع المعلومات من الإدارة. ويشار إلى التدرّج الائتماني بعدة مصطلحات منها التدرّج الائتماني والتصنيف الائتماني والترميز الائتماني والملاءة المالية والجدارة المالية. إذ تقوم وكالات التدرّج الائتماني بمراقبة المخاطر الاعمال والمخاطر المالية للشركة ورفع تقارير عن التدرّج الائتماني بناءً على التقارير المالية والتنظيمية ومعلومات الأداء الخاصة بالمعاملات المالية والمعلومات الجديدة من مصادر متنوعة. لذلك تركز هذه الدراسة على كيفية تأثير تغيرات التدرّجات الائتمانية المقبلة على إفصاح الشركات عن أدائها وحوافزها الإدارية للمشاركة بنشاط في إدارة أرباحها المتزايدة، يمكن للمديرين معالجة الأرباح وإلى ما يعرف بتجميل الواجهة window-dress الخاصة بالقوائم المالية قبل الطرح العام للأوراق المالية، لتحقيق العديد من الاهداف منها زيادة تعويض مديري الشركات والأمن الوظيفي، لتجنب انتهاك عقود الإقراض، أو لخفض التكاليف التنظيمية أو زيادة الفوائد التنظيمية. في هذه الدراسة سنحاول بيان العلاقة بين الحوافز الإدارية لمختلف ستراتيجيات إدارة الأرباح وتغير التدرّج الائتماني في الأدب المحاسبي و المالي .

الفصل الأول

المبحث الأول

منهجية الدراسة

المبحث الثاني

مناقشة بعض الدراسات السابقة

الفصل الأول

منهجية الدراسة ومناقشة الدراسات السابقة

تمهيد

تتوزع الأدبيات المالية و المحاسبية بالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع إدارة الأرباح والتدرج الائتماني، وسنحاول ذكر أهم الدراسات التي استعرضها الباحثون في هذا المجال وحسب التسلسل الزمني لكل دراسة . يهدف هذا الفصل إلى عرض منهجية الدراسة وتشمل المشكلة، الأهمية، الأهداف، الفرضيات، أساليب جمع البيانات، الأساليب الإحصائية والتحليلية المستخدمة في اختبار فرضياتها وتحقيق أهدافها، فضلاً عن الدراسات السابقة الأجنبية والعربية المتعلقة إدارة الأرباح والتدرج الائتماني ، وقد تم تقسيم الفصل إلى المبحثين الآتيين :

المبحث الأول: منهجية الدراسة .

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وما تسهم به الدراسة الحالية .

المبحث الاول منهجية الدراسة

اولاً : مشكلة الدراسة

إن عملية إدارة الأرباح في الشركات تعد من الأمور المهمة ؛ كونها تسهم في استقرار معدلات الأرباح السنوية نوعاً ما وبالتالي تقليل مخاطر تذبذبها فضلاً عن إمكانية تخمين كلف التمويل بشكل أفضل .

كما ان التدرج الائتماني للشركات يعد من أولويات المستثمرين في هذه الشركات كونه يمثل مقياساً لمقدار المخاطر التي تتعرض لها الشركات ومن ثم تحديد مقدار العائد عند الاستثمار في هذه الشركات سواء لشراء أسهم أو السندات ، ومن هنا يمكن ان تصاغ مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :

1. هل تهتم ادارات المصارف المبحوثة باستراتيجيات إدارة الأرباح.
2. هل تهتم ادارات المصارف المبحوثة بالتدرج الائتماني .
3. هل أن معدلات الأرباح السنوية بين المصارف المبحوثة متقاربة نوعاً ما ؟ وهل سينعكس ذلك على التدرج الائتماني لكل مصرف ؟
4. هل هناك تأثير معنوي مباشر لاستراتيجيات إدارة الأرباح في التدرج الائتماني

ثانياً : اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى بيان اثر استراتيجيات إدارة الأرباح في تغيير التدرج الائتماني للشركات كما تسعى الى تحقيق الاهداف الآتية :

1. دراسة وتحليل الأرباح التي يحققها كل مصرف لسلسلة زمنية ومعرفة مدى استقرارها .
2. دراسة وتحليل وتدرج المصارف المبحوثة بحسب تدرجها الائتماني ومعرفة أكثر المصارف اماناً، والتي تحقق أعلى التدرج ائتماني ومقارنتها مع باقي المصارف المبحوثة .
3. تقديم المفاهيم والأطر النظرية و المفاهيمية لإدارة الأرباح والتدرج الائتماني .
4. تقديم مجموعة من التوصيات والنصائح الى الشركات المبحوثة اعتماداً على ما تتوصل إليه الدراسة في الجانبين النظري والتطبيقي .

ثالثاً : أهمية الدراسة

تتمحور أهمية الدراسة من كونها حاولت ايضاح مفهوم ستراتيجيات إدارة الأرباح وطرقها بشكل يسهم في تعزيز معلومات اصحاب القرار في ادارات المصارف المبحوثة ، وايضاح مدى انعكاس ذلك في الصحة المالية من خلال الدرجة الائتمانية التي يحققها كل مصرف قياسا باجمالي المصارف المبحوثة . ترجع أهمية الجانب الاكاديمي للدراسة الى ندرة الدراسات في البيئة العراقية التي تناولت أثر ستراتيجيات إدارة الأرباح على التدرج الائتماني للمؤسسات وللمصارف بشكل عام .

كما تتبع أهمية إدارة الأرباح من أهمية الآثار الايجابية والسلبية الناتجة عن استخدام ستراتيجياتها لإظهار نتيجة النشاط والموقف المالي بما يحقق أهدافها القصيرة والطويلة الأجل وبشكل خاص بعد التعرض للازمة المالية سنة 2007 وقيام كبرى الشركات بإشهار افلاسها وانهيائها .

كما تزداد أهمية الدراسة بسبب أهمية موضوع التدرج الائتماني التي تتجلى في توجيه الموارد المتاحة نحو القنوات الاستثمارية ، فهو عامل حيوي مهم في استقطاب المستثمرين كما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة فالتدرج الائتماني للشركات يعكس درجة الملاءة المالية التي تتمتع بها الشركات وقدرتها في الحصول على القروض وامكانيتها في السداد . هذا التدرج الممنوح يعزز من امكانية دخولها إلى الاسواق المالية والعمل فيها والحفاظ على الحصص السوقية .

رابعاً : فرضيات الدراسة

1. الفرضية الرئيسة الاولى : التي مفادها

لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية لاستراتيجيات إدارة الأرباح و التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة .

2. الفرضية الرئيسة الثانية : التي مفادها

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة.

خامساً : الادوات المالية المستخدمة في الدراسة

1. نسبة الربح السنوي إلى اجمالي الأرباح خلال سنوات الدراسة (2016 – 2004) .

2. نسبة الرافعة المالية لقياس التدرج الائتماني

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{اجمالي المطلوبات}}{\text{المطلوبات} + \text{حق الملكية}}$$

3. اختبار الارتباط البسيط
4. اختبار معنوية الارتباط T
5. اختبار الانحدار البسيط
6. اختبار معنوية الانحدار F
7. معامل التحديد R^2

وتم استخدام البرنامج الاحصائي SPSS 21

سادساً : حدود الدراسة

1. **الحدود الزمانية :** حددت مدة الدراسة بسلسلة زمنية غطت مدة أمدها (13) سنة امتدت بين (2004-2016) جمعت عنها البيانات اللازمة لتحليل المصارف عينة الدراسة. ومبررات اختيار هذه المدة هو الاستقرار النسبي لسوق العراق للأوراق المالية لتلك المدة ، إذ تم استبعاد سنة 2003 وما قبلها نتيجة لظروف البلد والأحداث التي طالت الشركات والمؤسسات المالية بالإضافة إلى توقف سوق العراق للأوراق المالية عن ممارسة نشاطه لمدة طويلة مما يؤثر على متطلبات الدراسة.
2. **الحدود المكانية :** تم اختيار عدد من المصارف العراقية والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهي المصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الاهلي العراقي ، مصرف الائتمان التجاري، المصرف المتحد، مصرف الشمال، مصرف الشرق الاوسط ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الموصل ، مصرف بابل، مصرف بغداد، مصرف دار السلام.

المبحث الثاني

مناقشة بعض الدراسات السابقة

1. دراسة (عيسى ، 2008)

عنوان الدراسة :

" أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح _ دراسة تطبيقية "

هدف الدراسة : يمثل هدف الدراسة في تسليط الضوء على جودة المراجعة وتقييم مدى سلامة حجم شركات المراجعة ، وتقييم مدى سلامة بعض العوامل الأخرى التي حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشرات لجودة عملية المراجعة الخارجية وابرار دورها في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري ، وإبداء الرأي حول صدق وعدالة القوائم المالية، وما يترتب على ذلك من إضفاء الثقة بالبيانات التي تتضمنها تلك القوائم.

نتائج الدراسة : تم التوصل إلى وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح، وهذا يفسر المستوى العالي لجودة عملية المراجعة التي يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية ومعالجتها ، مما يعكس إيجابياً على جودة القوائم المالية المنشورة .

2. دراسة (Kuang & Qin, 2009)

عنوان الدراسة " Credit Rating and CEO Risk-taking Incentives "

" التدرج الائتماني و حوافز الرئيس التنفيذي المحب للمخاطر "

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى التعرف على كفاءة وكالات التدرج الائتماني، في دمج المعلومات المعقدة في عمليات تقييم المخاطر الخاصة بها.

نتائج الدراسة : تم التوصل إلى عدة نتائج تؤكد أن التدرج الائتماني، والتقييمات المهنية لمخاطر الائتمان للشركات، يعطي أهمية لوكالات الائتمان وقيمة آرائهم في التنبؤ بخطر التخلف عن السداد في الأسواق المالية، كما أن التدرجات الائتمانية لها دور رقابي في ردع الشركات، و الإدارة العليا من متابعة الاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، مما يعزز دور وكالات الائتمان في أسواق رأس المال اليوم .

3. دراسة (حمودي، 2010)

عنوان الدراسة : " أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح - مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى "

هدف الدراسة : يتمثل الهدف من هذه الدراسة في توضيح أثر الركائز الرئيسة لحوكمة الشركات وبيان أثر تطبيقها بالاعتماد على القواعد الأخلاقية والمهنية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح لبعض الشركات المختارة في محافظة نينوى .

نتائج الدراسة : تم التوصل إلى وجود علاقات ارتباط معنوية بين أخلاقيات حوكمة الشركات وإدارة الأرباح ، كما بينت نتائج الدراسة عن وجود تأثير معنوي لأخلاقيات حوكمة الشركات في إدارة الأرباح .

4. دراسة (Hilscher & Wilson,2012)

عنوان الدراسة : " Credit ratings and credit risk "

"التدرج الائتماني ومخاطر الائتمان"

هدف الدراسة : توضيح مدى مساهمة هذه التدرجات في قياس درجة تعثر الشركات، وقياس خطر فشل السداد، وتفسير الصفات الخاصة بتدرجات الائتمان.

نتائج الدراسة : تم التوصل إلى أن التدرجات الائتمانية لديها قدرة عالية في التنبؤ بتعثر الشركات ، ولكن هذه القدرة ليست مثلى ، فهناك علاقة ارتباط قوية جدا بين التدرجات الائتمانية لشركات المساهمة ، وخطر فشل السداد لديها، وبالتالي بعلاوة المخاطرة، لكن هذه التدرجات لا تعطي دليلا قاطعا على حدوث فشل السداد .

5. دراسة: (Rahman et. al., 2013)

عنوان الدراسة : " Techniques, Motives and Controls of Earnings Management "

" تقنيات ودوافع وضوابط إدارة الأرباح "

الهدف الدراسة : بيان الدور الرئيس الذي تقوم به إدارة الأرباح لتحديد سعر سهم الشركة وكذلك تخصيص الموارد مباشرة في سوق رأس المال؛ لان الأرباح مؤشرات قوية للأنشطة التجارية للشركات. وبما أن أسهم الشركة تقاس بالقيمة الحالية لأرباحها المستقبلية، فإن المستثمرين والمحللين يتطلعون إلى الأرباح لتحديد جاذبية مخزون معين. فالشركات ذات آفاق الدخل الضعيف ستكون عادة أسعار أسهم أقل من تلك التي لديها آفاق جيدة.

نتائج الدراسة : تم التوصل إلى أن المعايير المحاسبية الصارمة، والتوعية بلجنة التدقيق والمراجعة ، وحوكمة الشركات والوعي والأخلاق لأصحاب المصلحة يؤدي دورا حيويا في السيطرة على إدارة الأرباح .

6. دراسة (حسن ، 2015)

عنوان الدراسة :

" أثر الاحتياطات السرية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية- دراسة تطبيقية "

هدف الدراسة : تسليط الضوء حول الغموض الذي ينتاب مفهوم الاحتياطات السرية ، وذلك لتعدد المفاهيم التي تناولته الدراسات المحاسبية السابقة وبيان أثر الاحتياطات السرية نتيجة المبالغة في تقدير أقساط الاندثار (حسب طريقة الاندثار المتناقص) على نسبة كفاية رأس المال لكونها تمثل شكلا من اشكال إدارة الأرباح المحاسبية .

نتائج الدراسة : تم التوصل إلى أن مفهوم الاحتياطات السرية أشمل وأعم من باقي المصطلحات المتداولة خاصة في ظل بيئة العمل المصرفي ، وأن البنوك المسجلة بالبورصة المصرية يمكنها تكوين احتياطات سرية من أجل القيام بإدارة الأرباح ، بهدف تحقيق نسبة كفاية راس المال، كما أشارت نتائج الدراسة إلى قيام تلك البنوك بإدارة الأرباح الحقيقية من خلال التوقيت الانتقائي لبيع الموجودات لتحقيق أرباح رأسمالية من أجل تحقيق نسبة كفاية رأس المال.

" عنوان الدراسة : The Joint Effect of the Sarbanes-Oxley Act and Earnings Management on Credit Ratings"

" الأثر المشترك لقانون ساربينز - أوكسلي وإدارة الأرباح على التدرجات الائتمانية "

هدف الدراسة : تقدمت هذه الدراسة باحتمالية وجود علاقة مشتركة بين قانون-Sarbanes Oxley Act (SOX) وإدارة الأرباح والتدرج الائتماني . وبشكل خاص تحققت هذه الدراسة من تأثير إدارة الأرباح في مدة تطبيق (SOX) على درجة التدرج الائتمان.

نتائج الدراسة : عند مقارنة بين الشركات التي تطبق قانون SOX والشركات التي لا تطبق هذا القانون تم التوصل إلى وجود اختلاف في انحدار مستحقات الدخل اثناء فترة تطبيق قانون SOX ، و الذي يرافقه ارتفاع التدرج الائتماني للتدرجات الائتمانية قصيرة الاجل ، بالنسبة للشركات التي تطبق القانون ، اما الشركات التي لا تطبق قانون SOX توصلت الدراسة الى عدم وجود تأثير مشترك لقانون SOX وإدارة الأرباح للتدرجات الائتمانية طويلة الأجل .

الفصل الثاني

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لاستراتيجيات إدارة الأرباح

المبحث الثاني

التدرج الائتماني

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي لاستراتيجيات إدارة الأرباح

The concept of earnings management strategies

تمهيد

تمثل الأرباح المقياس لفاعلية سياسات إدارة الشركة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية والقرارات المتخذة والمتعلقة بموجب تلك السياسات ؛ لذا تلجأ الإدارة الى مختلف تدابير إدارية والمحاسبية لزيادة ارباحها في وقت معين ، أو لتخفيض الديون المعلنة . وبعض هذه التدابير يمكن أن يتناسق مع مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (Generally Accepted Accounting Principles GAAP) ولكنها حسب وجهة نظر لجنة البورصة والاوراق المالية ، تكون مضللة ومختلفة عن واقعها الفعلي.

أولاً : إدارة الأرباح المفهوم والاهمية

تمثل إدارة الأرباح اختيار المدير للإجراءات والسياسات المحاسبية ، كالإعلان عن ارباح متوقعة و الكشف الطوعي عن المعلومات ، وكيفية تأثير تقدير محاسبة الاستحقاقات على أرباح بطريقة مقصودة. كما تحدد كفاءة اختيار السياسات المحاسبية بكفاءة الإدارة على تصميم تلك السياسات وتطبيقها (Gaió & Raposo, 2011:471) ، إذ إن فقدان مصداقية البيانات المالية، يعرقل وصول المعلومات للمستثمرين والمقرضين عن حسن سير أسواق رأس المال (Ahmed, et al , 1999:1) .

كما يمكن من إدارة او التلاعب بالمعلومات المالية المنشورة عن طريق اختيار أساليب محاسبية محددة وكذلك اختيار التوقيت المناسب لإعداد التقارير المالية. وبشكل خاص يمكن التلاعب بالأرباح باستخدام عدد من التقنيات، بما في ذلك اختيار طريقة تسعير المخزون (FIFO versus LIFO) ومتوسط الكلفة المرجحة وطريقة تخفيض قيمة الموجودات وطريقة احتساب الاندثار حسب القسط الثابت او العمر الانتاجي. اذ تستهدف إدارة الأرباح تحقيق كفاية رأس المال ، أو التهرب الضريبي ، أو تضليل اصحاب المصالح حول الاداء الاقتصادي الاساس للشركة ، أو التأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الارقام المحاسبية المنشورة (حسن، 2015: 51) .

إن اغلب الأدبيات التي تناولت إدارة الأرباح قسمتها الى أحد الشكلين: (Kin , 2008 : 357)

1. الشكل الاول هو إدارة الأرباح عن طريق إدارة الاستحقاقات المحاسبية .
2. الشكل الثاني الإدارة الحقيقية للأرباح التي تؤثر على التدفقات النقدية .

الشكل الأول هو الأكثر شيوعاً ويندرج تحت مفهوم المحاسبة الإبداعية أما الشكل الثاني وهو الإدارة الحقيقية أكثر خطراً من الثاني إلا أنه أقل رواجاً من الشركات كونه يتضمن التلاعب بالمبادئ المحاسبية ومخالفتها (Herve & Breton, 2004: 19).

ركزت معظم الدراسات على هذين الشكلين من إدارة الأرباح ، وسيتم بيان مفهوم إدارة الأرباح بحسب التسلسل الزمني لظهورها وكما مبين في الجدول رقم (1)

جدول (1)

مفهوم إدارة الأرباح

ت	اسم الباحث والسنة والصفحة	المفهوم
1	(Schipper,1989:92)	(تدخل مقصود من قبل الإدارة في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية من أجل الحصول على مكاسب خاصة للوحدة الاقتصادية أو لإدارتها)
2	(Ashari,et.al.,1994: 50)	بأنه عملاً متعمداً من قبل إدارة الشركة لأغراض تخفيض تقلبات الدخل وذلك من خلال التلاعب بالسياسات والادوات المحاسبية المتبعة فيها .
3	(Healy&Wahlen,1999:368)	العملية التي تحدث عند استخدام الإدارة الحكم الشخصي في إعداد التقارير المالية وفي إعادة هيكلة المعلومات لتغيير التقارير المالية أما لتضليل بعض المساهمين حول الأداء الاقتصادي الأساس للشركة أو التأثير في النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المعلن عنها
4	(Stephen, et. al., 2000, 2)	إنها عملية اختيار طرائق محاسبية في ضوء المبادئ المقبولة قبولاً عاماً (GAAP)، لكنها لا تظهر الحقيقة.
5	(Mohanram,2003:1)	تحريف مقصود في الأرباح الذي يوصل إلى أرقام محاسبية مختلفة بشكل أساس عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية لكن فقط للتعديل على الأرباح .
6	(Sidney & et al, 2005:24)	عملية اتخاذ القرارات بخطوات ومراحل مدروسة من خلال الاستعانة بالقيود المسجلة وفق المبادئ المحاسبية المقبولة للوصول إلى المستوى المطلوب من الأرباح المعلنة في القوائم والتقارير المالية.
7	(Mckee,2005:1)	اتخاذ القرار الإداري القانوني الرشيد، ونشرها بقصد الوصول إلى النتائج المالية الثابتة والمتوازنة والمتوقعة
8	(الرشيدي،2010: 8)	" سلوك قد تمارسه إدارة الشركة من خلال اتباع أساليب مختلفة للتأثير على الأرباح الحالية للوصول إلى رقم ربح ترغب الإدارة في التقرير عنه ,

الأمر الذي يؤدي إلى التقرير عن أرباح لا تعكس بالضرورة الوضع الحقيقي للشركة " .		
عبارة عن ممارسات يتم اداؤها في ضوء الالتزام بالمعايير المحاسبية ولكنها تؤدي الى تحريف الاداء الحقيقي للشركة وتضليل مستخدمي القوائم المالية مما يؤثر بالسلب على جودة التقارير المالية .	(عبد اللطيف، 2017 : 1549)	9

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على الأدبيات الواردة

من خلال ما ورد اعلاه يمكن القول بأن إدارة الأرباح هي (ممارسة الإدارة للإجراءات والتدابير الاحترازية المتاحة لها ، كالتدخل المتعمد اثناء إعداد القوائم المالية ، وممارسة الحكم الشخصي وقت تحليل المعلومات المالية ، اذ تعمل الادارة على استغلال مرونة المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP) لتحسين صورة القوائم المالية بشكل مختلف عن الواقع لأهداف محددة ، او من خلال استغلال مرونة السياسات المحاسبية الخروج عنها بشكل غير اخلاقي او كليهما بحيث يمكن استخدام المعلومات الصادرة في التقارير المالية والمرفقات الموضحة لها لتضليل المساهمين والمنافسين و المحللين الماليين في الاسواق المالية).

ثانياً: دوافع إدارة الأرباح وأهم أسبابها

أظهرت الدراسات البحثية المختلفة الدوافع الإدارية وراء اتباع الادارة لممارسات إدارة الأرباح . فقد حددت دراسة Hepworth قبل نصف قرن تقريبا وجود دوافع لتفضيل سياسة محاسبية دون غيرها من بين الطرق والأساليب البديلة المتاحة كتفضيل الرسوم الضريبية على أساس الدخل، وثقة المساهمين و قدرة العاملين في الإدارة على الإفصاح عن ارباح مستقرة بما يتناسب مع التوقعات حول زيادة أو نقصان الإيرادات المتوقعة (Hepworth, 1953: 34) .

ويعتقد المديرون إن قرارات المستثمرين والدائنين تتأثر بالأرباح المعلنة ؛ لذا يلجأون إلى ممارسة اساليب إدارة الأرباح (Healy & Wahlen،1999:371-374) ، إن الهدف الذي يبتغيه المديرون الوصول إليه هو التأثير على سوق الأوراق المالية وتقليل احتمالية الإخلال بشروط الاقتراض وتجنب التدخل من الهيئات الحكومية المنظمة لتلبية توقعات المحللين الماليين أو للحفاظ على مركزها التنافسي في السوق وتجنب الكلف السياسية والضريبية (شرويدر واخرون،2010:203) .

اما تمهيد الدخل فله الأثر الإيجابي على تقييم الاوراق المالية للحد من المخاطر التي قد يتوقع المحللين حدوثها (Beidleman, 1973 : 657) . وتعتمد البلدان شديدة التحفظ على النظم المحاسبية (التي تحد من تقلبات ارباح الشركات) على تمهيد الدخل Income smoothing كمحفز أول بما يمكنها من التأثير في المخصصات التراكمية بشكل واضح . اما المحفز الاخر الذي يفرض نفسه في

بعض الاحيان يسمى محاسبة "big bath" التي تعنى بتشذيب قائمة الدخل بما يتلائم وسياسة الشركة ، مثلا لو توقعت الشركة خسائر مستقبلية فإنها ستعظم خسائر العام الحالي بشكل يجعل الخسائر المستقبلية تظهر بشكل أفضل (Amat & Gowthorpe, 2005:56) .

وقد ناقش (Healy & Wahlen, 1999: 368) دوافع أخرى تضمنت كيفية التنبؤ بمخرجات الصفقات الكبيرة في سوق رأس المال ، عندما تكون هناك فجوة بين الأداء الفعلي للشركة وتوقعات المحللين. يرجح اختيار بدائل حول تمهيد الدخل بغية التلاعب في الأرباح المتحققة لتتطابق مع الأرباح المتوقعة . ويأخذ المدير التنفيذي من التلاعب بأرقام الأرباح المحاسبية دافع له بسبب سياسة الشركة التي تجعل من مكافأة الادارة التنفيذية مرتبطة بالدخل المقدر .

إن اعداد التقارير ضمن قواعد المحاسبة المقبولة يوضح كيفية تأثير السياسات المحاسبية المختارة في بعض الشركات بالشكل الذي تتناسب فيه الأرباح المعلنة مع المتوقعة وتكون السياسة المحاسبية هذه جديرة بالثقة ، كونها تشير إلى أن الأرباح المستقبلية من السهل التنبؤ بها . وقد حافظ مديرو الشركات على تغيير السياسة المحاسبية لتسوية الدخل الحالي بغض النظر عن الأخبار السيئة (Caton, et al, 2011:5) ، وأشار (Oyerinde & Odejayi, 2010:8) إلى حوكمة المؤسسات كدافع مهم للكثير من الشركات المساهمة في اعادة ثقة مستخدمي البيانات المالية المعلنة . بالإضافة إلى ان معرفة الإدارة المسبقة بان الدخل المعلن في قوائم المالية يجب ان يلبي أو يتجاوز توقعات المحللين وهذا الاجراء في الاصل هو التحايل المالي. فانخفاض الأرباح بشكل ملحوظ إلى أدنى من توقعات المحللين قد يؤدي إلى خلق حالة زعر حول وضع الشركة قد يضطرها الى بيع أسهمها ، في حين ان تحقيق أرباح كبيرة تتجاوز التنبؤات قد يؤدي إلى توقعات غير حقيقية في العام القادم . فمثلا عند بيع المنتجات تقوم الشركات بتأجيل جزء كبير من الأرباح الحالية إلى السنوات المقبلة لتغطية تكاليف البحث والتطوير ودعم العملاء المحتملين. يعد هذا الأسلوب أحد السياسات المحاسبية التي تفضلها اغلب الشركات (Mccullers, et.al, 1982: 74-75) . إذ تساعد إدارة الأرباح في الحفاظ على سعر السهم أو تضخيمه عن طريق تخفيض مستويات الاقتراض الظاهرية ، حيث تبدو الشركة أقل عرضة للمخاطرة، من خلال تكوين اتجاه جديد للكسب . و يساعد هذا الاجراء في زيادة رأس المال عن طريق إصدارات الأسهم الجديدة. أو طرح أسهمها في عروض الاستحواذ . الا ان الاختيار الاخير غير مفضل لدى المؤسسات فقد تلجأ الإدارة إلى الاستعانة بما يعرف " المطلعين من الداخل **Insiders** " في أسهم شركاتهم لتعزيز فرصتهم في الاستفادة من معلومات المطلعين ، وبالتالي ستمكن من استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتأخير إصدار المعلومات للسوق. وعلى الرغم من أن السياسات المحاسبية هذه تحقق للشركات ارباح على المدى القصير الا إنها تلحق الضرر بقيمة الاسهم على المدى البعيد ، وبالخصوص

أن هذه الاجراءات لا يندفع فيها المحللين والمراقبين في الاسواق الكفوءة فهي بمثابة مؤشر ضعف في الاداء المالي للشركة (Amat & Gowthorpe, 2005:6) .

وأكد في هذا المجال (Feng,2011:41) و(Clikeman, 2003: 70) على وجود عدة دوافع منها:

1- **توقعات الأسواق :** تدني نسبة الارباح المتحققة نسبة إلى توقعات المحللين في الاسواق المالية ، سوف يعرض الشركة لعدة مخاطر منها مخاطر انخفاض اسعار الاسهم بعد الاعلان عن الارباح ، التصفية الاجبارية بسبب انخفاض الارباح التشغيلية . كما ستواجه الادارة التنفيذية ضغوطا هائلة عند مقابلة توقعات المساهمين والمحللين الماليين عن أداء الشركة وذلك من اجل تعظيم سعر اسهمها السوقي وتحقيق اهداف الشركة .

2- **تمهيد الدخل :** المنظمات التي تواجه تقلبات صغيرة في الخسائر والأرباح يكون امامها حافز نحو تضخيم أرباح المدة الحالية . إذ تعمل الإدارة على تقليل تباين الدخل باستخدام ادوات محاسبية. اما الشركات التي حققت أرباح ضخمة بشكل غير اعتيادي ، فستعمل على تحويل جزء من الأرباح الحالية إلى حساب الاحتياطات ؛ لذلك يكون عليهم ضبط حساب الاستحقاقات أكثر من اللازم لتغطية تكاليف مستقبلية لكي يظهر سير الأرباح بشكل متتابع غير ضعيف مقارنة مع التقارير المعلنة التي تظهر استمرار تزايد الارباح الفصلية والسنوية ، وعندئذ يمكن للمديرين من تعظيم أسعار الأسهم لشركاتهم (Rahman atel,2013:3-4) .

3- **دوافع تعاقدية :** قدم (Healy & Wahlen ,1999:368) أقدم الدلائل حول الدافع التعاقدي لإدارة الأرباح. لطالما يحصل المديرين على معلومات داخلية ، فهذا يتيح لهم فرصة إدارة صافي الدخل لزيادة مكافآتهم التي تزداد مع زيادة أداء الشركات ؛ ولذلك فمن المرجح زيادة أرباح المديرين في المدة الحالية. تظهر أهمية الدوافع التعاقدية كمحفز لإدارة الأرباح التي تستند على البيانات المحاسبية في تنظيم بعض العلاقات التعاقدية مع الغير مثل عقود الإقراض التي تترك أثراً واضحاً على توزيع المواد لمقابلة التكاليف المترتبة عليها ، أضف إلى ذلك اكتساب مزايا عند التفاوض مع النقابات (Cornett at.el, 2009: 412-430) . وأن الدافع هو الحفاظ على الامن الوظيفي ، ويلجأ المديرون للتلاعب بالأرباح المعلنة لتحقيق أقصى قدر من المكافآت مثل خطط مكافأة والاتفاقات الديون (DeFond & Jiambalvo,1994 :146) .

4- **دوافع تنظيمية :** يفرض عمل الشركات المساهمة تشريعات مختلفة قد تولد لدى المديرين الدافع لإدارة الأرباح . فقد تكون هذه التشريعات خاصة بقطاع معين مثل قطاع البنوك الذي يخضع لتشريعات خاصة مثل متطلبات كفاية رأس المال **capital adequacy requirements** . وقد تكون تشريعات عامة مثل تشريعات مكافحة احتكار **antitrust regulation** أو غيرها . وجود هذه التشريعات يحفز الإدارة

للتلاعب في الأرباح حتى تظهر الشركات مدى التزامها بهذه التشريعات بغرض تجنب التدخل الحكومي وفي بعض الأحيان لكي تبدو أقل ربحية للحصول على الإعانات الحكومية .

5- **عهود الديون** : عقد الديون طويلة الأجل (مثل السندات) تتضمن عدة موثيق تتعهد بها الشركة لحماية أصحاب الديون. تواجه الشركات تكاليف عالية عند عدم احترامها لتلك العهود ؛ لذلك يبرز هنا دافع رئيس من المدراء لإدارة الأرباح ؛ لتجنب تعرضهم إلى خسائر إلى حد كبير (Chi&Brossa,2013:10) و (Defond & Jiambalvo,1994:147) .

كما أكد (Stice et al ,2005:600- 601) ان الشركات و ثروة مديريها تتأثر إلى حد كبير بالأرباح المحاسبية المفصح عنها ، ففي ظل اتفاقيات الديون غالباً ما تفرض قيوداً على المقترضين الحاليين من الدائنين فيما يتعلق بالأرقام المحاسبية . مثل عدم توزيع الأرباح على المساهمين إلا عند زيادة الأرباح المحتجزة عن الحد الأدنى ، أو قد تحرم تلك الشركات من القروض الجديدة إلا في ظل أوضاع معينة مرتبطة بالقوائم المالية مثل نسب الديون إلى حقوق الملكية أو نسب التداول. فمثلاً عندما يقل صافي الدخل المعلن ينخفض معه نسبة اتفاقيات القروض ويؤدي هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة للمقترض . عدم تحقيق هذه الشروط تلجأ الإدارة إلى اختيار الطرائق والإجراءات المحاسبية للتأثير في القوائم المالية لاستيفاء هذه الشروط وهنا يبرز دافع رئيس لدى المديرين نحو تضخيم الأرباح المعلن في سبيل الحصول على قروض جديدة دون الإخلال بشروط الدين.

وقد قسم بعض الباحثين والكتاب الدوافع الى خارجية و داخلية سنتطرق إليها بحسب ما ذكره:

أولاً : الدوافع الخارجية

يولي محللون سوق الأسهم اهتماماً كبيراً لأرباح الشركة وتدفقات هذه الأرباح . واغلب نماذج التقييم تعتمد على استمرار نمو الأرباح ؛ لذلك ينبغي على الشركات الإبلاغ عن عائدات أعلى سنة بعد سنة . ومن جانب آخر يسعى المحللين لتقليل المخاطر ، وطالما إن الأرباح تتباين بشدة فهذا مؤشر لمخاطرة كبيرة ؛ لذا تسعى الشركات لضمان تمهيد ارتفاعات الأرباح المعلنه وانخفاضاتها من مدة مالية إلى أخرى (Stice et al ,2005: 601- 602) .

وأشار (علي ، 2010 : 40) إلى عدة دوافع أخرى منها :

1. مقابلة تنبؤات المحللين الماليين حول الشركة التي تحاول تقييم أداء المنشأة.
2. تحسين صورة الأداء أمام جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة مثل (الدائنين والمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى)
3. مساعدة المنشأة للمنافسة في السوق والحصول على حصة سوقية أكبر، كون التقارير المالية تصف الحالة المالية وما يدور في المنشأة، وقدرتها على الاستمرارية.

4. التهرب الضريبي وتخفيض التكاليف السياسية.

تعدّ الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بالشركة من العوامل التي توجه الإدارة للعناية بالمعلومات المحاسبية المذكورة في التقارير المالية المعلنة ، فعندما يكون هناك تدخل سياسي وحكومي في أنشطة بعض الشركات التي لها تأثير كبير على النشاط الاقتصادي ، يجعل هذه الشركات محط انظار الجهات الحكومية والرأي العام بشكل دائم . أما عند غياب الهيئات الرقابية فذلك يعطي فرصة أكبر للشركات للتلاعب بالمعلومات المالية وارقام الارباح المحاسبية عن طريق استخدام اساليب إدارة الأرباح (محمد، 2006: 14) .

ان السلطات الحكومية لها تأثير كبير على الرفاهية المالية للشركات من خلال فرض التكاليف السياسية كالضرائب والإعانات واجراءات اخرى لمكافحة الاحتكار؛ لذا فإن الأرباح المحاسبية المنشورة يمكن أن تؤثر على ارجحية الشركة في كونها سوف تحقق عوائد او سوف تتحمل تكاليف التدخل الحكومي. وهذا السبب الذي يدفع بعض الشركات ومديريها للتقليل من الدخل المعلن ، كونه دافع مهم لدى المديرين لممارسة اساليب إدارة الأرباح (Stice et al ,2005:600- 601) .

ثانيا : الدوافع الداخلية

غالبا ما تستند مكافآت المديرين على الأرباح المحاسبية المعلنة . بالتالي يمكن زيادة الثروة الشخصية للمديرين من خلال اتخاذ القرارات المحاسبية التي تعظم المكافأة. على ان الدوافع الداخلية هي تلك التي تنشأ من داخل الشركة وترتبط بكل من حجم الشركة وربحيتها وهيكل الموجودات والمديونية والعلاقة بين الملكية والادارة . أما الحوافز الادارية فتتمثل بكيفية اختيار الشركة للطرق والسياسات المحاسبية بهدف تحقيق مزايا ايجابية للشركة ، وتستغل الشركات كبيرة الحجم مرونة المبادئ المحاسبية في انتقاء سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض او تأجيل الارباح الحالية إلى العام المقبل بهدف تحقيق الوفرة الضريبي وتجنب التدخل الحكومي . في حين تتجنب الشركات صغيرة الحجم أساليب التلاعب بالأرباح حتى تتمكن من زيادة رأس المال عن طريق عمليات الاقتراض (بو كثير و عوادي، 2014: 20).

ومن أهم الدوافع الداخلية التي استعرضها الباحثون (Moses, 1987: 359) (علي، 2010:

: 40)

1. حوافز ومكافأة الإدارة التي يتم تقييمها بشكل أساس على ضوء البيانات المالية، فمثلا قد يحصل المديرون على مكافأة إضافية إذا ما كان هناك نمو في صافي الدخل وهو ما يعرف بفرضية خطة المكافأة .

2. استباق قرارات استراتيجية محتملة للمنشأة كعمليات الاندماج أو دخول شريك استراتيجي.

3. التحكم بنتائج الموازنات التقديرية الماضية وإعداد الموازنات التقديرية المستقبلية واللتين يتم إعدادهما بناء على البيانات المالية الحالية .

4. قوانين بعض الشركات يسمح للإدارة من الاستفادة من المعلومات الداخلية في تداول أسهمها بحرية كباقي المساهمين وبالتالي فإن هذه القوانين تدعم فرصة للمديرين من الاستفادة بموجبها باستخدام أساليب إدارة الأرباح لمنع وصول المعلومات الحقيقية للأسواق المالية

5. التصنيف المهني : يمثل نوع آخر من الدوافع الداخلية حيث تستخدم الشركة ممارسات إدارة الأرباح بغية الارتقاء إلى تصنيف مهني متقدم على منافسيها، الذي تقوم به مؤسسات التصنيف المحلية والدولية عن طريق تكييف القوائم المالية وفق معايير التقييم التي تفرضها تلك المؤسسات (الاغا ، 2011: 83) .

6. الضرائب : يعتمد مقدار الضرائب بشكل مباشر على الأرقام المحاسبية المعلنة، فمن المحتمل أن تختار الإدارة السياسات والإجراءات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح المعلنة من أجل تقليل حجم الضريبة المدفوعة (حبيب، 2003: 62-63) . أن الفروض الضريبية تمثل حافزا مهما يدفع الإدارة الى ممارسة إدارة الأرباح لغرض التهرب من الضريبة (Niskanen& Keloharju, 2000: 449).

ثالثاً : اهداف إدارة الأرباح :

هناك الكثير من الاهداف التي تسعى الشركات إلى تحقيقها عند الاختيارات بين الطرق والسياسيات المحاسبية وفقا لما تسمح به المعايير المحاسبية وبما يتلائم مع امكانات الشركة والظروف البيئية الداخلية والخارجية ؛ لذا تسعى الإدارة إلى تحقيق اهداف إدارة الأرباح مع المضامين الناجمة عن القيام بها التي يمكن عرضها في الجدول (2) :

جدول رقم (2)

أهداف إدارة الأرباح ومضامينها

مضامينها	أهداف إدارة الأرباح	ت
<p>1. من أجل العمل على تلبية المتطلبات الحكومية التي تعتبرها الشركة كالضغوط الخارجية وعليها مواجهتها بطرق سليمة محاسبيا ، كالعمل على تلبية متطلبات الاشراف الخاصة بالهيئات الحكومية.</p> <p>2. متطلبات التنظيمية ومنها كفاية رأس المال .</p> <p>3. تخفيض معدلات ضريبة الدخل .</p>	تخفيض نسبة التكاليف السياسية	1
<p>تحديد عقود الدين وتجنب الانتهاكات المالية (التي منها عدم الالتزام بالشروط التعاقدية بين الاطراف ذات المصلحة) ، وكذلك العمل على الوفاء بكافة الالتزامات التي من ضمنها سداد توزيعات الأرباح .</p>	كلفة التمويل المقترضة في الآجال القصيرة و المتوسطة والطويلة مع استيفاء شروطها إما بشكل ثابت أو متناقص.	2
<p>يتم تعظيم ثروة المديرين من خلال تعظيم قيمة اجمالي الحوافز والمكافآت والمعاشات في الاجل القصير.</p> <p>والمحافظة على الأمن الوظيفي واستقراره لزيادة كفاءة وفاعلية أداء العاملين في الجهاز الحكومي وتعظيم إنتاجيتهم.</p>	تعظيم ثروة الإدارة	3

المصدر: اللوزي، خالد محمد: اثر ممارسة إدارة الأرباح على سعر السهم دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، 2013 صفحة 37.

رابعاً : العوامل المؤثرة على عملية إدارة الأرباح :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على ممارسة ادارة الارباح وبالتالي تؤثر على القرارات الادارية في الشركة منها ربحية الشركة ، حجم الشركة ، الربح الخاضع للضريبة ، الكثافة الرأسمالية وعقود الدين والاساليب التحفيزية ، وفيما يأتي بيان تفصيلي لكل هذه العوامل (Emanuel,2003:154) :

1. **ربحية الشركة** : الربحية تقيس الكفاءة التشغيلية للمؤسسة وتمكن الاطراف ذات المصلحة بارتفاع هذه الكفاءة ومراقبتها، والكفاءة التشغيلية تحدد قدرة المؤسسة على تحقيق العوائد الكافية للمالكين والمقرضين والعاملين ، فهي هدف أساس لجميع المؤسسات وأمر ضروري لبقائها واستمرارها والغاية التي يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المؤسسة. إنه كلما زادت أرباح المؤسسة زادت احتمالية تعظيم توزيعات الارباح ، ينظر الدائنين ان زيادة ارباح الشركة يعني قدرتها على الوفاء بديونها ، اذ يمثل صافي الدخل قاعدة لموجودات الشركة وحق الملكية، كما انه يساعد في جذب رأس المال من المستثمرين المتوقعين .

2. **حجم الشركة** : بسبب حاجة الشركات إلى ضغط المصروفات وتنظيم الاستحقاقات والبنود غير العادية فإن الشركة قد تلجأ إلى استغلال المرونة الكبيرة في السياسات المحاسبية والـ GAAP عندما تعرضها لتقلبات في الارباح بين فصل وآخر او بين سنة وأخرى وبالتالي فإن زيادة حجم الشركات يقابله احتمالية إدارة الأرباح بشكل متزايد ايضا .

3. **شروط عقود الدين** : تميل الشركات التي ترتفع فيها نسب المديونية إلى اختيار السياسات المحاسبية وبالتالي زيادة الارباح المفصح عنها ، لتجنب تدخل الدائنين في فرض بعض القيود على الشركة نتيجة زيادة نسب المديونية او لتجنب انتهاك شروط عقود الاقتراض مستقبلا .

4. **كثافة رأس المال** : تتمثل الكثافة الرأسمالية بانها حاصل قسمة الموجودات الثابتة إلى اجمالي الموجودات هذه النسبة تعكس اعتماد الشركة على رأس المال الثابت وبالتالي تقل الحاجة إلى الأيدي العاملة ، وإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى مدى كثافة المعدات والآلات المتوفرة التي قد تستعاض عنها بالأيدي العاملة ، وارتفاعها كذلك يحمل الشركة اعباء اضافية منها التكاليف السياسية ومسؤولية اجتماعية وتخفيض معدل البطالة ، وهنا تبرز أهمية العمل بسلوك إدارة الأرباح في الشركة (, Moses 1987: 361) .

5. **الأرباح الخاضعة للضرائب** : إن الشركة حسب الاعتقاد السائد تسعى دائما للتهرب من الضريبة المفروضة ؛ لذلك عليها استخدام طرق مشروعة أو عن طريق التحايل بممارسة إدارة الأرباح خلال المدد المالية المتتالية (Herrmann & Inoue, 1996: 169) .

6. **الوسائل التحفيزية** : قد ترسخ بعض الشركات أسس فلسفية ضمن سياساتها العامة منها كيفية التحكم بالبرامج التي تتعلق بكل من المرتبات والتعويضات الخاصة بالإدارة و ربط المكافآت المالية مع أداء اسعار الأسهم في الشركة ، وخيارات الاكتتاب في الاسهم الخاصة بالعاملين ، والحوافز والفوائد والمزايا (العلاوات الاستثنائية) ، فالسياسات التحفيزية هذه تدفع المدير للعمل بأفضل اداء لتحقيق الامن الوظيفي أو للحفاظ على مركز الشركة في السوق و لمواجهة المراكز المنافسة لها او كليهما (اللوزي،

2013: 40) ؛ لذا سوف يكون توجه الإدارة نحو إدارة الأرباح امر ضروري وقد يزداد هذا التوجه مع زيادة احتمالية تبني الشركة لوسائل تحفيزية (Healy,1985: 89) .

خامساً: اساليب إدارة الأرباح المحاسبية وتجميل صور الدخل:

أن إدارة الأرباح ظاهرة سلوكية تجمع بين حالة الزيادات والتخفيضات التمهيدية للأرباح من أجل الاحتيال في عملية العرض والقياس والافصاح عن الأرباح المحاسبية في الكشوفات المالية، لتحقيق أهداف معينة والخاصة بنتائج أعمال الشركة أو بإدارتها (Schipper,1989,92) . فالمدير الجديد يمارس اساليب إدارة الأرباح اكثر من المدير القديم وخاصة عند انخفاض الدخل يتم اختيار ما يعرف بمحاسبة " تنظيف الدفاتر big bath " وبالتالي زيادة فرصهم في كسب المكافأة في المدة اللاحقة (Chi&Brossa,2013:10) .

ويرى (DeFond & Jiambalvo,1994 :147) بأن الإدارة التنفيذية تكون المسؤولة عن ممارسة إدارة الأرباح، فضلاً عن أطراف أخرى عديدة أهمها، المحاسبون والمدققون، ومجالس الإدارات . إذ يستغل أعضاء مجلس إدارة شركة المهنيين القائمين على اعداد البيانات المالية كونهم يتميزون بقدرات ابداعية في المحاسبة وباختيار الطرق والمعالجات المحاسبية والبدائل المتاحة لاستغلال الثغرات القانونية وتقديم انطباع " مضلل " عن الأرباح وذلك لخدمة دوافع وأهداف مختلفة . ولعل أبرز ما يحفز الإدارة في ممارسة اساليب إدارة الأرباح وتمهيد الدخل الدوري هو رغبتها في تجنب إظهار التباين في نتائج أعمال المنشأة من مدة إلى أخرى. إذ يتأثر الدخل المعلن الى حد كبير باختيار الشركة طريقة الاندثار وافتراض تدفق تكلفة المخزون ، وطريقة المعالجة المحاسبية لخيارات الأسهم للموظفين .

وهناك الكثير من الأساليب والممارسات التي تستخدم في هذا المجال، وفيما يأتي سنستعرض أهم تلك الممارسات والهدف من القيام بها .

1- تمهيد الدخل : هو أسلوب تستخدمه الشركات عندما ترغب بإظهار تقارير مالية تتسم بنمو ثابت في الأرباح أو مستقر نسبياً ، والعمل على اخفاء تغيرات الدخل الفعلي في اوقات الازمات، في ظل مبادئ المحاسبة المقبولة ومبادئ الإدارة وعن طريق اجراء التسويات لتقليل التباين في نتيجة اعمال المنشأة ولجذب المساهمين. يحدد هذا التعريف أبعاد خاصة بأنشطة التمهيد من خلال ربطها بنوعين من القرارات والانشطة :

• النوع الأول : هو القرارات والانشطة المحاسبية المتخذة لتعديل الدخل في حدود المرونة المتاحة في ظل GAAP .

• النوع الثاني : هو القرارات والأنشطة التشغيلية المتاحة للإدارة في ظل مبادئ الإدارة التي من شأنها التأثير في الدخل المعلن للشركة (Fudenberg & Tirole, 1995:78-79).

2- التلاعب بالأرباح الفعلية بغية تطابقها مع الأرباح المتوقعة . إذ تتمكن الشركة من تحقيق هذا التطابق بعدة طرق منها تأجيل الاعتراف بجزء من العوائد المتحققة للسنوات المستقبلية بحجة تغطية نفقات تحسين الجودة ودعم العملاء (القطيش والصوفي، 2011: 10) .

3- قد ترغب الإدارة بتضليل المستثمرين أو المراقبين عن الأخبار السيئة في الاسواق المالية ، فقد يختلف المراقبين مع الإدارة في قبول السياسات المحاسبية المتبعة ومدى كفاية الإفصاح المحاسبي، وهنا تبرز خطورة إدارة الأرباح في ظل عدم الالتزام بالمعايير الخاصة بالإفصاح والشفافية ، بهدف تضليل المستثمرين والمراقبين في معرفة الظروف الاستثمارية غير المستقرة في أداء الشركة.

4- **المحاسبة الإبداعية** : المحاسبة الإبداعية تمثل دوراً رئيساً عند محاولة الإدارة بالتلاعب بأرقام الأرباح المحاسبية عن طريق الاحتفاظ بسعر السهم أو النهوض به مما يجعل الشركة وكأنها تخضع لمخاطر أقل (القطيش والصوفي، 2011: 10) ، وفي دراسة أخرى أظهرت ضعف أداء سعر السهم في السنوات اللاحقة لزيادة الدخل نتيجة التغييرات في اختيار السياسات المحاسبية التي تؤثر على صحة الأرقام الظاهرية لتحقيق أهداف الشركة بصورة عامة أو الإدارة بصورة خاصة (Dharan & Lev, 1993:6) .

5- احتساب قسط الاندثار يتطلب تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للاندثار؛ لذا يستخدم المديرون تقديرات العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للتأثير على الأرباح باتجاه او باخر، وذلك لتخفيض مصروف الاندثار من اجل تضخيم الأرباح (Scott & Pitman, 2001:42) .

يرى (Dechow & Skinner, 2000:239) ان الرفاهية المالية للشركات ومديريها تتأثر كثيرا بالأرباح المحاسبية المنشورة . وهذا الحافز يدفع الشركات لتحديد المبادئ المحاسبية التي توفر قدر كافي من المرونة فيما يتعلق بالقرارات والتقديرات المحاسبية ، بغية تحقيق أهداف الإدارة باستخدام ستراتيجمات إدارة الأرباح . وفقا لهذه المرونة سوف يتمكن المديرين من التلاعب بالدخل وتأجيل او تعجيل تحويله إلى السنوات اللاحقة ومن هذه الأساليب (Stice et al , 2005:602) :

1. **مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً GAAP تمنح للشركة أسلوب " الاختيار الانتقائي "** من بين السياسات المحاسبية المسموح بها والبدائل القانونية المتاحة . تعمل الإدارة على تعظيم قيمة الأرباح المعلنة ، كإجراءات توقيت الاعتراف بالإيرادات او المصروفات، او اختيار ما بين طريقة الـ (FIFO) وطريقة (LIFO) لتقييم المخزون (على افتراض ارتفاع الأسعار) ، وكذلك طريقة القسط الثابت لاندثار الموجودات الثابتة.

يتقلب مستوى الأرباح لمنشأة الأعمال باستخدام طريقة وأخرى، كما يمتد تأثيرها إلى اتجاه الأرباح **Earnings Trend** ودرجة الاستقرار فيها **Earnings Stability** (الخلايلة، 2000: 231).

2. المتاجرة الداخلية: قدمت بعض الدراسات الدليل على لجوء الشركات المساهمة إلى إدارة الأرباح بهدف تحقيق مكاسب خاصة عند اتخاذ قرار بيع أو شراء أسهم الشركة (الزمر، 2009: 8). إذ يحدد المديرون مجموعة متنوعة من الافتراضات والتقديرات الذين هم على اطلاع بها أكثر بكثير من مدققي الحسابات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية المعمول بها وفق المعايير المحاسبية المقبولة عموماً. مثل حساب مصروفات الاندثار، وتقديرات العمر الإنتاجي وقيمة الاستهلاك والخردة، وتقدير حساب الديون المشكوك في تحصيلها. وهنا ينبغي على المديرين تقدير تشكيل تقديرات معقولة، ومتناسبة مع سياسة الشركة من جانب و المعايير المحاسبية من جانب آخر (الميداني، 1989: 138).

3. زيادة اعداد اللجان والعاملين في الاجهزة الادارية. قد يحمل ميزانية الشركة اعباء كبيرة لا يوازي تلك الاعباء أي فاعلية، ومن اجل ضمان سير الاجهزة الادارية الذي يعدّ شرطاً أساساً لضمان سير المنظمة وتمكينها من تحقيق اهدافها؛ لذا يتوجب على الشركة هنا اتخاذ قرار ستراتيبي يتعلق بإعادة هيكلة الإدارة، فمعظم عمليات إعادة الهيكلة تتطلب تكاليف كبيرة وتستغرق عدة سنوات لإكمالها، وهنا يبرز دور ممارسات إدارة الأرباح بغية تنفيذ القرار الاستراتيجي وتحقيق اهداف الشركة.

4. الإدارة الذكية للأرباح واختيار التوقيت المناسب لإجراء الصفقات: إن التغيير بأسعار الاوراق المالية في السوق المالي لا يمثل أرباحاً، إنما ينبغي اختيار توقيت البيع أو الشراء، وهذا التوقيت هو من يجلب الأرباح (الفرق بين التكلفة التاريخية وسعر البيع).

5. تسعير المخزون: تستخدم الشركات اساليب تسعير المخزون التي تعتمد على اما بيانات فعلية او بيانات تقديرية، من اجل التأثير على الارباح المعلنة طريق تعزيز أو سحب أرصدة المخزون. تستطيع المنظمات أن تؤثر في أرباحها المنشورة بالاعتماد على توقيت ستراتيبي لبيع الأصول، مثل السندات والمعدات غير المستخدمة، وحتى الشركات التابعة.

سادساً : ستراتيبيات إدارة الأرباح

تتضح امكانية مديري الشركة من استخدام إدارة الأرباح بكفاءة، عندما تكون هناك توقعات حول تغييرات التصنيف الائتماني في المستقبل للشركة، إذ يوجد نوعان من إدارة الأرباح التي يمكن للمدراء التنفيذيين استخدامها لتغيير الأرباح، النوع الاول هو إدارة الأرباح الموثقة على اساس القرارات المحاسبية أو المستحقات وهي "إدارة الأرباح المحاسبية"، والنوع الثاني إدارة الأرباح على اساس القرارات التجارية الحقيقية أو الأنشطة الحقيقية التي تم تعريفها على أنها "إدارة الأرباح الحقيقية". وسوف يتم طرح اثنين من طرق قياس إدارة الأرباح التي تسبق التغيير في التصنيف الائتماني.

1. إدارة الأرباح القائمة على أساس محاسبة الاستحقاق : Accruals-based earnings management (AM)

نظرا للمشكلات التي عانى منها الأساس النقدي¹ عند مقابلة وتوقيت الإيرادات والمصروفات في نهاية المدة المالية ، أثارت العديد من الشكوك في امكانية قياس أداء الشركة بالاعتماد على هذا الأساس. في مقابل ما يتمتع به أساس الاستحقاق في إعداد البيانات المالية المنشورة من القبول التام والدعم من قبل الهيئات المخولة بوضع المعايير المحاسبية ، كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات (السيد،2004: 18) .

ويمكن استخدام المستحقات المحاسبية كطريقة لمعرفة سياسيات الشركة ، ومن ثم الكشف عن اسلوب إدارة الأرباح (George & Thomas,2013:37) . كما يرى الخلايلة أن الأرباح المحاسبية وفقاً لطريقة القسط الثابت تأخذ اتجاهاً تنازلياً بشكل عام ، فيما تأخذ اتجاهاً تصاعدياً أثناء العمر الإنتاجي وفقاً لطريقتي مجموع أرقام السنين وضعف الرصيد المتناقض (الخلايلة،2000، 231) .

تجدر الإشارة انه رغم المزايا التي يتمتع بها اساس الاستحقاق كمؤشر لأداء الشركة ، الا ان مرونته الواسعة قد تسمح للإدارة بالاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة واستخدام التقديرات المحاسبية لتحقيق اهداف خاصة . وبالنتيجة تضليل اصحاب المصالح عن الوضع الاقتصادي السائد للشركة . (Healy & Wahlen, 1999:368)

تمثل محاسبة الاستحقاق مجموعة من السياسات المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، كما انها تتسم بمرونة كافية ، وهذه المرونة جعلتها احدى الوسائل الاساسية والاكثر استخداماً لإدارة ارباح الشركة لكونها من العمليات الداخلية التي لا تكشف عنها الارقام المحاسبية في الكشوفات المنشورة . كما ان المرونة الموجودة في تطبيق اساس الاستحقاق التي من شأنها التأثير على صافي الارباح المعلنة بالشكل الذي يحقق دالة هدف الادارة على حساب دالة هدف اصحاب المصالح الاخرين (حسن ،2015: 51) .

وتعرف محاسبة الاستحقاق accrual accounting بانها عملية تسجل كافة الإيرادات والمصروفات والأصول والخصوم وحقوق الملكية (الأصول الصافية) وقت حدوث العملية الاقتصادية ذات الصلة بغض النظر عن وقت تداول المبالغ المالية (استلام أو دفع). (نشرة نظم معلومات للإدارة المالية للحكومة GFMIS) . وكذلك تنشأ هذه الاستحقاقات لحل مشاكل التوقيت والمقابلة المرتبطة

¹ عند استخدام المحاسبة على أساس النقد cash-basis accounting ، تقوم الادارة بتسجيل المعاملات التجارية التي تنطوي على الاستلام أو الدفع نقداً فقط. ويتم تجاهل جميع المعاملات التجارية الأخرى. فمثلاً إذا كان النشاط التجاري يتضمن مبيعات بمقدار \$ 1000 على الحساب ، مع تسليم العميل للبضاعة ولكن دون دفع ثمنها حتى تاريخ لاحق، فإن الادارة هنا لن تقوم بتسجيل عملية البيع حتى تستلم الدفع النقدي من العميل. وبالمثل، فإن الشركة لن تسجل قيمة المشتريات \$ 2 000 من المخزون على الحساب حتى تُسدد فعلاً المبالغ النقدية لتلك المشتريات في تاريخ لاحق، على الرغم من أنها استلمت أصناف المخزون من مورديها فعلاً .

بمعلومات التدفقات الخاصة بالمدة المحاسبية مثل حساب القبض وحساب الدفع و حساب الاندثار والمخزون (الرشيدى،2010: 14).

وأشار (السيد، 2004: 10) إلى أن محاسبة الاستحقاق تعدّ من أهم الطرق المتبعة في إدارة الأرباح وذلك ؛ لأن تكاليف تطبيقها تكون منخفضة و النتائج المترتبة عنها غالباً ما تكون غير ظاهرة . وتجدر الإشارة إلى ان البيانات المالية لمحاسبة الاستحقاق تضم كشف الدخل و الميزانية العمومية وبيان مفصل بالتدفقات النقدية فبعد اكتشاف العلاقة بين إدارة الاستحقاق وممارسات إدارة الأرباح، اتجهت أنظار المراقبين نحو قائمة التدفقات النقدية لعلهم يجدون فيها ما يقودهم لكشف تلك الممارسات (حسن، 2015: 37) . وقد تسعى الادارة لممارسة إدارة الأرباح واجراء التعديلات اثناء إعداد التقارير المالية ، بهدف تغيير نتائج الاعمال وتضليل بعض أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي الاساس للشركة ، أو التأثير على النتائج التعاقدية المستندة على الأرقام المحاسبية المنشورة (Healy& Wahlen, 1999: 367) . فعلى سبيل المثال يذكر (السيد،2004: 18) أن مجلس معايير المحاسبة الأمريكي في قائمة المفاهيم المحاسبية (رقم 1) ، قد أشار إلى أن المعلومات عن ارباح الاستثمارات يتم قياسها عن طريق اساس الاستحقاق المحاسبي فهو يمثل افضل مرشد لأداء تلك الاستثمارات حول المقبوضات والمدفوعات النقدية الحالية .وبموجب المبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام يتمكن المدراء من إجراء التعديلات حول إدارة الأرباح المعلنة (DeFond & Jiambalvo, 1994:146) . على سبيل المثال يمكن تعجيل أو تأجيل اندثار الموجودات أو تخفيض القيمة واطفائها بين مدة مالية واخرى ، ويمكن زيادة أو نقصان الحسابات على أساس استحقاقها لرأس المال العامل (Shores at. el, 1995: 260) ؛ لذلك عندما ترغب الإدارة بتحقيق أرباح مستهدفة فإنها قد تسعى للتلاعب في المستحقات التقديرية للوصول إلى الرقم المستهدف والتلاعب هنا يجعل الارباح المعلنة أقل اهمية لمستخدمي المعلومات المنشورة عند تقييم الوضع المالي الحقيقي للشركة وتخضع تسوية الاستحقاق لسيطرة الادارة في كيفية تطوير الممارسات الابداعية للأرباح المحاسبية ومن ثم على قيمة الشركة من خلال الدخل المعلن . ومن حالات التلاعب التأجير التمويلي للموجودات الثابتة بدلا من القيام بشرائها والتحايل هنا يمثل هامش يعرف التمويل الخفي وطبيعته بنود تقع خارج الميزانية Off Balance Sheet (DeAngelo at.el, 1996: 344).

كما ذكر (حسن، 2015: 69) ان المديرين والمحاسبين قد وجدوا أن إدارة الاستحقاق المحاسبي امرأ جذاباً والسبب في ذلك ان إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق هو امر غير ظاهر تماما، وبالتالي لا يحتاج إلى الافصاح عنه او تبريره فهو يمثل وسيلة مفضلة لديهم ؛ بسبب انخفاض تكاليفه بشكل

نسبي. لكن الحقيقة الخاصة بطبيعة العمل لعناصر الاستحقاق غير المرئية تجعل الكشف المباشر للتلاعب في الأرباح امراً شبه مستحيل ، والسبب من اختيار المديرين لسياسة التلاعب في الاستحقاقات المحاسبية لارتباطها بمقاييس الأداء، وأن اختيارات الاستحقاق التقديرية للمديرين سواء كانت لنقل المعلومات او كانت اختيارات انتهازية تزيد لديهم المعلوماتية للأرباح المحاسبية الا انها تزيد من القلق حول الأرباح المعلنة (3: Subramanyam, 1996).

وقد اتفق (Fonseca & Gonzai , 2008: 219) و(عبد القادر، 2017: 857) على أن هناك خمسة محددات لإدارة الأرباح باستخدام مخصص خسائر القروض و هي:

1. قوانين حماية المستثمرين .
2. مستوى الافصاح .
3. التنظيم والاشراف على القطاع المصرفي .
4. ومستوى تطور النظام المالي للدولة .
5. توجهات السوق .

وتتمثل اسباب التركيز على محاسبة الاستحقاق كأحد مداخل إدارة الأرباح حسب ما ذكره (السيد، 2004: 20-23) :

- A. الطبيعة غير الظاهرة التي تتميز بها التدفقات النقدية التي يجب ان يساوي رصيد النقدية في آخر المدة رصيدها في أول المدة مضافاً إليه صافي التدفقات النقدية التي حدثت في هذه المدة .
- B. انخفاض تكاليف استخدامه ، بحيث تتم عمليات إدارة الأرباح من خلال قرارات محاسبية ولا يتطلب عمليات اقتصادية جديدة.
- C. مقاييس محاسبة الاستحقاق غالبا ما تكون مغرية من الناحية العملية فقط، وفيما يتعلق بالناحية النظرية فإنه يتم تجميع صافي تأثير العديد من القرارات بشأن الاعتراف والقياس المحاسبي في مقياس واحد، كما أن قرارات الاستحقاق هي قرارات فردية من المديرين.

يوجد دوران تسعى اليهما الإدارة لتحقيق أهدافها في الادب المحاسبي عند ممارسة الاستحقاق المحاسبي هما : (James et.al , 2013:2120)

• الدور الانتهازي للاستحقاق المحاسبي:

الهدف من الاستحقاقات المحاسبية أنها تدعم ممارسات إدارة الأرباح بنظرتها السلبية بما قد يترتب عليها من تضليل بعض الأطراف مقابل تحقيق أهداف ورغبات الإدارة .

• الدور الإعلامي للاستحقاق المحاسبي:

يقصد به ان تستخدم الإدارة المرونة المتاحة في تطبيق الاستحقاق المحاسبي، لدعم المستثمرين والاطراف الأخرى المستفيدة من تقييم أداء الشركة والتنبؤ بأرباحها المستقبلية ولتحسين القيمة وجودة الأرباح المنشورة.

وأضاف (Shores at. el, 1995:260) أن تأثير الاستحقاق المحاسبي على شكل المعلومات المحاسبية ومضمونها، يتمثل بقيام المحاسب بإعداد معلومات الواردة في قائمة المركز المالي عليه تقدير عمر الموجودات الثابتة ثم تخصيص قيمها على مدى هذا العمر واحتساب الاندثار الخاص بكل مدة ليتم تقرير صافي القيمة لهذه الأصول لكل مدة مستقلة عن الأخرى . اما اعداد معلومات قائمة الدخل فيتم وفقاً لمبدأ المقابلة ، ويقصد به توزيع الإيرادات والمصروفات على فترات الاستفادة منها لكي يتم تحميل كل مدة محاسبية بما يخصها من إيرادات ومصروفات (Kao&Wei,2014: 247) .
ومما سبق يمكن القول بأن الإدارة تلجأ لأساليب الاستحقاقات المحاسبية من اجل ايجاد وسيلة تؤثر على الأرباح المحاسبية للمدة المالية الحالية.

ويمكن الإيجاز إن الاستحقاقات الكلية **Total Accruals** تتكون من نوعين من الاستحقاقات

هي :

1. الاستحقاقات الاختيارية **Discretionary Accruals**

يستخدم هذا النوع للكشف عن مدى امكانية الشركات في ممارسة إدارة الأرباح وذلك ؛ لأن هذه الاستحقاقات تمثل الفرق بين الأرباح والتدفقات النقدية (Shores ,1995: 256) . و تمثل ايضا التعديلات على التدفقات النقدية للشركة التي تقوم بها الإدارة ، بناءً على حكمها الشخصي تحقيقاً لمنفعة خاصة. ويتم من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات التي تحكم الإدارة في اعداد بعض التقديرات المحاسبية ويتم من خلال الفرق بين اجمالي الاستحقاقات والاستحقاقات غير الاختيارية . ويتم قياس اجمالي الاستحقاقات خلال السنة عن طريق الفرق بين صافي الدخل والتدفق النقدي التشغيلي (عبد اللطيف،2017: 1549) .

2. الاستحقاقات الاجبارية **Non-Discretionary Accruals**

الاستحقاقات الاجبارية تنشأ من المعاملات التي تقوم بها الشركة في المدة الحالية (ناتجة من الانشطة الجارية فيها) ، كما تعكس استراتيجيات وأداء الشركة واتفاقيات العمل، والأحداث على المستوى الكلي، و العوامل الاقتصادية الأخرى . فالاستحقاق الطبيعي (الإجباري) يفترض ان يكون ثابتاً وان أي تغيير يحصل في الاستحقاقات الكلية يرجع إلى الاستحقاق الاختياري (Ronen& Yaari, 2008:4).

يعرف الاستحقاق المحاسبي الاجباري بأنه جزء من الأرباح الذي يعزى إلى النمو الطبيعي في نشاط الشركة ، الذي تفرضه الظروف المحيطة بها وتحتم تلك الظروف تضخيم او تقليل الإيرادات والمصرفات الخاصة بمدة محاسبية معينة دون تدخل الادارة مثل الإيرادات الآجلة بصورة طبيعية نتيجة زيادة حجم الطلب على منتج الوحدة الاقتصادية دون التوسع في شروط الائتمان. إذ يُعد التحايل عن طريق الاستحقاقات وسيلة مهمة للإدارة، فمن خلالها يمكن أن تحصل الشركة على مزايا عديدة ؛ كونه يمثل حلا بديلا وسهلا امام الشركات بدلا من تغيير السياسات والمعالجات المحاسبية، كما ان تأثير قرارات المديرين من خلال المستحقات اقل وضوحا؛ لان التغيير في المستحقات لا يمكن كشفه بسهولة من المستفيدين من البيانات المالية ومراجعي الحسابات، مقارنة بتغيير الأساليب المحاسبية التي قد يتمكن من اكتشافها المهنيون ذا الكفاءة في مجال المحاسبة المالية (حسن، 2015: 29) .

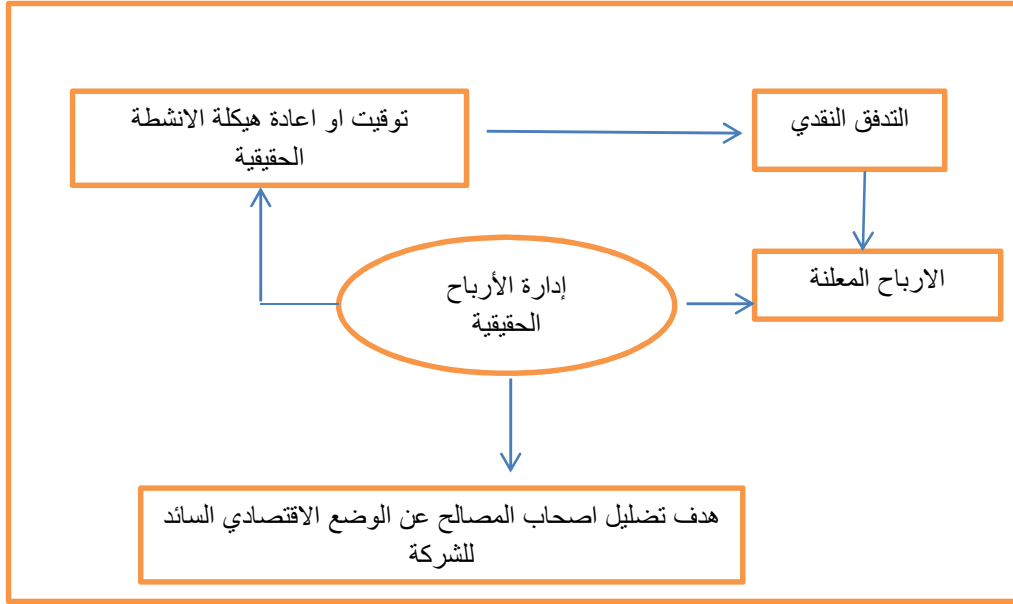
2 . إدارة الأرباح الحقيقية : (RM) Real earnings management

بصفة عامة ركزت البحوث السابقة على ممارسة إدارة الأرباح المحاسبية. وشهدت السنوات القليلة الماضية نشر العديد من الأبحاث حول موضوع إدارة الأرباح الحقيقية ، بعد تحويل عمل الادارة التنفيذية من الاستحقاق المحاسبي إلى الأرباح الحقيقية بعد صدور قانون Sarbanes-Oxley (SOX)² في الحد من الاحتيال في القوائم المالية للشركات وحماية المستثمر . وتمثل إدارة الأرباح الحقيقية حقل جديد في الابحاث الاكاديمية ، فما زال الجدل قائم حول كيفية تحفيز induce او تثبيط mitigate العمل بها واهم الدوافع والقيود وتحديد العوامل المساهمة في تضليل الأرباح عن طريق الأنشطة الحقيقية (Sellami,2015:206) .

ذكر (Sellami,2015:207) إن أول من أدخل مفهوم الادارة الحقيقية للأرباح في تعريف إدارة الأرباح هو Shipper عام 1989 إذ عرفها بانها القيام بالأعمال عن طريق توقيت الاستثمار أو قرارات التمويل لتغيير الأرباح المعلنة أو جزء منها ، وذكر (Janin ,2000: 3) أن إدارة الأرباح الحقيقية تشمل أنشطة الأعمال الحقيقية التي لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية التشغيلية. كما عبر عنها (Ewert&Wagenhofer,2005:1102) بانها تغير في توقيت المعاملات أو تغير في هيكله المعاملات التجارية الحقيقية من اجل تغيير الأرباح . كما عرفها (Sellami,2015:206) بانها عملية التغير في توقيت أو هيكله قرارات الإدارة (كالقرارات التجارية الحقيقية المتعلقة بأنشطة التشغيل أو

² هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية. فحسب هذا القانون سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO ومدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خاطئة. وقد جاء هذا القانون إثر نداعيات المخالفات المالية الجسيمة التي أدت إلى انهيار شركتي إنرون وورلد كوم.

الاستثمار أو التمويل) التي لها تأثير مباشر على التدفقات النقدية وبالتالي في الأرباح، مدفوعا برغبة المديرين في تضليل أصحاب المصلحة حول الأداء الحقيقي الشركة كما في الشكل رقم (1) .



شكل رقم (1)

تعريف إدارة الأرباح الحقيقية

Source: Sellami ,Mouna: **Incentives and Constraints of Real Earnings Management : The Literature Review** , International Journal of Finance and Accounting , 4(4) 2015, p207.

كلما ازدادت شدة وصرامة اللوائح والمعايير المحاسبية كلما أدى ذلك إلى تخفيض من ممارسة إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق والتحول إلى إدارة الأرباح الحقيقية بشكل متزايد ، إلا أن مرونة هذه المعايير لا يلغي إدارة الأرباح ولكنه حتما سيؤثر على طبيعتها . إذ تمارس الإدارة هنا عملية إدارة أرباح حقيقية من خلال قرارات تشغيلية فعلية وليس من خلال السياسات المحاسبية أو من خلال إجراءات محاسبة الاستحقاق أنه الذكر (حسن، 2015: 63) .

على الرغم من أن الآثار الاقتصادية تؤثر سلبا على إدارة الأرباح الحقيقية إلا أن ممارسة الأنشطة الحقيقية خلال المدة الحالية قد تؤثر على التدفقات النقدية في المدة اللاحقة ، والمدير هنا يكون على استعداد للتضحية بالتدفقات النقدية المستقبلية للحصول على الدخل الخاص بالمدة الحالية والمبالغة بممارسة إجراءات الدخل ذات الآثار السلبية التي تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة ، والمدراء التنفيذيين لديهم استعدادا أكبر للتلاعب بالأرباح من خلال إدارة الأنشطة الحقيقية بدلا من إدارة الأرباح على

أساس الاستحقاق لأن التلاعب على أساس الاستحقاق هو أكثر عرضة لمراجعة الحسابات أو التدقيق التنظيمي من قرارات النشاطات الحقيقية حول التسعير والإنتاج (Graham et al.,2005:10) . وقد ركز على دراسة أنواع أخرى من إدارة الأرباح الحقيقية منها الحوافز الإدارية ونفقات البحث والتطوير والإفراط في الإنتاج، والإعلانات، والنفقات الإدارية والعمومية - (Dechow & Sloan,1991:51) (89).

كما تؤثر سمعة الشركة على ادائها في المستقبل وتعزيز علاقات قوية ومتنوعة مع العملاء والموردين / او الدائنين ؛ لذلك يمكن للمدير تحسين دور سياسيات إدارة الأرباح الحقيقية التي تلي معايير العمل كإشارة للمكاسب المستقبلية. إذ إن وجود تلاعب المديرين بأنشطة حقيقية فعلية لتجنب تسجيل خسائر سنوية كمنح خصومات عالية على المبيعات مقابل زيادة مؤقتة فيها ، حيث يعتمد المديرين بشكل كبير على حرية التصرف في المستحقات المحاسبية كوسيلة من وسائل إدارة الأرباح (sugata,2006:20).

1. طرق إدارة الأرباح الحقيقية

هناك العديد من التقنيات الخاصة بهذا النوع من الإدارة أهمها (Roychowdhury,2006:339) :

- 1-1. الخصم الممنوح للعملاء سواء عند البيع أو بقصد تعجيل الدفع .
 - 2-1. إدارة الإنتاج عن طريق زيادة الإنتاج من خلال تقليل تكاليف البضاعة المباعة .
 - 3-1. تخفيض الأعباء الإضافية عن طريق اختيار التوقيت المناسب للاعتراف ببعض المصروفات مثل المصروفات الادارية والعمومية (المصاريف الاختيارية).
 - 4-1. تغيير مواعيد شحن البضاعة .
 - 5-1. رسملة تكاليف البحث والتطوير .
 - 6-1. إدارة الاستثمارات عن طريق اختيار التوقيت المناسب لبيع او شراء الموجودات الثابتة .
- فالإفصاح عن عملية بيع الموجودات الثابتة التي لها قيمة سوقية اعلى من القيمة الدفترية اي (تحقق أرباحا رأسمالية) تعرف بالاحتياطات الداخلية التي يمكن تحويلها إلى الاحتياطات الرأسمالية وفقا لأحكام المادة 40 من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات المسؤولة المحدودة رقم 159 لسنة 1981 (حسن،2015: 20) .

2. دوافع إدارة الأرباح الحقيقية

وهناك أسباب توجه الإدارة للقيام بممارسة إدارة الأرباح الحقيقية بدلا من إدارة الأرباح المحاسبية اهمها : (Ibrahim, 2012: 3-4)

1. لا تُعد إدارة الأرباح الحقيقية انتهاكا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.
2. تتمتع إدارة الأرباح الحقيقية بمدى واسع للتحايل والتضليل وبذلك تسمح للإدارة بالتدخل - بنطاق واسع - في الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .
3. قد يصعب اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح الحقيقية من المراجعين لعدم امتلاكهم الخبرة الكافية مقارنة بالمهارات والدراية التي يمتلكها المديرون .

ويمكن تحديد ثلاثة أنواع أساسية من الدوافع وهي : (Sellami,2015:208)

1. دوافع سوق رأس المال :

التفاعل بين المعلومات المحاسبية و رد فعل سوق الأوراق المالية يمكن أن يدفع المديرين لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، وتقسم دوافع سوق رأس المال إلى ثلاثة انواع هي:

1-1. تلبية الحد الأدنى لإدارة الأرباح

ان إدارة الأرباح الحقيقية تمثل افضل مرشد رئيس للوصول إلى الحد الأدنى الحقيقي من الارباح أو قد يتجاوزه قليلا . إذ تساعد الادارة على تجنب الخسائر الصغيرة او الأرباح المنخفضة. وقد استخدم مديرو الشركات اليابانية السلطة التقديرية عن طريق الدخل المتحقق من بيع الموجودات للتقليل من أخطاء إدارة التوقعات (Herrmann& Inoue,1996:164). في حين اتفق (Roychowdhury ,2006:340) على فكرة انخراط المديرين في أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية لتلبية توقعات المحللين حول الارباح .

2-1. تمهيد الأرباح

تنتبأ فرضية تمهيد الأرباح بأن الهدف من التلاعب في الأرباح هو تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل المتحقق إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل مبادئ المحاسبة والإدارة المقبولة والذي تصفه الشركة اجراءً طبيعياً (Sellami,2015:208) .

وفي سوق السندات يعتبر التحايل في الدخل هو اشارة إلى ادارة الارباح الحقيقية ، بحيث يتلاعب المديرون بالأرباح من خلال بيع الموجودات لتقليل من التغيرات في الأرباح وبالنتيجة أن

الدخل المتحقق هنا أعلى بكثير بالنسبة للشركات التي تشهد انخفاضا في الأرباح السنوية مقارنة بالشركات التي تشهد زيادات في الأجل القصير. (Bartov,1993: 843)

اما الحالات الخاصة بأسواق الأسهم فقد اظهرت دراسة أجرتها الإدارة التنفيذية وكبار المسؤولين الاقتصاديين في الشركات، وضحت ممارسة المديرين لإدارة الأرباح الحقيقية على الانشطة، وتوصلت إلى أهمية الدور الذي تؤديه الإدارة الحقيقية في تمويل كل من مشروعات والمديرين التنفيذيين CEO (Cohen & Zarowin,2011:23) .

2. دوافع انتهاز الفرص المتاحة

يتوجب على المديرين القيام بالممارسات السليمة بوصفهم الوكلاء في الشركات من اجل تحقيق اقصى قدر ممكن من توافق المصالح بين الوكلاء والموكليين وحل مشكلة عدم التماثل في المعلومات بينهما ، إلا أن تضارب المصالح بين هذه الاطراف يمثل المصدر الرئيس لظهور المحاسبة الإبداعية كاستخدام الإدارة الحقيقية التي تمثل وسيلة مهمة لتعظيم منفعتهم الشخصية ، وهنا تبرز نوعين للدوافع الانتهازية الرئيسية . النوع الاول يعرف بالدوافع التعاقدية (المتتملة بعلاقة الوكالة بين الدائنين والمساهمين) ، والنوع الثاني يعرف بالدوافع الشخصية (مثل الإفراط في الاستثمار وهي أداة إدارية حقيقية تقود المديرين لضمان سمعة جيدة). (Sellami,2015:208)

3. المزايا التي تقدمها ممارسة الأرباح الحقيقية عند مقارنتها مع إدارة الأرباح المحاسبية

أكدت عدد من الدراسات السابقة إن المديرين يظهرون رغبة في إدارة أرباحهم من خلال أنشطة حقيقية بدلا من التقنيات المحاسبية . ويمكن تفسير هذا التفضيل ؛ لان القرارات الإدارية الحقيقية عن طريق الأرباح الحقيقية تعود عليهم بالفوائد مقارنة بإدارة الأرباح المحاسبية (Graham et al. 2005:7) و (Bruns& Merchant,1990 : 23) .

فإدارة الارباح الحقيقية تمتاز بتأثيرها المباشر على التدفقات النقدية للشركة. وبالتالي هذا يساعد الشركات على الاستدانة العالية لتوليد النقد وتسديد قروضها. اما إدارة الأرباح المحاسبية فإنها لا توفر هذه المرونة ، فليس لها سوى التأثير على الأرباح. فضلاً المزايا الأخرى لتغيير الأنشطة الحقيقية للتلاعب في الأرباح أن مراجعي الحسابات والمنظمين هم أقل عرضة للقلق عند تطبيق هذا السلوك ؛ لأنه غالبا ما يصعب الكشف عنها ، حيث يتم الكشف عنها بشكل سليم في البيانات المالية (Sellami,2015:209).

3. انواع القيود التي تحد من ادارة الارباح الحقيقية :

تشير الدراسات إلى معرفة ما إذا كانت خصائص حوكمة الشركات تقلص من عمل إدارة الأرباح الحقيقية بأنواعها. وأن آليات الحوكمة الرشيدة تؤثر على عوائد السندات وتصنيفاتها من خلال تأثيرها

على مخاطر التخلف عن السداد للشركة (Bhojraj& Sengupta,2003 :472) ، وهناك انواع من القيود المرتبطة بحوكمة الشركات التي يمكن أن تلعب دورا في الحد من إدارة الأرباح الحقيقية هي :

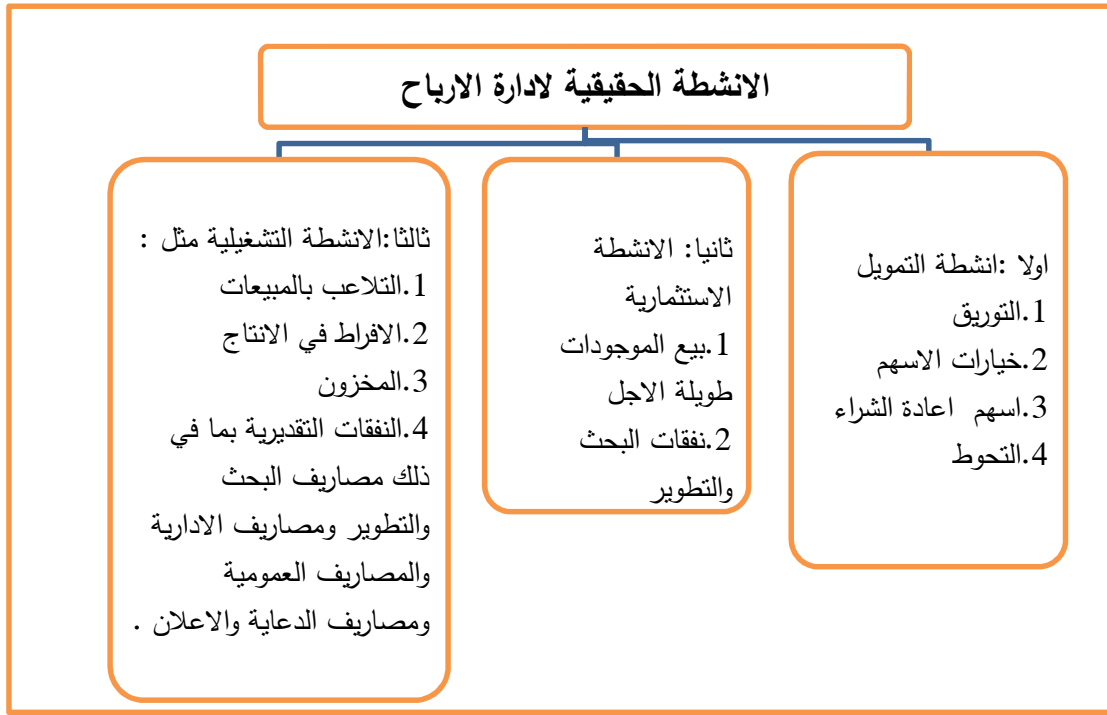
1-3. اعضاء مجلس الإدارة المستقلين: يُعد تحليل الدور الرقابي لأعضاء مجلس الإدارة على مجموعة واحدة من قرارات إدارة الأرباح الحقيقية كالإنفاق على البحث والتطوير أحد الدراسات التي قدمها (Garcia,2008:120) . ووضحت الدراسة دور الخصائص التي يتمتع بها كل من اعضاء مجلس الإدارة، ولجان المراجعة بوصفها إحدى لجان مجلس الإدارة على توزيعات الأرباح في الشركات ، ونتيجة لذلك فإن المديرين المستقلين يقومون بتقليل احتمالية قيام الشركة بتخفيض الإنفاق على البحث والتطوير نتيجة المدة السابقة غير الجيدة ، أو تضخيم الأرباح لتحقيق أهداف المدة الحالية. كما أن الخصائص العامة لحوكمة الشركات مهمة جدا في الحد من إدارة الأرباح على اساس الاستحقاق وليست مهمة في الحد من ادارة نشاط الارباح الحقيقية ، ووضحت أن النسبة الأعلى من المديرين المستقلين تساعد على كبح نشاط الادارة الحقيقية للأرباح (Visvanathan,2008:12) . وبوجه عام اظهرت هذه الدراسة أن المستقلين في مجلس الإدارة وحدهم يثبطون ممارسات الادارة الحقيقية للأرباح .

2-3. الملكية المؤسسية : إن المستثمر المؤسسي له دورٌ كبيرٌ في كشف طرق التلاعب في الأنشطة الحقيقية والحد منها، وذلك ؛ لامتلاكه الخبرة والمهارة والقدرات التحليلية وامكانية اكتشاف التلاعب . (Roychowdhury, 2006:346).

3-3. تعويضات اللجنة التنفيذية : من العوامل التي تقلل من سلوكيات إدارة الأرباح الحقيقية هي تأثير تعويضات الرئيس التنفيذي على الادارة الحقيقية للأنشطة من خلال نفقات البحث والتطوير (Cheng, 2004: 320)

4-3. خصائص الشركة : من العوامل المتعلقة بخصائص الشركة ذاتها التي لها دور بتخفيض مخاطر الإدارة الحقيقية للأرباح ، ومن هذه العوامل بعض الشركات قد تتمتع بمراكز رائدة في السوق، والشركات ذات السلامة المالية الضعيفة ، والشركات التي لها أعلى معدل من الهامش الضريبي (Sellami,2015:210).

5-3. المعايير المحاسبية : إن الدور الفعال للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في إدارة الأرباح عن طريق الحد من الانتهاكات الإدارية الانتهازية في إدارة الأنشطة الحقيقية تعرض للكثير من الجدل. وكانت نتائج ذلك تقليل ممارسة تقنيات الادارة الحقيقية للأنشطة عند تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (Sellami,2015:210).



شكل رقم (2)

أشكال مختلفة من إدارة الأرباح الحقيقية

Source: Sellami ,Mouna: **Incentives and Constraints of Real Earnings Management : The Literature Review** , International Journal of Finance and Accounting , 4(4) 2015, p208.

ويظهر الشكل (2) الانواع المختلفة من الانشطة الحقيقية التي يمكن من خلالها تغيير الارباح عن طريق ممارسة أنشطة ادارة الارباح الحقيقية .

تشدد القوانين الوطنية جميعها على الطبيعة الأخلاقية للحوكمة الرشيدة للشركات. وينصب التركيز بشكل خاص على أن الحكم الرشيد يقوم على عدد من القيم الأخلاقية الرئيسية. إن قائمة القيم التي يجب الالتزام بها في الحكم الرشيد هي قيم الشفافية Transparency والمساءلة accountability والمسؤولية responsibility والاحتمالية probability (محمد، 2017: 2375) . ويوجد العديد من الطرق التي يتم استخدامها من خلال الحوكمة لتقليل الاخطاء المقصودة و غير المقصودة أثناء ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح ومن هذه الطرق :

أ. الإفصاح المحاسبي

تتمثل أحدث ممارسات الحوكمة في البيئة العراقية في تشكيل لجنة الحوكمة وتتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين والمستقلين، وتحديد العديد من المهام منها التقييم الدوري لنظام الحوكمة

بالشركة، وعداد التقرير السنوي الذي يوضح مدى التزام كل شركة بقواعد الحوكمة ، كما ان هناك ممارسات أخرى تتمثل بإنشاء إدارة للحوكمة للمساعدة على إرساء مبادئ الحوكمة ، ومراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية مع تحديد مسؤولية الاجتماعية للشركة تجاه العاملين والمجتمع ككل (الدليل العراقي لحوكمة الشركات، 2016: 2-14).

ذكر (عرفة ومليجي، 2016: 18) أن سياق نظرية الوكالة يبرر العلاقة المفترضة بين نظام الحوكمة والإفصاح . وعند عرض جميع المعلومات المالية وغير المالية يمثل الإفصاح والشفافية أحد الأركان الرئيسية التي تقوم عليها قواعد حوكمة الشركات (Ahmed & Curtis, 1999:38) ؛ لذا ان الإفصاح المحاسبي يعد مطلباً أساسياً حثت عليه الحوكمة ؛ لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى. وكل شركة ملزمة قانوناً بإعطاء معلومات ضرورية ، صادقة وكافية لكل المتعاملين (Chau,2002:247) .

وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات يعد إجهاضاً لمتطلبات الحوكمة ، فقد يعتمد بعضهم على انتهاج أساليب مختلفة لإخفاء الحقائق بهدف التأثير على اتجاهات الاسواق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق : (Cheng & Courtenay,2006:271)

- تزييف الواقع من خلال تضليل الحقائق والتخوف الوظيفي .
- التخوف الوظيفي
- الكلمات المبهمة.
- غموض المصطلحات.
- اختلاف السياسات المحاسبية وازدواجية المعايير .

الشفافية في الإفصاح المحاسبي :

بعد الأزمات المالية العالمية والانهيارات التي تعرضت لها الكثير من الشركات العالمية العملاقة ازدادت الحاجة إلى الشفافية في القوائم المالية الصادرة عن الشركات ، فقد أشارت اللجنة المنبثقة عن الكونجرس الأمريكي في تقريرها عن التحقيق حول الأسباب التي أدت إلى انهيار Enron company الذي ترجع أهم أسبابه إلى القصور في الإفصاح عن العمليات المتبادلة بين هذه الشركة وشركات الاستثمار من ناحية وتواطؤ شركة التدقيق Anderson من ناحية أخرى (Alkhafaji, 2003:289) .

اكتسب موضوع الشفافية والإفصاح المزيد من الاهتمام بعد تزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال لجعل التعامل في هذه الأسواق أكثر عدالة لتوفيره فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات، وهذا بدوره يوفر مناخاً استثمارياً ملائماً ويزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي (الشيرازي، 1990:322)، إذ تعد التقارير المالية المنشورة مصدراً مهماً للمعلومات اللازمة

لاتخاذ القرارات (مطر، 2003:). مما لاشك فيه أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة . وينعكس هذا سلباً على عملية اتخاذ القرارات من أصحاب المصالح . وهو الأمر الذى يؤدي إلى حدوث فجوة الإفصاح التي تعد أحد أهم أسباب عدم تماثل المعلومات في سوق المال، هنا تعتمد إدارة الشركات حجب معلومات معينة عن المستثمرين لاستخدامها في تحقيق عائد غير عادي An abnormal return من الأسهم التي يملكونها أو قد تحجب إدارة الشركات معلومات أخرى تعتقد أنها قد تضر بمركزها التنافسي(عبد القادر، 2017: 688) .

لقد اكتسب الإفصاح أهمية متزايدة في الوقت الحالي وخاصة عند التعامل بالأدوات المالية مثل عقود المستقبلات والخيارات والأوراق المالية وغيرها من التعاملات المصرفية نظراً لكبير حجم تداولها والمخاطر المتعلقة بها (معراج وأدم ، 2012: 15) ، حيث تهتم كل من الهيئات المهنية والمنظمات الدولية وكذلك الدراسات البحثية على المستوى المحلي والدولي بمعيار الإفصاح المحاسبي لما له من دور فعال في ترشيد قرار الاستثمار (Davies,2002:15)، وعملت هذه الهيئات على إصدار العديد من الاعمال منها اتفاقية بازل 3 Basel Accord التي حثت على الإفصاح عن الكشوفات المنشورة في سوق الاوراق المالية ، كما قدمت عدة متطلبات للإفصاح التي تساعد في تطوير قدرة الأسواق المالية لتحديد مخاطر المؤسسة وقيمتها(Adamson,2012:1) .

ب. جودة المعلومات المحاسبية

تمثل البيانات والمعلومات المحاسبية أداة أساسية واحدى المكونات الرئيسية التي يتكون منها نظام المعلومات المحاسبي (الداية، 2009: 41) ، إذ ينبغي أن نميز بين البيانات والمعلومات كونها تمثل مدخلات ذلك النظام ، فالبيانات هي حقائق ومكونات تاريخية أولية غير مرتبة وغير مصنفة ، ولا تؤثر على اتخاذ القرار؛ لذا تكون قيمتها ومنفعتاها الاقتصادية بسيطة، أما المعلومات فهي كافة البيانات التي تم ترتيبها و تنظيمها، ومن ثم تم معالجتها ، قد تكون على أشكال رقمية في تقارير المالية وتستخدم من قبل الإدارة في اتخاذ القرارات والتنبؤات المستقبلية ، كما تساعد في تقليل مخاطر البدائل المتاحة (Moscove ,et al, 2001: 351).

يمكن اختبار البيانات المالية في تقديم معلومات حقيقية و عادلة من خلال تنفيذ قرارات الإدارة في إعداد القوائم المالية (Barth et al., 2007:9) و(Christensen et al., 2008:10)، حسب ما ذكره (Daske & Gebhardt, 2006: 466) أن البيانات المالية تقدم معلومات كاملة من خلال متطلبات الإفصاح التي يتم تنفيذها وفقاً للمعايير المحاسبية، والمزيد من متطلبات الإفصاح بموجب هذه المعايير تؤثر بشكل إيجابيا على جودة المحاسبة .

إلا أن (Paredes ,2003: 9) له رأي آخر حيث ترى أن الإدارة قد تصبح مثقلة بالمعلومات الكمية و الوصفية ، ومع ذلك تقوم باتخاذ قرارات سيئة بسبب المزيد من متطلبات الإفصاح ، كتقليل الموثوقية فيما يخص بعض الاستثمارات الجديدة ، واستقطاب مدخرين اقل و عي بقيمة السهم الذي يعد معيارا اساسيا لقيمة الشركة. الإفصاح المحاسبي غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه قرارات الادارة ويخلف عنه آثار سلبية (Steven, 2002, 29) .

أكد (عرفة ومليجي،2016: 18) ان آليات حوكمة الشركات -وخاصة دور لجنة المراجعة – تساهم بدرجة كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، ومن ثم زيادة جودة المعلومات المحاسبية بصفة عامة، وجودة الأرباح quality earning بصفة خاصة. ويرى (الشريف وابو عجيبة، 2009 :11) إن الأرباح ذات جودة المرتفعة اذا كانت حقيقية وعكست الاداء التشغيلي الحالي للشركة ، فإنه يمكن اعتمادها مؤشرا عن الاداء التشغيلي المستقبلي لها ،وتساعد في تقديم مقياسا جيدا قيمة الشركة كذلك .

كما بحث الأكاديميون حول مدى تأثير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية على جودة التقارير المالية. وسيتم مناقشة هذا الموضوع من خلال معرفة مدى حرص المؤسسات على توفير الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية في كشوفاتها المالية و مدى تأثير جودة المعلومات المحاسبية على الأرباح. ينطوي مفهوم جودة الكشوفات المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية المنشورة عن الشركات. إن تهيئة البيانات المالية واعداد المعلومات المالية امر غاية في الاهمية بالنسبة لإدارة شؤون الشركات ، وبشكل خاص عند اتخاذ القرارات الملائمة ؛ لذا فإن جودة المعلومات المحاسبية تساهم بشكل رئيسي في اتخاذ القرار الرشيد . (العياشي،2010: 18)

مما سبق يمكن القول بأن الالتزام بتحقيق الشفافية يعتبر من أهم الأسس التي يمكن الاعتماد عليها في الحد من الآثار السلبية التي الناتجة عن سلوك إدارة الأرباح، التي قد تؤثر علي مستقبل منظمات الأعمال.

المبحث الثاني

التدرج الائتماني Credit Rating

تمهيد

عند قيام الشركات بإصدار سندات في الأسواق المالية ، فأنها قد تلجأ الى وكالات التدرج لمنحها تقييماً ائتمانياً من أجل زيادة مصداقيتها بين الاوساط الاستثمارية في الأسواق الرأسمالية الدولية . ثم تقوم وكالات التدرج بتعيين محللين ماليين مسؤولين عن تحليل التدرجات الائتمانية للزبائن من الشركات والدول ، ويتمكن المحلل من القيام بتحليل ما يقارب 55 اصدارا في الوقت نفسه وتتضمن عملية تحليل الائتمان العوامل الكمية والعوامل النوعية ، اما مدة منح التدرج الائتماني تعتمد على درجة تعقيد الاصدار وحجمه فقد تستغرق وقتاً يصل إلى عدة اسابيع او قد تستمر لعدة اشهر .

أولاً : مفهوم التدرج الائتماني

يمثل التدرج الائتماني آراء واحكام محللين متخصصين حول الجدارة الائتمانية الاجمالية للشركات او الجدارة الائتمانية للسندات او أي التزامات مالية اخرى ، للتعبير عن امكانية الجهة المصدرة على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليها اثر الاقتراض . وسنعرض مفاهيم التدرج الائتماني حسب اراء الكتاب كما في الجدول (3)

جدول (3)

مفهوم التدرج الائتماني

ت	المصدر	مفهوم التدرج الائتماني
1	(George & Clay,1978: 1)	هي المصدر الرئيسي لمعلومات المستثمرين حول " الجودة " وقابلية تسويق مختلف إصدارات السندات .
2	(ظلفاح،2005: 18)	هي رأي الوكالة المانحة للتدرج في مقدرة الدولة المقترضة على الوفاء بديونها.
3	(Feschijan,2008:273)	هي القدرة المقترضة على الوفاء بالمواعيد النهائية المتفق عليها والمتعلقة بسداد الائتمان والفائدة المستحقة دون التأثير على حيوية المقترض، وعملية السداد يجب أن تستند إلى الدخل المستلم في عملية المقترض دون التأثير سلباً على وضعه المالي، ونتائجه المالية .
4	(التميمي،2009: 2)	يعرف بأنه عبارة عن عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل حول مدى ملاءة الشركة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق أو المنتجات المالية، وفي نفس الوقت لا يعتبر التدرج ضمناً بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها .

5	(White, 2010:218)	هو تقديم رأي استشاري حول الجدارة الائتمانية الكلية للمدين، مع التركيز على قدرة المصدر ورغبته في الوفاء بالتزاماته المالية عند استحقاقها. الا انه لا يحدد اي التزامات مالية ولا يأخذ في الاعتبار طبيعة الالتزام وأحكامه، وحالة الافلاس أو التصفية .
6	(بلعزوز ومداني،2010: 3)	عملية تهدف الى توفير المعلومات وتقييم مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو جودة الاوراق أو المنتجات المالية.
7	(Doh-Shin& Stefano, 2013: 24)	يقصد بملاءة الشركات القدرة المالية المتوفرة بصورة الدائمة لتسديد الالتزامات، أي أن تكون هذه الشركات قادرة على مواجهة التزاماتها في مواعيد استحقاقها المقررة .
8	(Matthew,2013:12)	هو درجة تعطى للسندات اشارة إلى جودتها الائتمانية وهذه التدرجات تعكس للقوة المالية لمصدر السندات، أو قدرته على دفع أصل السندات وفوائدها في الوقت المناسب ويتم تحديدها عند اصدار السندات أولا ويتم مراجعتها على أساس منتظم.
9	www.businessdictionary.com/definition/credit-rating.html	تقييم القدرة على السداد في الوقت المناسب لأفراد أو شركة أو ديون الأمن (مثل السندات). يتم بناءه على أساس تاريخ الائتمان والوضع المالي الحالي والدخل المحتمل في المستقبل. حيث تعمل وكالات الإبلاغ عن الائتمان على جمع وتخزين وتحليل وتلخيص وبيع هذه المعلومات.
10	www.aliqtisadi.com	رأي وكالة التدرج الائتماني في الملاءة المالية والرغبة في الوفاء بالديون لمصدر الورقة المالية على مقابلة الالتزامات المالية الحالية والمستقبلية بشكل كامل وفي الوقت المحدد .

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على الادبيات الواردة

من خلال ما ورد اعلاه يمكن القول بأن وكالات التدرج الائتمانية هي شركات كبيرة تتولى عمليات التقدير للاحتمال النسبي لمخاطر الائتمانية بأن المقترض (دول أو شركات أو بنوك) سوف يتخلف عن السداد ، حيث تعمل هذه الوكالات على تقدير الصعوبات المالية وتحديد أوزان المخاطر بهدف زيادة الثقة بمصدري السندات كما تجنيبهم المخاطرة المالية.

اما التدرج الائتماني هو التعبير عن جودة الديون من خلال تحليل مخاطر الائتمان المرتبطة بالاستثمار في أداة مالية أو المرتبطة مع كيان مالي . يقوم على أساس وثائق التفويض ومدى صحة البيانات المالية للشركة، من حيث الاقتراض والإقراض التي قامت بها في الماضي . ويكون التدرج الائتماني على شكل تقرير مفصل يستند إلى التاريخ المالي للاقتراض أو الإقراض والجدارة الائتمانية للكيان أو للشخص الذي يتم الحصول عليه من بيانات أصوله وخصومه بهدف تحديد قدرته على الوفاء بالتزامات الدين، كما يساعد في تقييم ملاءة المالية لذلك الكيان. يتم نشر هذه التدرجات بناء على تحليل مُفصّل من العديد من وكالات التدرج الائتماني مثل ستاندرد آند بورز وموديز لخدمة المستثمرين، إذا استنتجت وكالة تدرج أن

الجدارة الائتمانية للمصدر قد تحسنت، فإن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى تدرج السندات، أما إذا استنتجت أن الجدارة الائتمانية للمصدر قد تدهورت، فإن مستوى تدرج السندات ينخفض أيضا.

ثانياً : تاريخ وكالات التدرج الائتمانية الدولية :

يعود أصل وكالات التدرج بشكل رئيس إلى التشييد الكبير للسكك الحديدية عن طريق الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. إذ تحتاج شركات السكك الحديدية إلى كميات كبيرة من رؤوس الاموال، وكان الحل لتمويل هذه المشاريع هو تطوير سوق ضخمة من سندات الدين (Jesus& Ramon,2015:11) , (Hossein,2005:9) .

ان سوق سندات الشركات في الولايات المتحدة اصبح يمثل ابتكارا ماليا، انتشر فيما بعد إلى جميع انحاء العالم. في عام 1909 منحت شركة جون مودي أول تدرجات حول سندات السكك الحديدية ، عندما لجأت شركات سكك الحديدية الى شركة موديز من اجل تقييم سنداتها التي طرحتها للاكتتاب العام (Moody's,2008:6) . أما شركة Poor التي كانت متخصصة بالفعل في الصحافة المالية، في عام 1916 دخلت في قطاع تدرج السندات. وفي عام 1941 اندمجت شركة Poor's مع شركة التقييم Standard ، لتصبح شركة أخرى جديدة في قطاع التدرج ، سميت شركة (S & P) . وفي 1960 اندمجت شركة النشر publisher McGraw Hill مع شركة التقييمات S & P. وفي عام 1924 نشأت وكالة فيتش وهي ثالث أكبر وكالة تدرج (www.oecd.org) . واستمرت وكالة موديز عام 1920 بتدرج السندات الحكومية للدول المتقدمة والصادرة بالدولار . وتستمر هذه الشركات الثلاث في الوقت الحاضر في حصولها على معظم حصة السوق من قطاع التدرج حوالي 95%، وتوسع نطاقها من خلال تقديم تقييمات لمختلف الانواع من الديون بمختلف اجالها القصيرة والمتوسطة والطويلة. وفي عام 1934 تم إنشاء لجنة الأوراق المالية والبورصات في الولايات المتحدة، في أعقاب المطالبة بتشجيع البنوك على الاستثمار في سندات آمنة ومطالبة الشركات بإصدار بيانات مالية موحدة (مجلس الولايات المتحدة الأمريكية 1934) (Standard & Poor,2007:3-4) .

بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 ونتيجة اتساع التجارة العالمية وزيادة التبادل الاقتصادي ازدادت الحاجة إلى المزيد من التمويل . بعدها تولت وكالة موديز مهمة تدرج السندات الصادرة بعملات غير الدولار في سنة 1986 . وفي مطلع سبعينيات القرن العشرين شهدت الاسواق المالية تطورا كبيرا نتيجة ظهور الهندسة المالية في الولايات المتحدة الامريكية. إلا أن هذا التطور صاحبه زيادة في معدلات مخاطر الإقراض ، الذي دفع بالمستثمرين إلى طلب خدمات وكالات التدرج الائتمانية ليتسنى لهم الاطلاع على ملاءة

المؤسسات وقدرتها على دفع كلفة الاقتراض ، الامر الذي حفز على ظهور العديد من وكالات التدرج الائتمانية إلا أن جميعها لم تكن تتمتع بالقدرة على المنافسة والبقاء في السوق فتم شراء بعض منها من وكالات الرئيسة الثلاث (موديز و ستاندرد اند بور و فيتش) التي احتكرت في حينها ما يقارب 95 % من أنشطة التدرج على الصعيد العالمي (Blumenthal & Juneau,2011: 1-2) ، اما الوكالات الاخرى فقد عملت على نطاق محدود كما في وكالة داغونغ الصينية (Dagong) التي تعمل في مجال تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات والدول منذ عام 1994 واستمرت إلى أن بدأت تمنح التدرج الائتماني للديون السيادية في الصين حتى امتد عملها إلى مستوى 72 دولة. وهناك الشركة الفرنسية للتأمين على التجارة الخارجية (COFACE) التي عملت على تقدير كل من المخاطر المالية والاقتصادية والسياسية التي يمكن ان تعترض استثمارات مؤسسة ما في بلد مضيف . وفي يونيو 2002 بدأت وكالات التدرج الائتمانية التعامل في الدول النامية وبشكل خاص وكالتي موديز وستاندرد اند بور للعديد من التدرجات طويلة الأجل للمصدرين للشركات والبنوك (بلعزوز و مداني،2010: 5).

ثالثاً : وظيفة وكالات التدرج الائتماني :

تتمثل أحد المشاكل الرئيسة للمدراء الماليين في كيفية تحديد صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة نتيجة للاستثمار في موجودات مالية او حقيقية ، وبالنظر لعدم قدرة المستثمرين في الاسواق المالية على الوصول إلى المعلومات الخاصة بتلك الاسواق وتحليلها بالإضافة إلى أن هذه العمليات تعد مكلفة جدا للمستثمرين ؛ لذا فانهم يولكون جهات متخصصة تهتم بتقييم سندات المؤسسات والدول والحكومات المحلية ، وتقدير اوزان مخاطر القروض . وتُعرف هذه الجهات بوكالات التدرج الائتمانية التي تعمل على تزويد الدائنين بتحليلات واضحة لجميع المخاطر المرتبطة بالمنتجات المالية ، ولهذه التحليلات أيضا وظيفة رصد لأداء المصدرين ، من خلال حثهم على اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب تخفيض التدرج (Boot et al. 2006:93).

يمثل التدرج الممنوح للسندات آراء وليس ضمانات ، وعلى هذا الاساس لا تتحمل وكالات التدرج الائتمانية أي تبعات نتيجة لانخفاض تقييم قيم تلك السندات ، الامر الذي قد يعرض الشركات المصدرة إلى خسائر ، ففي الماضي كانت تحصل على إيراداتها من خلال بيع تدرجاتها للجدارة الائتمانية للمستثمرين عندما انشأت موديز نموذج لدفعات المستثمر investor pay في عام 1909(White, 2010:218) . ولكن الوكالات الاخرى غيرت نموذج أعمالها في مطلع السبعينيات من خلال التحول إلى نموذج دفعات المصدر issuer pays فالكيان الذي

يصدر السندات هو نفسه الذي يدفع لشركة التدرج في مفهوم تدرج السندات (Jesus & Ramon, 2015:14).

وتنظر وكالات التدرج الائتماني في مختلف جوانب الشركة عندما تصدر لها تدرجا ائتمانيا مثلا تقوم وكالة (S&P) بتدرج ائتماني للشركة بعد تقييم العديد من جوانبها كمخاطر الاعمال والمخاطر المالية ومخاطر الصناعة وتحلل الوضع التنافسي للشركة. كما تقوم (S&P) بتقييم المخاطر المالية العامة من خلال مراجعة السياسة المالية والربحية وهيكل رأس المال وتقييم الموجودات. كما توجد اختلافات بين وكالات تقييم الائتمان الدولية في تحديدها لمتطلبات رأس المال، يعود هذا الاختلاف لسببين:

(1) التدرج الائتماني هو تقييم ذاتي لاحتمال تخلف الطرف المصدر عن السداد، ومن ثم يختلف في جميع أنحاء الهيئة بسبب الاختلافات في الرأي والمنهجية المتبعة ومقياس التدرج وغير ذلك. ومن المحتمل أن تؤدي هذه الاختلافات في التدرجات الائتمانية إلى وجود اختلافات في اوزان المخاطر التنظيمية، وبالتالي اختلاف في متطلبات رأس المال.

(2) ليس لهذه الوكالات نفس التغطية عبر الدول و أسواق التدرج (Standard & Poor's 2008).

رابعاً : أهمية التدرج الائتماني

عملية التدرج الائتماني لها العديد من الفوائد التي تحققها للشركات المصدرة نذكر منها :
(بلعزوز و مداني،2010: 4) و (طلفاح،2010 : 6) و (التميمي،2009: 3)

1. التدرج الائتماني يحفز النمو في الأسواق المالية كما يسهم في خلق العمق المالي.
2. يوفر الاستقرار والمصداقية والامان الوقائي
3. يزيد من كفاءة الأسواق المالية محليا ودوليا .
4. يزيد من الاندماج بين السوق المحلية والعالمية
5. امداد متخذي القرار الاستثماري بقاعدة معلومات حول القروض والفرص الاستثمارية.
6. تعزز متانة الاجهزة المالية (بلعزوز و مداني،2010: 4) .
7. التدرج الائتماني يفرض على الشركات المصدرة تطبيق اعلى المعايير الموضوعية والمستقلة وشفافية (بلعزوز و مداني،2010: 4) .

ويمكن تقسيم اهمية التدرج الائتماني كالاتي :

1. أهمية التدرج الائتماني في الدول النامية :

تعاني الدول النامية من مشكلات جمة عندما تريد البحث عن رؤوس الاموال الكبيرة واللازمة للاستثمارات ، نظراً لانخفاض مصادر الدخل وعدم تنويعها وضعف في الاجهزة المالية لتلك الدول ، وهذا يجعل الشركات والدول تبحث عن مصادر تمويل دولية للنهوض بالوضع الاقتصادي ومواكبة الاستثمارات الحديثة ، هنا قد تسعى تلك الشركات في الدخول إلى الأسواق الرأسمالية ، هذا الامر يتطلب منها الحصول على درجة ائتمانية ، يعكس درجة الملاءة المالية التي تتمتع بها وقدرتها في الحصول على القروض وامكانياتها في السداد (Gautam & Randall,2003: 1).

تلعب الأسواق المالية دور مهم في توجيه الموارد المتاحة نحو القنوات الاستثمارية إلا أن الصعوبات التي تواجه الدول النامية تتمثل في تحديد كلفة التدفقات المالية وامكانية توفرها . بالنظر لاختلاف العديد من الشركات في الحصول على فئة ائتمانية عالية فأنها ستواجه زيادة في كلفة التمويل المقترض وشروط ائتمانية اخرى للحد من مخاطر التخلف عن السداد ، وبالتالي خروج رؤوس اموال كبيرة خارج البلد . اما اختلاف بعض الدول النامية في الحصول على تقييمات ائتمانية سيادية مرتفعة فأن هذه سيؤثر بشكل مباشر على الشركات والمقترضين داخل البلد (Elkhoury,2009:167) .

2. أهمية التدرج الائتماني للدول المتقدمة

وكالات التدرج الائتماني الدولية لها دورا رئيسا في تزويد الأسواق الرأسمالية بدرجات التدرج الائتمانية حول الشركات المصدرة ، لكي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة . كما تعمل على تقديم تقارير التدرج الائتماني بشكل اجمالي عن الدول والشركات والاصدارات المالية ومعلومات عن الاوضاع الاقتصادية السائدة ومعدل مخاطر التخلف عن السداد والمخاطر المالية ومخاطر الاعمال للأوراق المالية ذات المخاطرة والأوراق المالية المضمونة بالموجودات أو الأوراق المالية المضمونة بالرهن العقاري (Ministry of Finance,2009:14) . كما يمثل التدرج الائتماني أحد المحددات الرئيسية للاستثمار الاجنبي المباشر FDI كونه يمثل عامل حيوي مهم في استقطاب المستثمرين ، و وجود علاقة ارتباط ايجابية بين تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والتدرج الائتماني (Mateev,2008:24) .

3. أهمية التدرج الائتماني للشركات :

يحقق التدرج الائتماني العديد من المزايا للشركات المصدرة ومنها : (زملط ، 2013 : 109) و (Hossein,2005:35)

1-3. **الدخول الى الأسواق الرأسمالية** : عندما تسعى الشركات الى الدخول الى الأسواق الرأسمالية العالمية ينبغي عليها الحصول على تقييم ائتماني للديون يعكس مصداقيتها في الاسواق المالية وكذلك يمثل عامل مهم لجذب المستثمرين والحد من معدلات مخاطر التخلف عن السداد مما يمنحها القدرة على الاقتراض وتخفيض نسبة كلفة التمويل .

2-3. **تكوين سمعة حسنة في الاسواق** : تتم التعاملات المالية بين الشركات على أساس شفافية وثقة الاطراف المتعاقدة بالدرجة الأساس ، وهنا يتوجب على الشركات السعي في الحصول على سمعة حسنة في الأسواق المالية العالمية وبالتالي يتوجب عليها الحصول على تدرجات ائتمانية مرتفعة ، من أجل استقطاب المستثمرين و زيادة حصتها السوقية وانتشار العلامة التجارية لها .

3-3. **تخفيض كلفة التمويل** : التدرج الائتماني المرتفع يقابله مخاطر ائتمان أقل وبالتالي تستطيع الشركات من الحصول على تسهيلات ائتمانية بمعدلات فائدة منخفضة نسبياً مقارنة بشركات أخرى تحمل درجة تصيف ائتماني منخفض تعمل ضمن نفس القطاع .

3-4. **التمييز عن المنافسين** : التدرج الائتماني يمثل أداة مهمة للتعبير عن الجدارة الائتمانية العالية للشركات وهذا ما يميز تلك الشركات في الأسواق وخصوصاً القطاع المصرفي الذي يضم درجة منافسة محدودة بعدد قليل من الشركات .

خامساً : أنواع التدرج الائتماني

تعددت صيغ التدرج التي تقوم بها وكالات التدرج المختلفة وفقاً للمعايير المستعملة لكل

منها : (محفوظ ، 2004 : 52-60) و(www.aliqtisadi.com)

1. التدرج على أساس معيار استحقاق القرض.
2. التدرج على أساس معيار الأداة المصنفة.
3. التدرج على أساس معيار الجهة المصنفة.
4. التدرج على أساس معيار الطلب.

1. التدرج الائتماني حسب معيار استحقاق القرض : وفقا لهذا المعيار، ينقسم التدرج إلى النوعين التاليين:

1-1. تدرج الديون قصيرة الأجل : يخص هذا التدرج الديون التي حددت تواريخ استحقاقاتها الأولية أقل من سنة . لهذا جاء سلم تدرجها يحتوى على عدد أقل من الدرجات مقارنة بسلم تدرج الديون طويلة الأجل . أما الرموز المستعملة في تدرج الديون والأدوات قصيرة الأجل فقد اختلفت من وكالة لأخرى وان كانت تتبع نفس المنطق في التدرج (محفوظ، 2004: 52) .

2-1. تدرج الديون طويلة الأجل : يشمل هذا التدرج الديون التي يتجاوز تاريخ استحقاقها سنة، أي يضم الديون المتوسطة والطويلة الأجل . وعادة ما تكون سلالم تدرجها أوسع من تلك المستعملة في تدرج الديون قصيرة الأجل . فسلم (Standards & Poors) يتكون من عشرين (20) مستوى، في حين سلم كل من (Fitch) و (Moody's) يتكون من (19) مستوى، بعد إضافة الأرقام (1، 2، 3) أو الإشارتين (-) أو (+) إلى المستويات الرئيسية بغرض تجزئة كل مستوى إلى شرائح جزئية لتفصيل التدرج أكثر فأكثر .

2. التدرج الائتماني حسب معيار الأداة المصنفة : يتفرع التدرج وفقا لهذا المعيار إلى تدرج الأسهم الممتازة وتدرج السندات وغيرها.

1-2. تدرج الديون السيادية : يقصد به تدرج الدولة وما يترتب عنها من تأثير على ملاءتها وامكانية حصولها على مصادر التمويل، ومن ثم توفير الشروط الضرورية لتنفيذ برامج التنمية .

2-2. تدرج السندات : يستمد تدرج السندات أهميته من كونه يعكس قدرة الهيئة أو الشركة المصدرة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإصدار خاصة تسديد الفوائد في تواريخها المحددة و إعادة المبلغ الأصلي عند الاستحقاق . لذلك فهو لا يختلف كثيرا عن تدرج القروض العادية، أو تدرج القوة الائتمانية للمصدر (محفوظ، 2004: 53) .

3. التدرج الائتماني حسب معيار الجهة المصنفة : يمكن تقسيم التدرج وفق هذا المعيار إلى :

1-3. التدرج الداخلي : وهو ما يقصد به تدرج المؤسسات لزبائنها، حيث توجد على مستوى مؤسسات الإقراض لجان متخصصة في دراسة طلبات القروض المقدمة من الزبائن وتتخذ القرارات على ضوء ذلك . كما تضطلع بمهمة متابعة القروض الممنوحة معتمدة في ذلك على المعلومات المتوفرة لديها لتقييم المخاطر. ولقد شجعت لجنة بازل

البنوك على استعمال نظامها الداخلي للتدرج على أساس أن البنك (المصنف الداخلي) يمكنه الوصول إلى بعض المعلومات الداخلية التي يتعذر على المصنفين الخارجيين الوصول إليها في تقييم مخاطرها وتحديد الهيكل الرأسمالي لها، فضلا عن النصائح والتوجيهات المقدمة للزبائن فيما يتعلق بسوق السندات (محفوظ، 2004: 57) .

2-3. التدرج الخارجي : هو نشاط تقييم المخاطر لمختلف المتعاملين الاقتصاديين (الدول، الهيئات المحلية، الشركات، الافراد) سواء قاموا بعمليات الإصدار في أسواق الأوراق المالية الوطنية والدولية أم لا، وذلك من طرف الهيئات المعتمدة المتخصصة في مجال التدرج .

3-3. تدرج الهيئات الرسمية : تسير بعض الهيئات الرسمية المخاطر المتعلقة بالشركات في بلد معين وتنتشر توقعاتها حول احتمال تعثر تلك الشركات في السنتين أو الثلاث سنوات القادمة . ومن أمثلة تلك الهيئات الرسمية بنك فرنسا الذي يقوم منذ 1995 بحساب ونشر مؤشر التعثر لـ 90000 شركة صناعية فرنسية مع بيان احتمال توقفها عن التسديد في الثلاث سنوات القادمة ، مستعملا في ذلك طريقة إحصائية تعرف بمعادلة التنقيط Z scoring .

4. التدرج الانتمائي حسب معيار الطلب : يقسم التدرج وفقا لهذا المعيار إلى نوعين أساسيين هما :

1-4. التدرج المطلوب : هو التدرج الذي يتم بناءً على طلب الشركات أو الهيئات المصدرة للأوراق المالية ، لاسيما حالة إصدار السندات، ما يسمح لوكالات التدرج المعنية من الحصول على المعلومات الضرورية للقيام بعملية التدرج ، خاصة المعلومات المحاسبية والخطط والتوقعات ، بما في ذلك بعض المعلومات السرية من الشركة طالبة التدرج . وأن هذه الأخيرة ترغب بأن تظهر المستوى العالي لملاءتها وقدرتها الائتمانية ، مما يزيد من فرص نجاح إصداراتها والحصول على رؤوس الأموال باستمرار وبشروط ميسرة نسبيا.

2-4. التدرج غير المطلوب : يمكن للوكالات المختصة تدرج أي بلد أو شركة دون تقديم طلب منها أو دون أن تكون رغبة في ذلك ، وهذا بغية إعلام المستثمر بوضعية الدولة أو الهيئة أو الشركة محل التدرج (محفوظ، 2004: 60) .

سادساً : معايير التدرج الانتمائي :

تسعى الحكومات بصفة عامة إلى الحصول على تدرجات ائتمانية لتيسير وصولها وإمكانية صول المصدرين المقيمين في بلدانهم إلى أسواق رأس المال الدولية ، وذلك لأهمية الدور الرئيس الذي تقدمه وكالات التدرج العالمية في الاسواق المالية العالمية ، ويتطلب من

الشركات والبنوك الحفاظ على شروط التدرج الائتماني العديدة لضمان إمكانية الوصول والاستمرار في هذه الأسواق وهذه الشروط يذكرها (أبوكمال، 2007: 118) :

- ❖ درجة استقرار الصناعة .
- ❖ القدرة التنافسية للمنشأة .
- ❖ المركز المالي وهيكل التمويل ونتائج الأداء المالي والتشغيلي والتدفقات النقدية للمنشأة .
- ❖ الإدارة والرقابة الداخلية، الأرصدة المستحقة السداد .

وحددت اتفاقية بازل 2 بعض المعايير التي يجب توافرها في شركات التدرج الائتمانية العالمية حتى يمكن اعتماد عليها لقبول الترميز الائتماني الذي تمنحه لزيائنها ، ومن هذه المعايير: (محمود، 2014: 12)

1. الموضوعية : يجب أن يكون أسلوب تحديد التقديرات الائتمانية متشددا ونظاميا، وخاضعا لنوع من التحقق والتأكد استنادا إلى التجربة التاريخية . أضف إلى ذلك ، أن التقديرات يجب أن تخضع إلى المراجعة المستمرة، وتستجيب إلى التغييرات في المركز المالي.

2. الإفصاح : يجب أن تفصح مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي عن المعلومات الآتية :

1-2. أساليبها في التقدير

2-2. النسب الفعلية للخسارة التي تحققت لكل شريحة تقدير،

2-3. التعديلات في التدرج مثلا تحول تدرج بمرتبة AA إلى تدرج A عبر الوقت.

3. الاستقلالية : يجب أن تكون مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي مستقلة. كما يجب أن لا تكون خاضعة للضغوط السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر في التدرج الذي تتوصل إليه، كما يجب أن تكون عملية التقييم متحررة من أي قيود قد تنشأ من مجلس الإدارة.

4. الموارد : يجب أن تمتلك مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي الموارد الكافية ، التي تُمكنها من إجراء التقديرات الائتمانية عالية الجودة.

5. المصدقية : تُستمد المصدقية إلى حد ما من المعايير المشار إليها أعلاه. أضف لذلك؛ أن اعتماد الأطراف المستقلة (المستثمرون والمصدرون والشركاء التجاريون) على التقديرات التي قدمتها مؤسسات التقدير الائتماني الخارجي من قبل هو دليل على مصداقية تقديراتها.

6. الدخول الدولي/الشفافية: يجب أن تتاح هذه التقديرات لكل من المؤسسات المحلية والأجنبية . وأن الأسلوب العام المستخدم من قبل مؤسسة التقدير الائتماني الخارجي يجب أن ينشر بشكل علني إلى الجمهور .

سابعاً : محددات التدرج الائتماني

تعتمد وكالات التدرج الائتمانية عند تقييمها للسندات على جملة من المعايير . فهي تتبنى سلم تدرج تلتزم فيه بما نصت عليه قرارات بازل II حول التدرج الائتماني للأوراق المالية : (الطاهر، 2013: 18-2) و (التميمي، 2009: 18)

1. **آليات التدرج المتبعة من قبل وكالات التدرج الائتمانية** : تقوم وكالات التدرج الائتمانية بمنح التدرج الخاص للقيم المالية عن طريق اتباعها لمنهجية محددة مثل دراسة البيانات المالية والنقدية والسياسية والاقتصادية وتحليل حسابات المؤسسات والدول ، كما يعمل مسؤولي هذه الوكالات الائتمانية على الاتصال بإدارات المؤسسات المدرجة للحصول على معلومات عن اوضاع هذه المؤسسات و خططها الاستراتيجية. بناء على هذه المعلومات يتم تحديد تدرجا ماليا لتلك المؤسسات ،اما الدول فيتم منحها تدرجا حول القيم المالية لكن بشروط تختلف عن الشروط المتبعة للشركات المصدرة . إذ أن وكالات التدرج العالمية تركز في تقييمها لملاءة الدول على العديد من المعايير منها قياس مستوى الرفاه الاجتماعي لمواطني الدولة ومستوى مديونيتها ومدى قدرتها على سداد ديونها وكذلك طبيعة النظام السياسي المتبع ومدى استقرار الدولة . على سبيل المثال ارتفاع الجدارة الائتمانية في بعض الدول الناشئة مع عدم استقرار الوضع السياسي فيها يمثل اثرا سلبيا على التدرج الممنوح لها.

2. **سلم التدرج المعتمد من قبل وكالات التدرج الدولية** : تدرج السندات يمثل عملية مهمة جدا لقياس كلفة الدين وإمكانية تسويقه كون الكثير من المصارف التجارية وصناديق التقاعد والوكالات الحكومية تتجنب الاستثمار في سندات ذات مركز ائتماني منخفض خوفا من تعرضها لمخاطر النكول ، وتستخدم وكالات التدرج رموز يتراوح بين A و D تبدأ من اعلى ترتيب لجودة السندات يتمثل ب AAA وتكون مخاطر التخلف عن السداد فيها شبه معدومة ومن ثم AA بدرجة ائتمانية اقل ثم A وهكذا الحال للفئات B و C و D حيث تشمل في هذه الفئات خصائص المضاربة في Junk bonds وتتصف بانخفاض جودتها ، وتواجه باحتمالات التوقف عن السداد . فهي تميز عند منحها التدرج للديون السيادية ما بين السندات طويلة الاجل والسندات قصيرة الاجل التي تحمل فوائد منخفضة نسبيا . اما فئات الاستثمار يتم التمييز بينها عم طريق مستوى المخاطر ، فنجد السندات ذات المخاطر المحدودة والصادرة عن مستثمرين ذوي جدارة ائتمانية عالية تحتل الفئات العليا من التدرج ، ثم يليها السندات ذات المخاطر المتوسطة ومعدلات الفوائد تكون مرتفعة ايضا ، واخيرا نجد فئة السندات عالية المخاطرة التي يصدرها مدينين تكون لديهم ملاءة مالية ضعيفة مع فوائد عالية ايضا لغرض جذب المشترين للاكتتاب العام . (Fabozzi & Peterson, 2003 : 509)

3. **اتفاقيات بازل 2 بشأن عمل وكالات التدرج الدولية** : لقد ازدادت عولمة الأسواق المالية في السنوات الأخيرة بشكل كبير نتيجة ايجاد ادوات تسمح بتقدير المخاطر المحتملة والناجمة عن ديون الشركات والدول ، اذ اعتمدت اتفاقيات بازل 2 على هذه الوكالات بشكل كبير لتقدير مدى قدرة الشركات والبنوك والدول على الوفاء بالتزاماتها المالية الكبيرة ، ومن ثم مدى استفادتها من فرصة الحصول على قروض جديدة . ميزت هذه الاتفاقية بين التدرج الممنوح للقيم المالية ، ان كان التدرج صادرا من وكالة واحدة فهو يؤخذ بنظر الاعتبار، اما اذا كان تدرج السندات صادر من وكالتين وكان متساوياً فإنه يؤخذ من احدهما، أما إذا اختلف التدرج الممنوح يؤخذ التدرج الاضغر بنظر الاعتبار ، وإن رأت الشركة او الدولة المصدرة للسند ان منحها للتدرج الاضغر لا يخدم مصالحها الاستثمارية ، فبإمكانها اللجوء إلى وكالة ثالثة وهنا يؤخذ التدرجان الاضغر بنظر الاعتبار. (التميمي،2009: 3-5)

إن الاختيار ما بين مؤسسات التدرج الائتمانية المختلفة يؤثر على الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لدى البنوك الإقتصادية بالنسبة لقروض الشركات والبنوك السيادية . وبالتالي فإن التدرجات الائتمانية سوف تختلف اختلافا كبيرا ما بين وكالات التدرج . وهذا الاختلاف في التغطية قد يخلق حوافز للبنوك لاعتماد واحدة أو اكثر من الشركات الدولية لتدرج القيم المالية بدلا من أخرى (Van,2005:32) .

وقد ذكر (Cantor,Packer,1996:78) ثمانية محددات اخرى للتدرجات السيادية وفقا

لوكالتي موديز وستاندرد اند بور، التي تمثل قدرة البلد ورغبته لخدمة ديونه وهي الآتية :

1. **نصيب الفرد من الدخل** : كلما زادت القاعدة الضريبية المحتملة للبلد المقترض، زادت قدرة الحكومة على سداد الديون. ويمكن لهذا المتغير أيضا أن يكون بديلا لمستوى الاستقرار السياسي والعوامل المهمة الأخرى .

2. **نمو الناتج المحلي الإجمالي** : يشير الارتفاع النسبي لمعدل النمو الاقتصادي إلى أن عبء الديون القائمة في البلد ستصبح أكثر سهولة في العمل مع مرور الوقت.

3. **التضخم** : يشير ارتفاع معدلات التضخم في مالية الحكومة إلى المشاكل الهيكلية لديها. وعندها سوف تبدو الحكومة غير قادرة على دفع نفقات الميزانية الحالية من خلال الضرائب أو إصدار السندات ؛ لذا قد تلجأ إلى التمويل النقدي التضخمي . وبالتالي فإن عدم الرضا العام عن التضخم يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي .

4. **التوازن المالي** : العجز الكبير في البنك المركزي يوجه الادارة فيه إلى سحب المدخرات المحلية الخاصة، هذه دلالة واضحة على أن الحكومة تفتقر إلى القدرة أو الإرادة لفرض ضرائب على مواطنيها لتغطية النفقات الجارية أو لخدمة ديونها.

5. **الدين الخارجي** : ينبغي أن ينسجم عبء الدين مع احتمالية التخلف عن السداد . وكلما زاد العبء زادت ديون البلد بالعملة الأجنبية مقارنة بإيراداته من العملة الأجنبية (الصادرات) .

6. **الرصيد الخارجي** : يشير العجز الكبير في الحساب الجاري إلى أن القطاعين العام والخاص معا يعتمدان اعتمادا كبيرا على التمويل الاجنبي . ويؤدي العجز في الحساب الجاري الذي ما زال مستمرا إلى نمو المديونية الخارجية، التي قد تصبح غير مستدامة مع مرور الوقت. (Cantor& Frank,1995:14)

7. **النمو الاقتصادي** : يمثل مستوى النمو الاقتصادي مقياس فعليا لمتغير دخل الفرد ؛ لذا ان وكالات التدرج تحدد تأثير الحد الأدنى للعلاقة بين التنمية الاقتصادية والمخاطر الائتمانية . فعندما يصل البلد إلى نصيب معين من الدخل أو إلى مستوى معين من التنمية الاقتصادية ، فإنه قد تكون أقل عرضة للتخلف عن السداد . بالإضافة إلى الوصف الذي يمنحه صندوق النقد الدولي بأن هذا البلد هو بلد منتج .

8. **تاريخ التخلف عن السداد** : بالإضافة إلى ما سبق اعلاه ، يؤخذ بنظر الاعتبار معدل الارتفاع بمخاطر الائتمان التاريخية للتخلف عن سداد الديون السيادية في الماضي القريب . الذي عبر عنه (Eaton,1996:27) بسمعة الدين السيادي وأشار إلى معاناة السياسيين المتعثرين نتيجة تدهور حاد في وضعهم مع الدائنين . كما استخدم (Ozler,1991:84) مؤشر سمعة الائتمان للإشارة إلى البلد الذي قد يتخلف عن ديونه المصرفية الدولية .

ثامناً : فئات التدرج الائتماني :

تسعى وكالات التدرج الائتمانية إلى تقديم معلومات مستقلة للأسواق المالية حول المنتجات المالية والسندات طويلة الأجل وحول قدرة المقترضين عن سداد ديونهم في اجالها ، ويمكن تقسيم هذه الفئات إلى : (Standard & Poor's Ratings,2014:17-18)

❖ Best Credit Quality Category AAA

تمثل أعلى فئة تدرج للجدارة الائتمانية اذ تتمتع الشركة بقدرة كبيرة جدا على الوفاء بالالتزامات من الفوائد واقساط الدين في تاريخ استحقاقها ، هذه القدرة تتمثل في استعداد ورغبة هذه الشركة على خدمة ديونها مقارنة بشركات اخرى تعمل في نفس القطاع.

❖ Very Good Credit Quality Category AA

تقييم الجدارة الائتمانية لهذه الفئة تكون عالية ايضا إذ تعكس قدرة قوية جدا للشركة على الوفاء بالتزاماتها لأصل السند وفوائده في تواريخ الاستحقاق ، الا ان المخاطر الائتمانية الملازمة بهذه الالتزامات تختلف اختلافا طفيفا عن المخاطر المصاحبة للالتزامات المصنفة في الفئة AAA.

**: More susceptible to economic conditions, still Good A ❖
Category**

تقييم الجدارة الائتمانية لهذه الفئة تكون عالية ايضا، والتدرج هنا يوضح مدى القدرة القوية للشركة على سداد ما عليها من التزامات مالية ، لكن ما يميز هذه الفئة انها تكون أكثر عرضة للتغيرات غير المتوقعة في الأوضاع الاقتصادية والمالية بالمقارنة مع قدرة الشركات المدرجة في فئات التقييم أعلاه .

:Lowest Credit Quality Category BBB ❖

تنتمى الملاءة المالية لهذه الفئة تكون جيدة وتعكس قدرة الشركة على سداد كل من دفعات الفوائد والدين في آجال استحقاق بشكل مرضي مع احتمال تعرضها لتأثير تغيرات غير متوقعة في الأوضاع الاقتصادية والمالية والسياسية بمقدار اكبر بكثير من قدرة الشركة المدرجة في فئات التقييم أعلاه.

: Caution is necessary Category BB ❖

يعكس هذا التدرج حالة اللاتأكد التي تحيط في قدرة الشركة على تلبية ما عليها من التزامات من فوائد واقساط القرض في تاريخ استحقاقها ، اذ تعتبر التزامات الشركة هنا محفوفة بالمخاطر الائتمانية إلى حد ما ، وقدرتها على سداد هذه الالتزامات في تاريخ استحقاقها سوف تكون غير مضمونة بسبب تأثيرها لتغيرات غير مواتية في الأوضاع السياسية والاقتصادية أو المالية.

: Vulnerable to changes in economic conditions Category B ❖

يعكس هذا التدرج مدى زيادة الشكوك في قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها للفوائد في تاريخ استحقاقها ، القيم المالية هنا لا تتوفر لها حماية كافية ، فقد تكون عرضة لتغيرات غير مواتية في الأوضاع السياسية او الاقتصادية أو المالية، كما أنها تكون محفوفة بمخاطر ائتمانية أكبر من المخاطر الموجودة في فئات التقييم الأعلى.

currently vulnerable to non-payment Category CCC ❖

معرضة حاليا لعدم السداد، نتيجة الظروف التجارية والاقتصادية تكون غير مواتية للمدين للوفاء بالتزاماته المالية ، من غير المحتمل أن يكون للمدين القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في موعد الاستحقاق.

❖ **currently highly vulnerable to non-payment Category CC**

الوضع الحالي لهذه الفئة تكون هو عدم قدرة المصدر على الدفع ما عليه من مستحقات. ويتم استخدام التدرج في حالة عدم تخلف المصدر عن السداد بالتزاماته، ولكن شركة S & P تتوقع وضع مالي قريب جدا للنكول أو قد يكون شبه مؤكد، بغض النظر عن الوقت المتوقع للنكول.

❖ **currently highly vulnerable to non-payment and the obligation**

Category C

الوضع الحالي لمصدر القيم المالية يكون اكثر عرضة لعدم الدفع والالتزام بأصل قيمة السند وكلفته، مثل انخفاض الانتعاش النهائي مقارنة بالتزامات التي في التدرجات أعلاه.

تاسعاً: تدرج السندات و العوامل المؤثرة في اسعارها

إن التدرجات الائتمانية هي المحور الرئيس لتركيز المديرين الماليين وأن غالبية هؤلاء المديرين على استعداد للتخلي عن مشروعات الذي يحمل صافي القيمة الحالية إيجابية لتحقيق الأهداف المالية قصيرة الأجل (Graham et al,2005:187).

تمثل السندات بشكل عام تعهد بدفع تدفقات نقدية بشكل دخل ثابت ، فقد يصاحب هذا الدخل بعض المخاطر ومنها مخاطر نكول مصدر السند عن الوفاء بالتزاماته ؛ لذا يتم التركيز على المركز المالي النهائي للشركات والبنوك وقياس احتمالية عدم قدرتها على سداد فوائد وأصل الدين ، وتسمى مخاطر النكول هذه بمخاطر الائتمان ، التي تقوم وكالات تدرج السندات بتدرجها حسب الجدارة الائتمانية للجهة المصدرة ، لخدمة المستثمرين ، التدرجات تشمل العديد من العوامل مثل الأرباح المستقبلية المتوقعة، ونسبة الديون وحقوق الملكية، وسيولة الشركة. وتدرج السندات ايضا وفقا لمخاطر التخلف عن السداد المتوقعة منها (bodie,et.al,2014:468).

والتغيير في التدرج الائتماني له انعكاسات كبيرة على المصدر إذ يحدد تكلفة الاقتراض المستقبلية. اشارت الدراسات السابقة (Kisgen, 2006: 1041) أنه عندما تكون لدى الشركة تدرج ائتماني في الفئة العليا ، فإن لتلك الفئة تأثير مباشر حول كل من نسبة الرافعة المالية والأنشطة الاستثمارية للشركات ، التي ترتبط بشكل اساس بحوافز ادارة الارباح للحفاظ على ذلك التدرج او تحسينه وذكر التأثير المباشر للتغييرات الحتمية في التدرج على سلوك المديرين

الماليين في ادارة الارباح . ويرى (التميمي،2009: 2) الآراء التي تعلن عنها هذه الوكالات بشكل تدرجات ، تمثل إشارة للسندات من المراتب الاستثمارية العليا وصولا إلى سندات الخردة مع اضافة علامة الموجب او السالب لتحقيق مستوى أعلى عند التعامل مع التدرج الممنوح لتشجيع التنافس . كما تنشر هذه الوكالات ما يعرف بقوائم المراقبة التي تركز على أفق زمني قصير وهي مؤشرات قوية لتغيرات التدرج في الوقت نفسه .

يعتمد تدرج السندات على عدة عوامل كمية ونوعية تستخدمها وكالات التدرج لتدرج

السندات ومن هذه العوامل : (Fabozzi & Peterson,2003 : 508)

أ- **النسب المالية Financial Ratios**: كثير من النسب المالية هي مهمة لكن كل من نسب التغطية والرافعة المالية والسيولة والربحية هي مهمة جدا كونها تتنبأ بالضييق المالي ، وسنوضح كل منها كالآتي :-

● **نسبة التغطية Coverage ratios**: هي نسبة ارباح الشركة إلى تكاليفها الثابتة على سبيل المثال نسبة عوائد الفائدة هي نسبة الارباح قبل الفوائد والضرائب إلى التزامات الفوائد (الفوائد التي يجب دفعها للغير)

● **نسبة الرافعة المالية Leverage ratio**: اي نسبة الدين إلى حق الملكية ، اذ ان ارتفاع النسبة تشير إلى ارتفاع مديونية الشركة مما قد يعرضها إلى عدم القدرة في الوفاء بالتزاماتها المالية .

● **نسبة السيولة ratios Liquidity**: وتكون على نوعين هما نسبة التداول **current ratio** (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة) والنسبة السريعة **ratio quick** (الموجودات المتداولة- المخزون / المطلوبات المتداولة) وتقيس نسبة السيولة قدرة الشركة في الوفاء بالتزاماتها المستحقة من خلال اصولها السائلة.

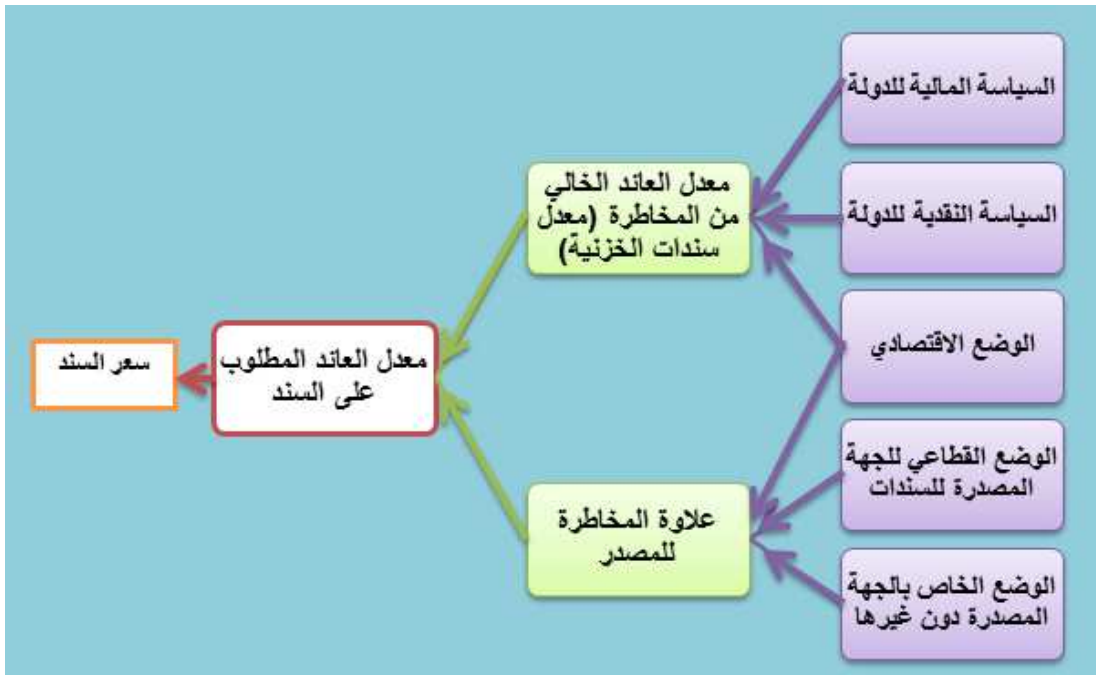
● **نسبة الربحية Profitability ratios**: وتقيس العائد على الموجودات او العائد على حق الملكية وتشير النسبة إلى اداء الشركة بشكل عام فكلما ارتفعت النسبة دلالة على افضلية الشركة.

ب- **شروط عقد السند Bond Contract Terms**: هناك احكام مهمة تلعب دور في تدرج السندات تتمثل فيما اذا كانت السندات مضمونة سواء اكانت برهن اصول محدد او بطبيعة ادارة ديون الشركة المصدرة للسند ، اذ قد تضع بعض الشركات حدود لحجم ديونها كما قد تحدد نسب فائدة فوق مستوى معين .

ج- **عوامل نوعية Qualitative Factors**: تتمثل في حساسية الشركة إلى قوة الاقتصاد ومقدار تأثرها بمستويات التضخم او ان تكون لديها مشاكل مع العاملين ، فضلا عن قياس مدى

تطور معاملاتها الدولية واستقرار البلدان التي تستثمر فيها وما قد تتعرض لها من مشاكل بيئية وما إلى ذلك.

اما عملية تسعير السندات تعد ضمنا عملية تقييم للسندات ، اذ ان سعر السند يعكس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية (مدفوعات الكوبون وقيمة السند الاسمية) على اساس معدل العائد المطلوب بمعنى أن أي تغير في معدل العائد المطلوب سينتج عنه تغير في سعر السند ، بما ان معدل العائد المطلوب يتكون من (معدل العائد خالي من المخاطرة + علاوة المخاطرة لمصدر السند) فأن اي تغير بمعدل العائد الخالي من المخاطرة او علاوة المخاطرة سينتج عنه تغير في معدل العائد المطلوب . الشكل ادناه يوضح العوامل المؤثرة في سعر السند بشكل بسيط جدا اذ يبين ان العوامل التي تؤثر على معدل العائد الخالي من المخاطرة تتمثل في (السياسة المالية للدولة ، السياسة النقدية للدولة ، الوضع الاقتصادي) كذلك العوامل التي تؤثر في علاوة المخاطرة هي (الوضع الاقتصادي ، الوضع القطاعي للجهة المصدرة للسند ، الوضع الخاص بالجهة المصدرة دون غيرها) (Madura,2010:178) :



شكل رقم (3)

العوامل التي تؤثر على سعر السند

Resource: Madura Jeff; **Financial Markets And Institutions**, 9th, South-Western ,Usa, 2010 , p182.

يتم بشكل علني تدرج اصدارات السندات المتداولة في الولايات المتحدة من قبل واحدة أو أكثر من وكالات التدرج السندات (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) ، تهدف هذه التدرجات إلى

قياس مخاطر التخلف عن السداد على المدى الطويل ، في كثير من الاحيان تقوم وكالة التدرج بتغيير تدرج السندات تبعاً لسلوك أسعار سندات الشركات خلال الفترة المحيطة بإعلان تغيير التدرج ، من أجل تحديد ما إذا كانت هذه التغييرات تتضمن أي "محتوى المعلومات" وان أي تأثير على سعر السندات له آثار مهمة في السياسة العامة لعمل وكالات تدرج السندات (Madura,2010:182) .

كما يتضمن عمل وكالات التدرج الائتماني قيامها بالتحليل المالي بهدف تقييم الوضع المالي ونتائج الاعمال لوحدة اقتصادية معينة للمدة الحالية والماضية من أجل تحديد أفضل التقديرات والتنبؤات الممكنة عن الظروف الادارية المستقبلية (ابو زيد ،2009: 20) . والتحليل المالي هو تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها (التي يجري إعدادها وعرضها وفق قواعد محددة تتضمنها المعايير والنظريات المحاسبية) بمساعدة بيانات إضافية في ضوء اعتبارات معينة ولأغراض محددة . اما عوامل التحليل المالي عند القيام بالتدرج الائتماني : (معهد الدراسات المصرفية ، 2010: 2)

1. الربحية والإيرادات.
2. الموجودات (تقييم درجة الأصول).
3. الموارد المالية وتدفقات النقدية – درجة التمويل والسيولة (رأس المال والقروض الحالية وغيرها)
4. كفاية رأس المال.

يعتمد محللو الائتمان على العديد من مصادر المعلومات مثل المعلومات غير مباشرة المتاحة في الأسواق المالية مثل التقارير المالية المعلنة والاحصائيات والايوضاع الاقتصادية أو يتم الحصول على المعلومات بشكل مباشر عن طريق الاجتماع مع ادارة الشركة و صانعي القرار و وزارة المالية او مدير البنك المركزي لمنح تدرجات ائتمانية سيادية ، ويقوم محللو الوكالة بتحليلهم بطريقة تتفق مع المعايير المنشورة المطبقة على الكيان المعين أو نوع الصفقة أو فئة الأصول أو المنطقة أو القطاع (Fitch Ratings,2015:2) .

بعد الانتهاء من تحليل العوامل السابقة يعمل محلل الائتمان على تقديم تقرير إلى لجنة الائتمان التي تقوم بمناقشة تقرير محلل الائتمان من اجل اعطاء تقييم التدرج الائتماني الذي يضم اتجاه التدرج ومشاهدة التدرج ومن ثم ابلاغ المصدر بفئة التدرج الائتماني الممنوح له قبل القيام بنشره الى عامة الجمهور ، لكي يتسنى للمصدر رفضة أو طلب تقييما اخر من وكالة اخرى (Fitch Ratings,2015:2-3) . كما تقوم لجنة الائتمان بإعادة عملية تقييم التقييمات

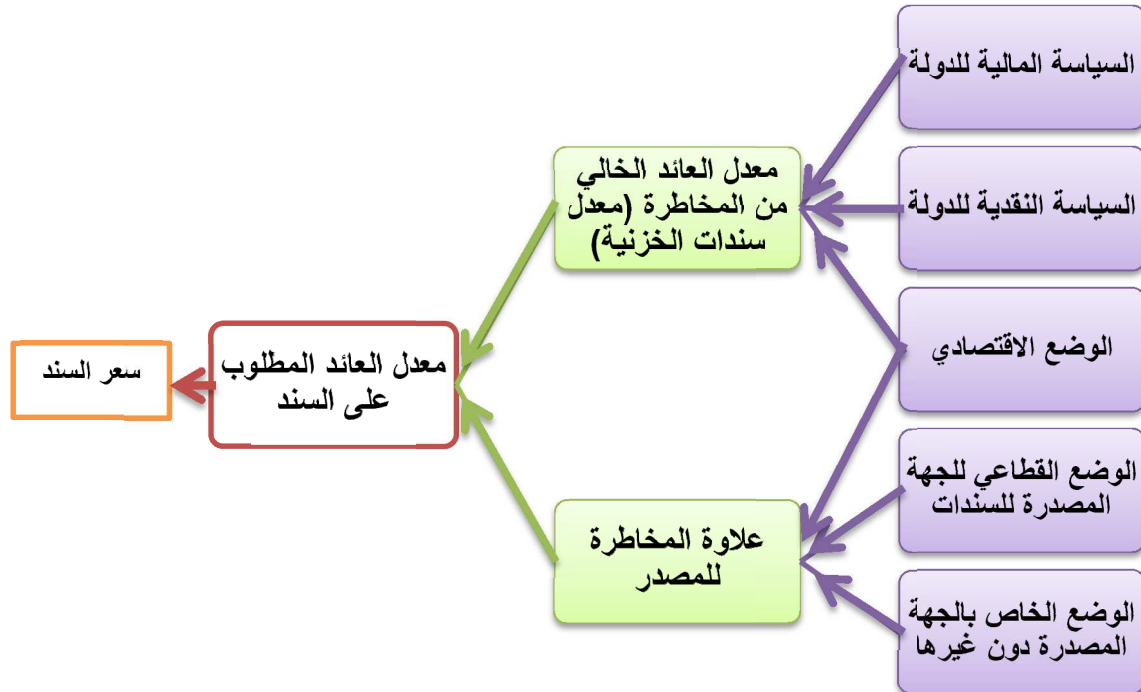
الممنوحة بشكل سنوي عند ملاحظتها لحدوث تغييرات في المصدر أو الأسواق (Hossein,2005:30). وبذلك يمكن توضيح عملية التدرج الائتماني بالخطوات الآتية :



الشكل رقم (4)

عملية التدرج الائتماني

Source : Barry M. Jackson, "Obtaining a Municipal Credit Rating", UK, London,2006, P. 19.





الفصل الثالث

المبحث الأول

تحليل الأرباح وتدرج الائتمان

المبحث الثاني

تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة
واختبارها

المبحث الثالث

قياس علاقة الاثر بين متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

المبحث الأول
التدرج الائتماني

المبحث الثاني
وكالات التدرج الائتماني

المبحث الثاني

تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة واختبارها

إنّ جميع البيانات المعتمدة في التحليل هي موزعة توزيع طبيعي بحسب اختبار **Kolmogorov-Smirnov** لقياس اعتدالية التوزيع الاحتمالي وكانت قيمة p .value لجميع المتغيرات أكبر من مستوى المعنوية والبالغ 5% ، و ينصب هذا المبحث على قياس علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة التي تضمنتها الفرضية الرئيسية الأولى، وقد استخدمت الباحثة لهذا الغرض معامل الارتباط الخطي لـ (person) ، بعد ذلك تم اختبار معنوية معاملات الارتباط باستخدام اختبار (t). ومن أجل إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه التي مفادها: (لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة) وعلى النحو الآتي:

فرضية العدم (H_0) : لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين إدارة الأرباح و التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة
فرضية الوجود (H_1) : توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين إدارة الأرباح و التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة

وسيتم تطبيق هذه الفرضية على كل مصرف بشكل منفرد لمعرفة مدى قدرة كل مصرف في إدارة أرباحه وعلاقة ذلك بتدرجه الائتماني وكالاتي :

1- المصرف التجاري العراقي

من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (18)، باستخدام اختبار (t) ، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (18)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف التجاري العراقي (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%	1.684	3.281	0.703	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (18)، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.703)، وقيمة (t) المحسوبة (3.281)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالنسبة للمصرف التجاري العراقي.

2- مصرف الاستثمار العراقي

تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (19) من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y).

الجدول (19)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف الاستثمار العراقي (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%	1.684	3.820	0.755	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (19)، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط

البسيط بينهما (0.755) ، و قيمة (t) المحسوبة (3.820) ، و هي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي.

3- المصرف الاهلي العراقي

من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (20) ، باستخدام اختبار (t) ، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (20)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف الاهلي العراقي (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	-0.112	0.034	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (20) ، عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.034) ، و قيمة (t) المحسوبة (-0.112) ، و هي اصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني قبول فرضية العدم بالنسبة للمصرف الاهلي العراقي.

4- مصرف الائتمان التجاري

تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (21) من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، من خلال استخدام اختبار (t) ، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (21)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف الائتمان التجاري (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	-0.259	0.078	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

من النتائج الواردة بالجدول (21)، يتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.078)، وقيمة (t) المحسوبة (-0.259)، وهي أصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف الائتمان التجاري.

5- مصرف الخليج التجاري

تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (22) من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y).

الجدول (22)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف الخليج التجاري (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	3.723	0.747	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (22)، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.747)، وقيمة (t) المحسوبة (3.723)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة

(1.684) عند مستوى المعنوية (5%) . ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالنسبة لمصرف الخليج التجاري.

6- مصرف الشرق الاوسط

تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (23) من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، من خلال استخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (23)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف الشرق الاوسط (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	0.133	0.040	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

من النتائج الواردة بالجدول (23)، يتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.040) ، و قيمة (t) المحسوبة (0.133) ، و هي اصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%) . ما يعني قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف الشرق الاوسط.

7- مصرف الشمال

من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (24)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (24)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف الشمال (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%	1.684	4.438	0.801	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (24)، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.801)، وقيمة (t) المحسوبة (4.438)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالنسبة لمصرف الشمال.

8- المصرف المتحد

تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (25) من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه، من خلال استخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y).

الجدول (25)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف المتحد (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%	1.684	-1.128	0.322	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

من النتائج الواردة بالجدول (25)، يتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.322)، وقيمة (t) المحسوبة (-1.128)، وهي أصغر من قيمة (t)

الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%) . ما يعني قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف المتحد.

9- مصرف الموصل

من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (26)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (26)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف الموصل (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الأرباح (X)	المتغير المستقل X
	جدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	0.077	0.23	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (26)، عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.23) ، و قيمة (t) المحسوبة (0.077) ، و هي اصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%) . ما يعني قبول فرضية العدم بالنسبة للمصرف الموصل.

10- مصرف بابل

تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (27) من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، من خلال استخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (27)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف بابل (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	-0.784	0.230	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

من النتائج الواردة بالجدول (27)، يتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.230)، وقيمة (t) المحسوبة (-0.784)، وهي أصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف بابل.

11- مصرف بغداد

من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (28)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y).

الجدول (28)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف بغداد (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (X)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	4.172	0.783	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (28)، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.783)، وقيمة (t) المحسوبة (4.172)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة

(1.684) عند مستوى المعنوية (5%) . ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة بالنسبة لمصرف بغداد .

12- مصرف دار السلام

تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (29) من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، من خلال استخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) .

الجدول (29)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لمصرف دار السلام (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (x)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى %5	1.684	-0.962	0.279	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

من النتائج الواردة بالجدول (29)، يتضح عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصرف (Y) ، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.279) ، و قيمة (t) المحسوبة (-0.962) ، و هي اصغر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%) . ما يعني قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف دار السلام.

13- اجمالي المصارف

من أجل قبول الفرضية الرئيسية الأولى من عدمه ، تم اختبار قيمة معامل الارتباط البسيط الواردة بالجدول (30)، باستخدام اختبار (t)، للوقوف على الدلالة الإحصائية للعلاقة بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني للمصارف المبحوثة (Y) .

الجدول (30)

علاقة الارتباط بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لأجمالي المصارف المبحوثة (Y)

نوع العلاقة	قيمة (T)		ادارة الارباح (x)	المتغير المستقل X
	الجدولية (%5)	المحسوبة	معامل الارتباط R	المتغير المعتمد Y
توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند المستوى 5%	1.684	2.317	0.573	التدرج الائتماني Y

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج SPSS 21.

يتضح من النتائج الواردة بالجدول (30)، وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) بين إدارة الأرباح (X) والتدرج الائتماني لأجمالي المصارف المبحوثة (Y)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط بينهما (0.573)، وقيمة (t) المحسوبة (2.317)، وهي أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.684) عند مستوى المعنوية (5%). ما يعني رفض فرضية العدم وقبول الفرضية الرئيسية الأولى البديلة التي مفادها: (توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة)

المبحث الثالث

قياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وذلك بالاعتماد على تحليل الانحدار الخطي البسيط (simple Linear Regression) فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) لتفسير مقدار تأثير المتغير المستقل بالتغيرات التي تطرأ على المتغير المعتمد فضلاً عن المعامل المعياري للانحدار BETA الذي يقيس مدى استجابة المتغير المعتمد عندما يتغير المتغير المستقل بدرجة معيارية واحدة . والمعادلة الخطية للانحدار الخطي البسيط والتي تم اعتمادها ضمن برنامج SPSS21 هي :

$$Y = a + b_1X_1 + e$$

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

فرضية العدم (H_0): لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف
المبحوثة
فرضية الوجود (H_1): يوجد أثر ذو دلالة احصائية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف
المبحوثة

وبهدف إعطاء قرار دقيق بشأن ثبوت صحة فرضية الدراسة من عدمه تم اختبار معنوية أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، باستخدام اختبار (F)، للوقوف على معنوية الأنموذج لغرض تحديد مدى تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة (Y) و لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة وكالاتي:

1- المصرف التجاري العراقي

يشير الجدول (31) إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني للمصرف التجاري العراقي (Y) الذي يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي:

جدول (31)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني للمصرف التجاري
العراقي (Y)

المعامل المعياري للالانحدار BE TA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الارباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
0.703	0.495	3.20	10.763	19.180	8.602	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.495) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (49.5%) اما النسبة الباقية والبالغة (50.5%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.703) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (70.3%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (10.763) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية الوجود بالنسبة للمصرف التجاري العراقي.

2- مصرف الاستثمار العراقي

يشير الجدول (32) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الاستثمار العراقي (Y) الذي يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالآتي:

جدول (32)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني للمصرف الاستثمار العراقي (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
0.755	0.570	3.20	14.595	38.506	5.192	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.570) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (57%) اما النسبة الباقية والبالغة (43%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.755) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (75.5%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (14.595) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية الوجود بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي.

3- المصرف الأهلي العراقي

يشير الجدول (33) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني للمصارف الأهلي العراقي (Y) الذي يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (33)

العلاقة التآثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني للمصرف الأهلي العراقي (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		إدارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
- 0.034	0.001	3.20	0.013	- 1.264	7.020	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.001) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (0.1%) اما النسبة الباقية والبالغة (99.9%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (- 0.034) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى انخفاض التدرج الائتماني بمقدار (- 3.4%).

ج- أن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (0.013) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للمصرف الأهلي العراقي.

4- مصرف الائتمان

يشير الجدول (34) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الائتمان (Y) الذي يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالآتي:

جدول (34)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الائتمان (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
- 0.78	0.006	3.20	0.067	- 3.809	5.755	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.006) أي أن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (0.6%) اما النسبة الباقية والبالغة (90.4%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (- 0.078) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى انخفاض التدرج الائتماني بمقدار (70.3%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (0.067) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للمصرف الائتمان التجاري.

5- مصرف الخليج التجاري

يشير الجدول (35) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الخليج التجاري (Y) الذي يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (35)

العلاقة التآثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الخليج التجاري (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
0.747	0.558	3.20	13.863	24.364	3.434	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.558) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (55.8%) اما النسبة الباقية والبالغة (44.2 %) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.747) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (74.7%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (13.863) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية الوجود بالنسبة للمصرف الخليج التجاري.

6- مصرف الشرق الأوسط

يشير الجدول (36) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الشرق الأوسط (Y) الذي يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (36)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الشرق الأوسط (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	المتغير المعتمد Y
0.040	0.002	3.20	0.018	1.337	20820	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.002) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (0.2%) اما النسبة الباقية والبالغة (0.8%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.040) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (4%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (0.018) هي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات و بالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف الشرق الأوسط .

7- مصرف الشمال

يشير الجدول (37) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الشمال (Y) الذي يوضح معالمات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (37)

العلاقة التآثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الشمال (Y)

المعامل المعياري للالانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	المتغير المعتمد Y
0.801	0.642	3.20	19.695	36.191	4.601	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.642) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (64.2%) اما النسبة الباقية والبالغة (35.8%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.801) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (80.1%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (19.695) وهي اكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية الوجود بالنسبة لمصرف الشمال.

8- المصرف المتحد

يشير الجدول (38) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني للمصرف المتحد (Y) الذي يوضح معالمات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (38)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف المتحد (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
- 0.322	0.104	3.20	1.273	- 5.928	9.148	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (1.273) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (12.73%) اما النسبة الباقية والبالغة (87.27%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (- 0.322) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى انخفاض التدرج الائتماني بمقدار (32.2%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (1.273) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للمصرف المتحد .

9- مصرف الموصل

يشير الجدول (39) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الموصل (Y) الذي يوضح معاملات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (39)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف الموصل (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CON STANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
0.023	0.001	3.20	0.006	0.463	8.195	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.001) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (0.1%) اما النسبة الباقية والبالغة (0.9%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.023) تعني إن أي زيادة في متغير ادارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (2.3%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (0.006) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف الموصل.

10- مصرف بابل

يشير الجدول (40) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف بابل (Y) الذي يوضح معالم نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (40)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف بابل (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
- 0.230	0.053	3.20	0.614	- 26.630	10.356	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) مقدار (0.053) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (5.3%) اما النسبة الباقية والبالغة (4.7%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى .

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (- 0.230) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى انخفاض التدرج الائتماني بمقدار (23%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (0.614) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة لمصرف بابل.

11- مصرف بغداد

يشير الجدول (41) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف بغداد (Y) الذي يوضح معلمات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالاتي :

جدول (41)

العلاقة التآثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف بغداد (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
0.783	0.613	3.20	17.403	69.066	0.149	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R^2) مقدار (0.613) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (61.3%) اما النسبة الباقية والبالغة (38.7%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.783) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (78.3%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (17.403) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية الوجود بالنسبة لمصرف بغداد.

12- مصرف دار السلام

يشير الجدول (42) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف دار السلام (Y) الذي يوضح معالمات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالتالي :

جدول (42)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لمصرف دار السلام (Y)

المعامل المعياري للاحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة (X) الأرباح	CONSTANT	المتغير المستقل X المتغير المعتمد Y
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	
- 0.279	0.078	3.20	0.926	- 9.231	4.479	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.078) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (7.8 %) اما النسبة الباقية والبالغة (2.2%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للاحدار (Beta) والبالغة (- 0.279) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى انخفاض التدرج الائتماني بمقدار (27.9%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (0.926) وهي أصغر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي قبول فرضية العدم بالنسبة للمصرف دار السلام .

13- اجمالي المصارف عينة البحث

لغرض قياس تأثير إدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني لإجمالي المصارف المبحوثة (Y) يشير الجدول (43) ، إلى تقدير أنموذج الانحدار الخطي البسيط ، الذي يوضح معلمات نموذج الانحدار المستخدمة وفق النموذج المعتمد وبالتالي سيكون تفسير العلاقة كالآتي :

جدول (43)

العلاقة التأثيرية لإدارة الأرباح (X) في التدرج الائتماني (Y)

المعامل المعياري للانحدار BETA	معامل التفسير R ²	قيمة (F)		ادارة الأرباح (X)	CONSTANT	المتغير المستقل X
		الجدولية (%5)	المحسوبة	B	A	المتغير المعتمد Y
0.573	0.33	3.20	5.370	40.760	3.865	التدرج الائتماني Y

المصدر / اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج spss v21

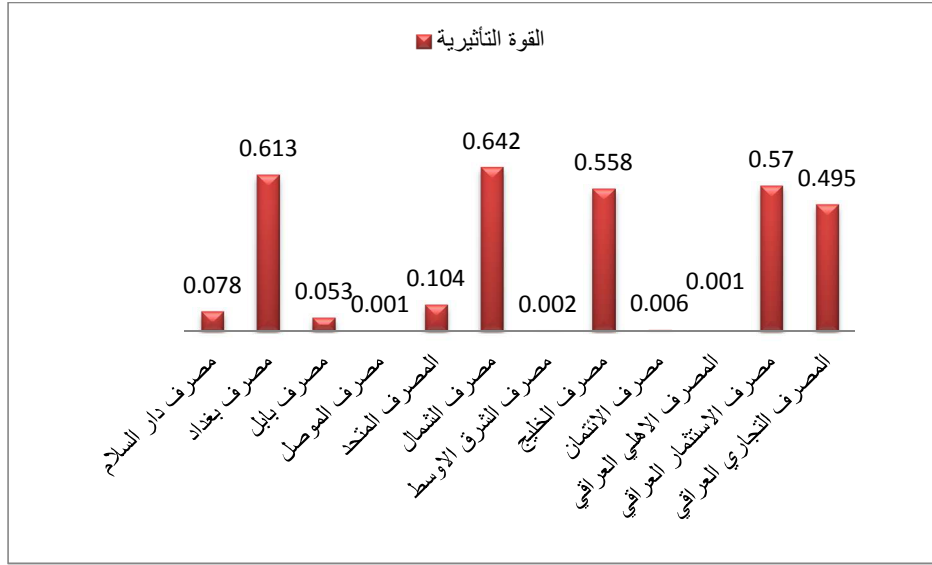
أ- بلغت قيمة معامل التفسير (R²) مقدار (0.33) أي إن نسبة ما يفسره متغير إدارة الأرباح (X) من التغيرات التي تطرأ في التدرج الائتماني هي (33%) اما النسبة الباقية والبالغة (67%) فتعود لمساهمة متغيرات اخرى

ب- إن قيمة المعامل المعياري للانحدار (Beta) والبالغة (0.573) تعني إن أي زيادة في متغير إدارة الأرباح (X) بمقدار انحراف وحدة معيارية واحدة سيؤدي إلى تحسين التدرج الائتماني بمقدار (57.3%).

ج- إن قيمة (F) المحسوبة تقيس معنوية نموذج الانحدار البسيط إذ بلغت (5.370) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (3.20) عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية 12 مما يعني وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية بين المتغيرات وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول فرضية الوجود من الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها (توجد علاقة أثر ذات دلالة احصائية لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني للمصارف المبحوثة) .

كما ويشير الشكل (18) إلى مدى معنوية علاقة الأثر وتباينها لكل مصرف من المصارف عينة البحث ، إذ يظهر أن مصرف الشمال حقق أعلى قوة تأثير لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني بلغت 64.2% تلاه مصرف بغداد بنسبة 61.3% ثم مصرف الاستثمار العراقي بنسبة 57%.

أما أقل المصارف تأثيرا لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني كان المصرف الأهلي ومصرف الشرق الأوسط .



ويوضح الشكل (18) نسبة مساهمة إدارة الأرباح في التدرج الائتماني لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة حسب العلاقة الخطية .

جدول (44)

معنوية صحة الفرضيات الفرعية لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	معنوية العلاقة بين إدارة الأرباح والتدرج الائتماني للمصارف المبحوثة
1	المصرف التجاري العراقي	علاقة اثر معنوية
2	مصرف الاستثمار العراقي	علاقة اثر معنوية
3	المصرف الأهلي العراقي	علاقة اثر غير معنوية
4	مصرف الائتمان التجاري	علاقة اثر غير معنوية
5	مصرف الخليج التجاري	علاقة اثر معنوية
6	مصرف الشرق الأوسط	علاقة اثر غير معنوية
7	مصرف الشمال	علاقة اثر معنوية
8	المصرف المتحد	علاقة اثر غير معنوية
9	مصرف الموصل	علاقة اثر غير معنوية
10	مصرف بابل	علاقة اثر غير معنوية
11	مصرف بغداد	علاقة اثر معنوية
12	مصرف دار السلام	علاقة اثر غير معنوية
13	اجمالي عينة البحث	علاقة اثر معنوية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على نتائج التحليل

المبحث الاول

تحليل الأرباح وتدرج الائتمان

تم في هذا المبحث تحليل الأرباح وحساب التدرج الائتماني للمصارف العراقية (المصرف التجاري العراقي ، مصرف الاستثمار العراقي ، المصرف الأهلي العراقي ، مصرف الائتمان التجاري ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الشرق الأوسط ، مصرف الشمال ، المصرف المتحد ، مصرف الموصل ، مصرف بابل ، مصرف بغداد التجاري ، مصرف دار السلام) للمدة 2004 - 2016 ، واستند تحليل الأرباح على مفهوم إدارة الأرباح الذي يعني مدى ثبات الأرباح خلال سلسلة زمنية معينة وتم حساب ذلك من خلال الأهمية النسبية : (نسبة الربح السنوي إلى إجمالي الأرباح للمدة 2004 - 2016 للمصرف) .

اما التدرج الائتماني فتم الاعتماد على درجة الرافعة المالية السنوية لكل مصرف ومقارنتها مع الرافعة المالية لباقي المصارف لنفس السنة ، وتم تدرج المصارف من أدنى رافعة مالية إلى الأعلى إذ مُنح المصرف صاحب أدنى رافعة مالية رقم (12) وأعلى رافعة مالية رقم (1) ومن ثم قسمتها على (100) لتحويلها إلى نسب مئوية لغرض التوضيح البياني ومن ثم ترميزها كما في الجدول (4) .

جدول (4)

ترميز قيم التدرج الائتماني للمصارف عينة الدراسة

12%	11%	10%	9%	8%	7%	6%	5%	4%	3%	2%	1%	قيم التدرج الائتماني
AAA	AA+	AA	AA-	BBB	BB+	BB	BB-	CCC	CC+	CC	CC-	رمز التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

وبعد اجراء تحليل الأرباح وفق نسبة المساهمة السنوية إلى إجمالي سنوات الدراسة وقياس التدرج الائتماني باعتماد اهم مؤشر (الرافعة المالية : إجمالي المطلوبات / المطلوبات وحق الملكية) كانت النتائج كالاتي:

1- المصرف التجاري العراقي

يظهر الجدول (5) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2012 إذ بلغت (14.21%) تلاها عام 2014 بنسبة (12.03%) ثم عام 2013 بنسبة (11.86%) .
أما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف امان عام 2016 بدرجة (AAA) واقل تصنيف كان في عام 2004 بدرجة (BBB) .

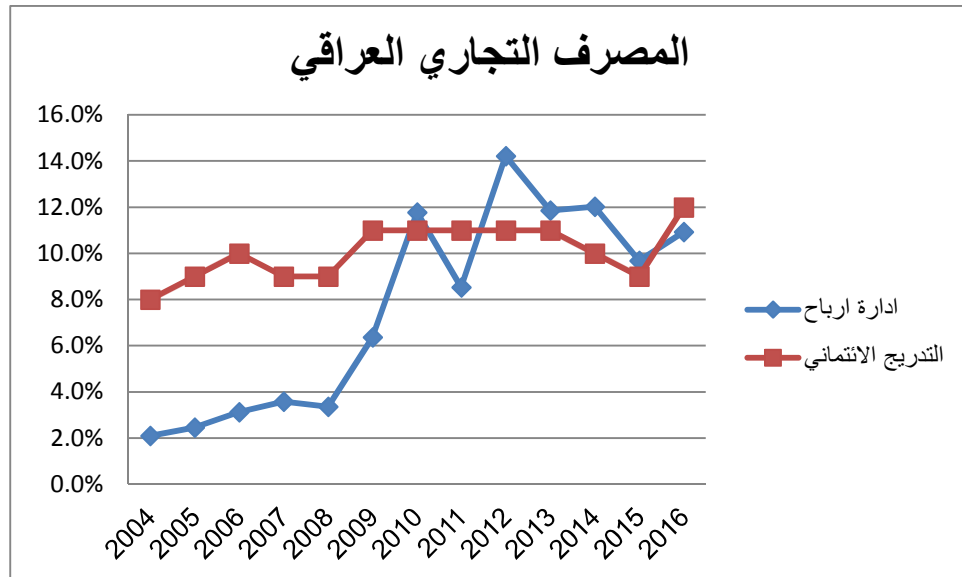
جدول (5)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف التجاري العراقي للمدة 2016-2004

المصرف التجاري العراقي													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
10.9%	9.7%	12.0%	11.9%	14.2%	8.5%	11.8%	6.4%	3.4%	3.6%	3.1%	2.5%	2.1%	ادارة ارباح
12%	9%	10%	11%	11%	11%	11%	11%	9%	9%	10%	9%	8%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (5) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال السنوات (2004 - 2010) ثم استقرار التدرج خلال السنوات (2010 - 2013) ومن ثم انخفاض التدرج مع زيادة الأرباح في سنة 2014 وسنة 2015 ومن ثم عودة التدرج للارتفاع وقابله زيادة الأرباح، إذ يتضح أنهما بنفس الاتجاه سواء في الارتفاع أو الانخفاض ما يعني اهتمام إدارة المصرف بكل من إدارة أرباحها و الرافعة المالية باستثناء سنة 2014 و 2015 .



شكل (5)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف التجاري العراقي للمدة 2016-2004

2- مصرف الاستثمار العراقي

يظهر الجدول (6) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2015 إذ بلغت (20.1%) تلاها عام 2014 بنسبة (19.5%) ثم عام 2013 بنسبة (17.7%) .
 أما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف للأعوام من 2012 إلى 2015 بدرجة (AAA) وأقل تصنيف كان في عام 2004 بدرجة (CC-).

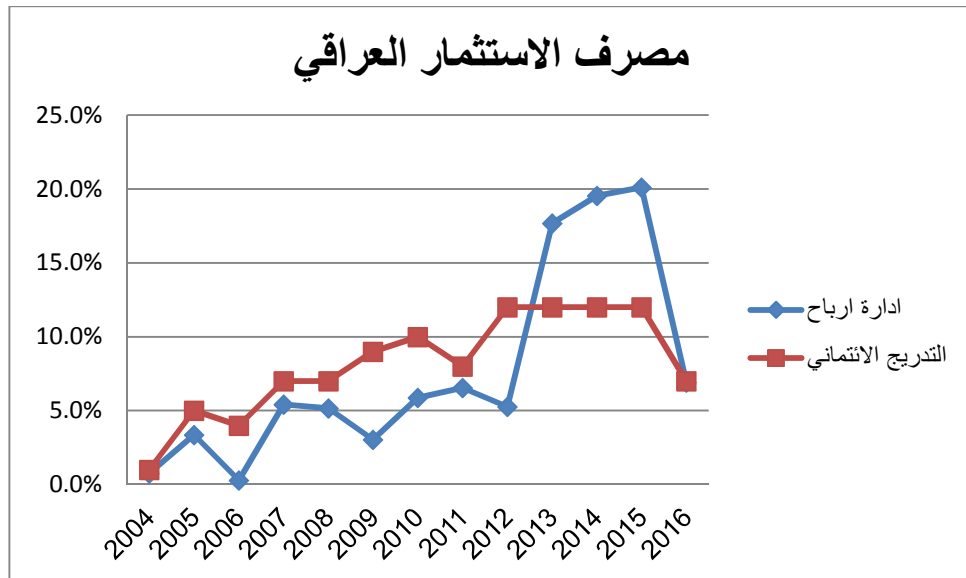
جدول (6)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2016-2004

مصرف الاستثمار العراقي													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
6.9%	20.1%	19.5%	17.7%	5.3%	6.5%	5.9%	3.0%	5.2%	5.4%	0.3%	3.4%	0.8%	ادارة ارباح
7%	12%	12%	12%	12%	8%	10%	9%	7%	7%	4%	5%	1%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (6) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة إذ يتضح أنهما بنفس الاتجاه سواء في الارتفاع أو الانخفاض ما يعني أن إدارة المصرف تهتم بإدارة أرباحها وتوافق ذلك مع التدرج الائتماني للمصرف .



شكل (6)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الاستثمار العراقي للمدة 2016-2004

3- المصرف الأهلي العراقي

يظهر الجدول (7) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2012 إذ بلغت (26.8%) تلاها عام 2013 بنسبة (24.4%) ثم عام 2014 بنسبة (13.2%) .

اما التدرج الائتماني فحقق المصرف اعلى تصنيف امان للأعوام 2009 لغاية 2011 بدرجة (AAA) واقل تصنيف كان في عام 2006 بدرجة (CC) .

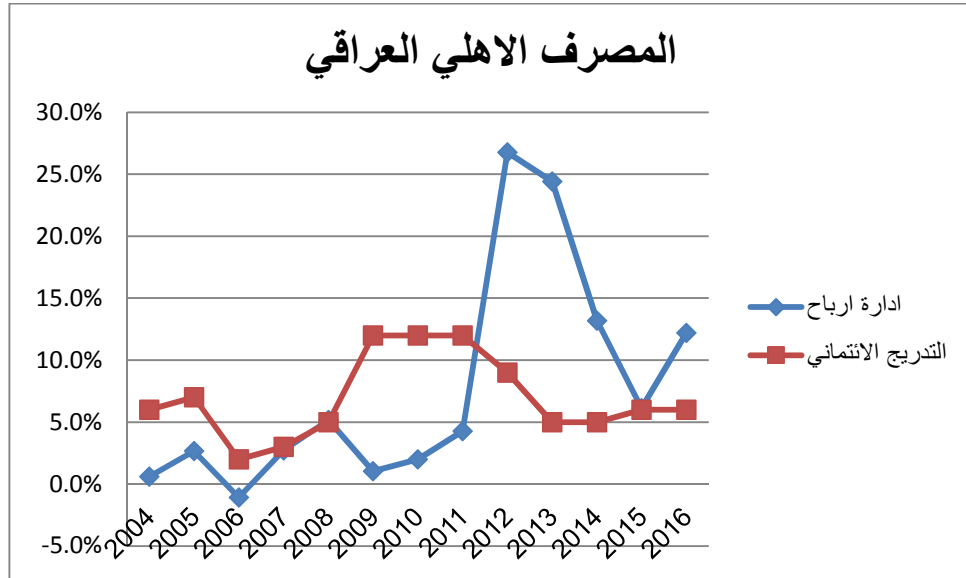
جدول (7)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف الأهلي العراقي للمدة 2016-2004

المصرف الأهلي العراقي												اسم المصرف	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
12.2%	6.1%	13.2%	24.4%	26.8%	4.3%	2.0%	1.0%	5.2%	2.7%	-1.1%	2.7%	0.6%	ادارة ارباح
6%	6%	5%	5%	9%	12%	12%	12%	5%	3%	2%	7%	6%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (7) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال السنوات من 2004 الى 2009 تذبذب كبير في كل من ادارة الارباح والتدرج الائتماني ومن ثم استقرار فئة التدرج بقاء الارباح منخفضة ومن ثم زيادة الارباح مع الحصول على مستوى ائتماني متوسط محصور بين فئة 5% و 6% خلال سنوات الدراسة ، ما يعني ضعف اهتمام إدارة المصرف بإدارة الأرباح والتدرج الائتماني .



شكل (7)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف الأهلي العراقي للمدة 2016-2004

4- مصرف الائتمان

يظهر الجدول (8) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2012 إذ بلغت (15.1%) تلاها عام 2007 بنسبة (13.1%) ثم عام 2011 بنسبة (11.1%) . أما التدرج الائتماني فحقق المصرف اعلى تصنيف امان عام 2016 بدرجة (BBB) بمعنى إنه لم يصل إلى التصنيف الاعلى خلال مده الدراسة ، أما أقل تصنيف كان في عام 2006 بدرجة (CC-) .

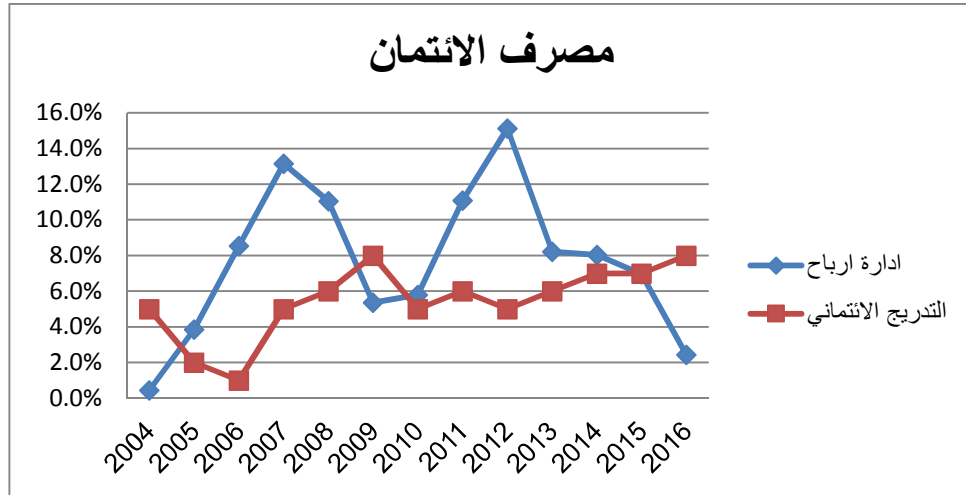
جدول (8)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الائتمان للمدة 2016-2004

مصرف الائتمان												اسم المصرف	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
2.4%	7.0%	8.0%	8.2%	15.1%	11.1%	5.8%	5.4%	11.0%	13.1%	8.5%	3.9%	0.4%	إدارة ارباح
8%	7%	7%	6%	5%	6%	5%	8%	6%	5%	1%	2%	5%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (8) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة إذ يتضح أنهما باتجاهات مختلفة نوعا ما سواء في الارتفاع أو الانخفاض ما يعني ضعف اهتمام إدارة المصرف بكل من إدارة أرباحها والرافعة المالية والمعتمدة في التدرج الائتماني .



شكل (8)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الائتمان للمدة 2016-2004

5- مصرف الخليج

يظهر الجدول (9) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2013 إذ بلغت (25.4%) تلاها عام 2014 بنسبة (19.4%) ثم عام 2012 بنسبة (16.5%) . أما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف أمان عام 2013 بدرجة (AAA) وأقل تصنيف كان في عامي 2006 و 2007 بدرجة (CC+).

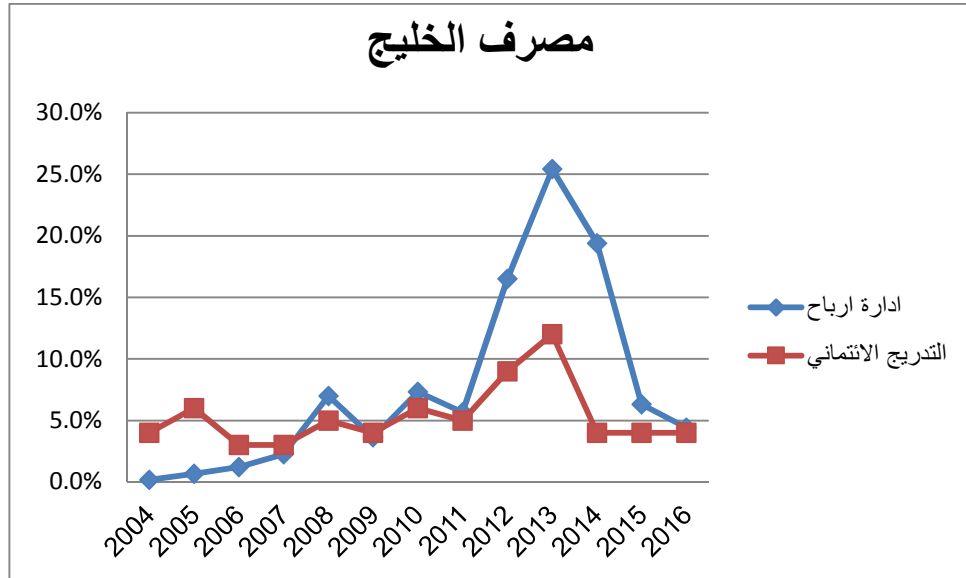
جدول (9)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الخليج للمدة 2016-2004

مصرف الخليج													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
4.4%	6.3%	19.4%	25.4%	16.5%	5.7%	7.3%	3.6%	7.0%	2.2%	1.2%	0.7%	0.2%	ادارة ارباح
4%	4%	4%	12%	9%	5%	6%	4%	5%	3%	3%	6%	4%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (9) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة إذ يتضح أنهما بنفس الاتجاه سواء في الارتفاع أو الانخفاض ما يعني اهتمام إدارة المصرف بكل من إدارة أرباحها والرافعة المالية المعتمدة في التدرج الائتماني



شكل (9)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الخليج للمدة 2016-2004

6- مصرف الشرق الأوسط

يظهر الجدول (10) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2012 إذ بلغت (18.6%) تلاها عام 2013 بنسبة (15.9%) ثم عام 2011 بنسبة (14.1%). أما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف امان عام 2014 بلغت (BB) وأقل تصنيف كان في اعوام عدده خلال مدة الدراسة بدرجة (CC-).

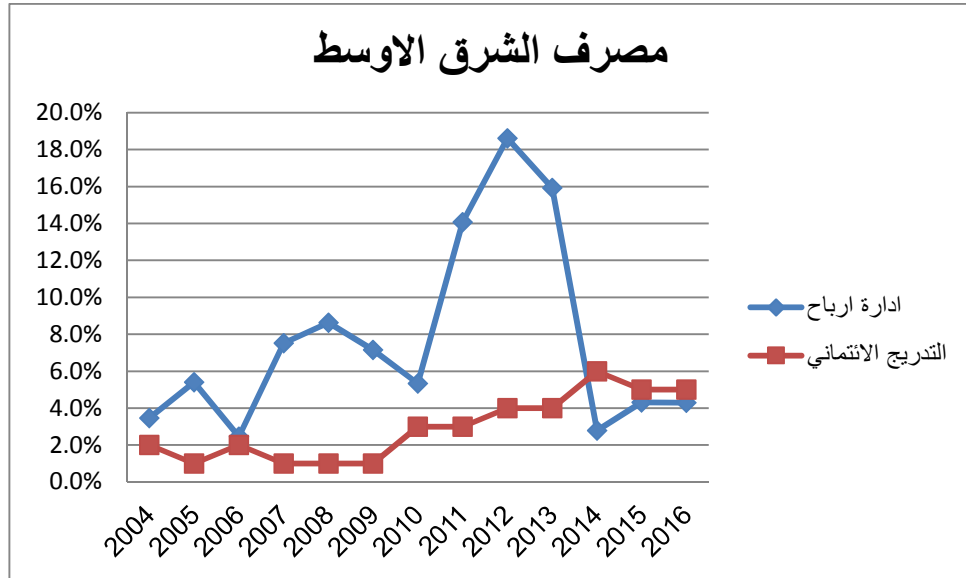
جدول (10)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2016-2004

مصرف الشرق الأوسط												اسم المصرف	
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
4.3%	4.3%	2.8%	15.9%	18.6%	14.1%	5.3%	7.2%	8.6%	7.5%	2.5%	5.4%	3.5%	إدارة ارباح
5%	5%	6%	4%	4%	3%	3%	1%	1%	1%	2%	1%	2%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (10) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة إذ يتضح أنهما غير متناسقي الاتجاه ما يعني عدم اهتمام إدارة المصرف بكل من إدارة الأرباح والرافعة المالية مما انعكس سلبا على تصنيفه الائتماني .



شكل (10)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشرق الأوسط للمدة 2016-2004

7- مصرف الشمال

يظهر الجدول (11) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2012 إذ بلغت (25.7%) تلاها عام 2013 بنسبة (18.3%) ثم عام 2011 بنسبة (15.9%) .

أما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف امان عام 2012 بدرجة (AAA) وأقل تصنيف كان في عام 2014 بدرجة (CC+).

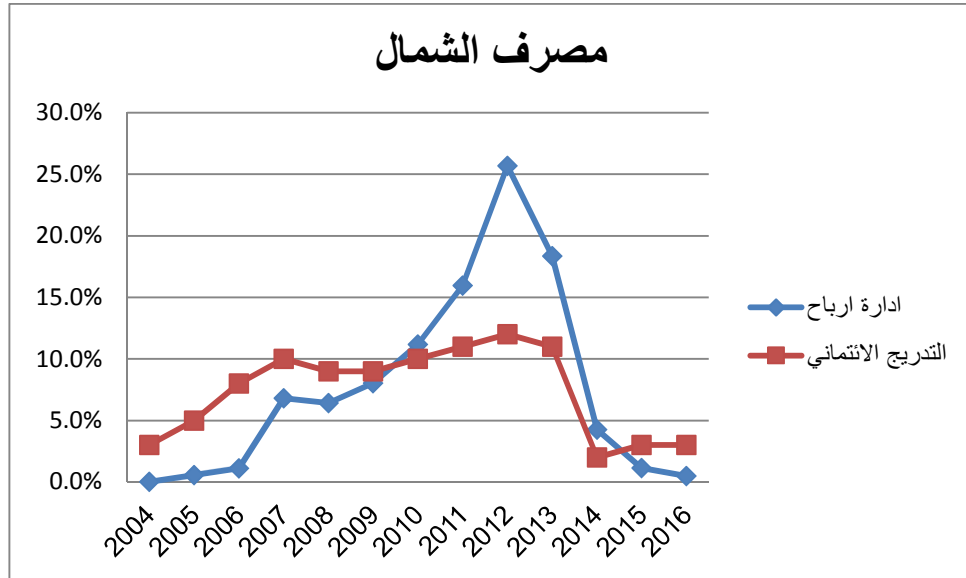
جدول (11)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشمال للمدة 2016-2004

مصرف الشمال													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
0.5%	1.2%	4.2%	18.3%	25.7%	15.9%	11.2%	8.0%	6.4%	6.8%	1.1%	0.6%	0.0%	إدارة ارباح
3%	3%	2%	11%	12%	11%	10%	9%	9%	10%	8%	5%	3%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (11) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة إذ يتضح أنهما بنفس الاتجاه سواء في الارتفاع أو الانخفاض ما يدل على اهتمام إدارة المصرف بالتصنيف الائتماني وإدارة الأرباح بشكل يتناسب مع التدرج .



شكل (11)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الشمال للمدة 2016-2004

8- المصرف المتحد

يظهر الجدول (12) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2012 إذ بلغت (22.2%) تلاها عام 2010 بنسبة (17.6%) ثم عام 2011 بنسبة (17.6%) أيضا. أما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف امان عام 2004 بدرجة (AAA) واقل تدرج كان في عام 2009 بدرجة (BB) .

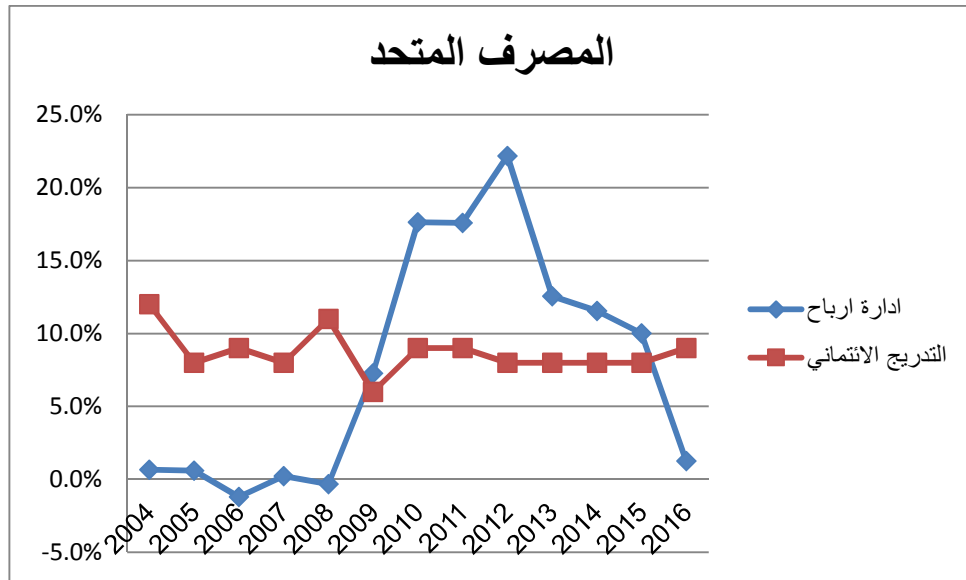
جدول (12)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف المتحد للمدة 2016-2004

المصرف المتحد													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
1.3%	10.0%	11.5%	12.6%	22.2%	17.6%	17.6%	7.3%	-0.3%	0.2%	-1.2%	0.6%	0.7%	إدارة ارباح
9%	8%	8%	8%	8%	9%	9%	6%	11%	8%	9%	8%	12%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (12) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة إذ يتضح أنهما باتجاهات مختلفة سواء في الارتفاع أو الانخفاض ما يعني ضعف إدارة المصرف بكل من إدارة الأرباح و الرافعة المالية المحددة لفئة التدرج الائتماني .



شكل (12)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان للمصرف المتحد للمدة 2016-2004

9- مصرف الموصل

يظهر الجدول (13) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2013 إذ بلغت (38.1%) تلاها عام 2012 بنسبة (16%) ثم عام 2011 بنسبة (10.5%) .

أما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف امان عامي 2014-2015 بدرجة (AA+) وأقل درجة كانت في عام 2008 بلغت (BB-).

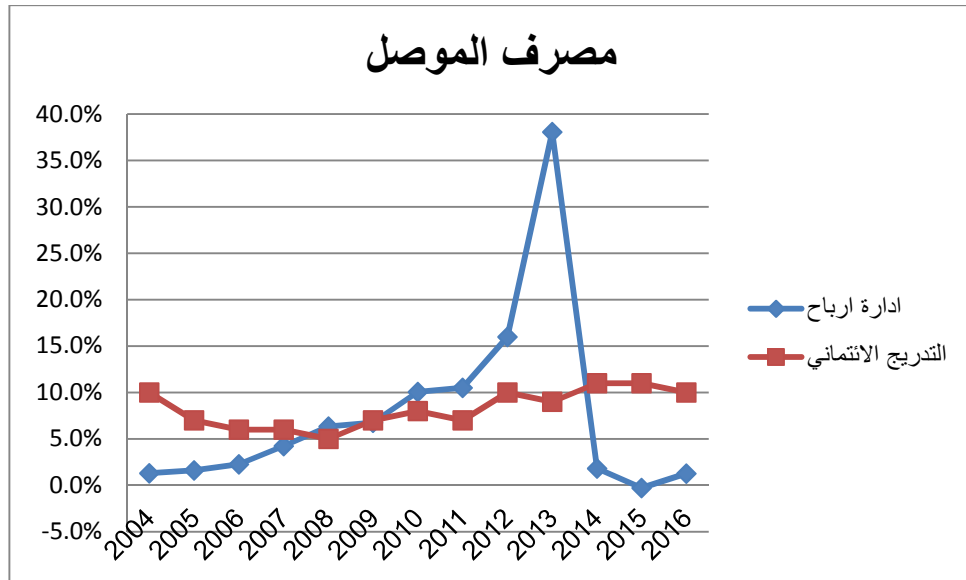
جدول (13)

ادارة الارباح وتدرج الائتمان لمصرف الموصل للمدة 2016-2004

مصرف الموصل													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
1.3%	-0.3%	1.8%	38.1%	16.0%	10.5%	10.1%	6.8%	6.3%	4.2%	2.3%	1.6%	1.3%	ادارة ارباح
10%	11%	11%	9%	10%	7%	8%	7%	5%	6%	6%	7%	10%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (13) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني إذ يتضح أنهما غير متناسقي خلال مدة الدراسة ، فس سنة 2015 لحقت بالمصرف خسائر قدرت بـ (-0.3%) ما يعني ضعف اهتمام إدارة المصرف بكل من إدارة الأرباح والرافعة المالية ما انعكس سلبا على تصنيفه الائتماني .



شكل (13)

ادارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف الموصل للمدة 2016-2004

10- مصرف بابل

يظهر الجدول (14) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2008 إذ بلغت (11.5%) تلاها عام 2012 بنسبة (10.4%) ثم عام 2011 بنسبة (10.2%) . أما التدرج الائتماني فحقق المصرف اعلى تصنيف عام 2016 واعوام (2007-2005) بدرجة (AA+) واقل درجة كانت في عام 2015 بلغت (CC) .

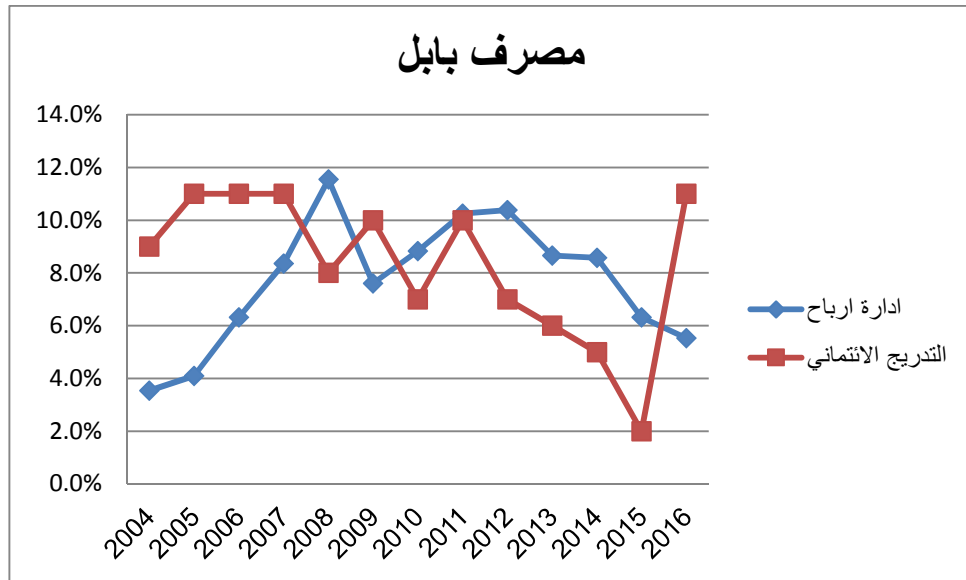
جدول (14)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بابل للمدة 2016-2004

مصرف بابل													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
5.5%	6.3%	8.6%	8.7%	10.4%	10.2%	8.8%	7.6%	11.5%	8.4%	6.3%	4.1%	3.5%	ادارة ارباح
11%	2%	5%	6%	7%	10%	7%	10%	8%	11%	11%	11%	9%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (14) التوافق إدارة الأرباح و التغيير في التدرج الائتماني خلال سنوات الدراسة إذ يتضح ضعف اهتمام إدارة مصرف بابل بإدارة الأرباح والرافعة المالية فهناك تذبذب كبير في الأرباح وتباين كبير في التدرج الائتماني ، لا يوازي مستوى الأرباح المتحققة .



شكل (14)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بابل للمدة 2016-2004

11- مصرف بغداد

يظهر الجدول (15) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2013 إذ بلغت (15.5%) تلاها عام 2014 بنسبة (13.1%) ثم عام 2012 بنسبة (11.9%) .

اما التدرج الائتماني فحقق المصرف اعلى تصنيف امان عام 2013 بدرجة (AAA) واقل تصنيف كان في عام 2010 بلغت (CC-).

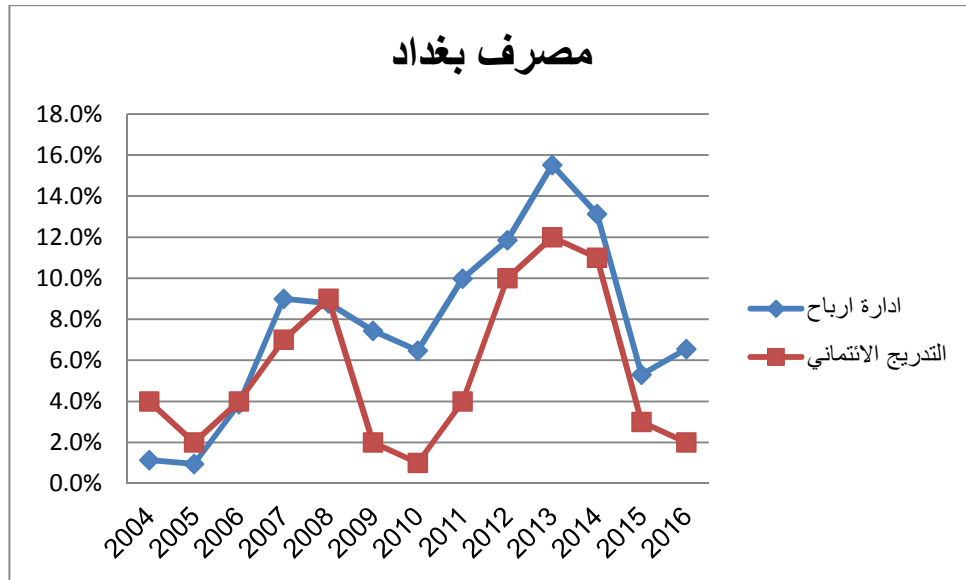
جدول (15)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بغداد للمدة 2016-2004

مصرف بغداد													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
6.5%	5.3%	13.1%	15.5%	11.9%	10.0%	6.5%	7.4%	8.8%	9.0%	3.9%	0.9%	1.1%	إدارة ارباح
2%	3%	11%	12%	10%	4%	1%	2%	9%	7%	4%	2%	4%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (15) مدى التوافق بين إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال سنوات الدراسة باستثناء سنة 2009 وسنة 2010 حيث تعرض المصرف الى انخفاض شديد التدرج الائتماني على الرغم من الاستقرار النسبي لأرباحه ، وبشكل اجمالي تشهد إدارة المصرف باهتمامها بكل من إدارة أرباحها والرافعة المالية مما ينعكس في التصنيف الائتماني للمصرف .



شكل (15)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف بغداد للمدة 2016-2004

12- مصرف دار السلام

يظهر الجدول (16) أن أعلى نسبة ربح سنوي كانت في عام 2013 إذ بلغت (21.7%) تلاها عام 2012 بنسبة (21.3%) ثم عام 2008 بنسبة (20.8%) .
اما التدرج الائتماني فحقق المصرف أعلى تصنيف امان عام 2005 بدرجة (AAA) وأقل تصنيف كان في عام 2011 بدرجة (CC-).

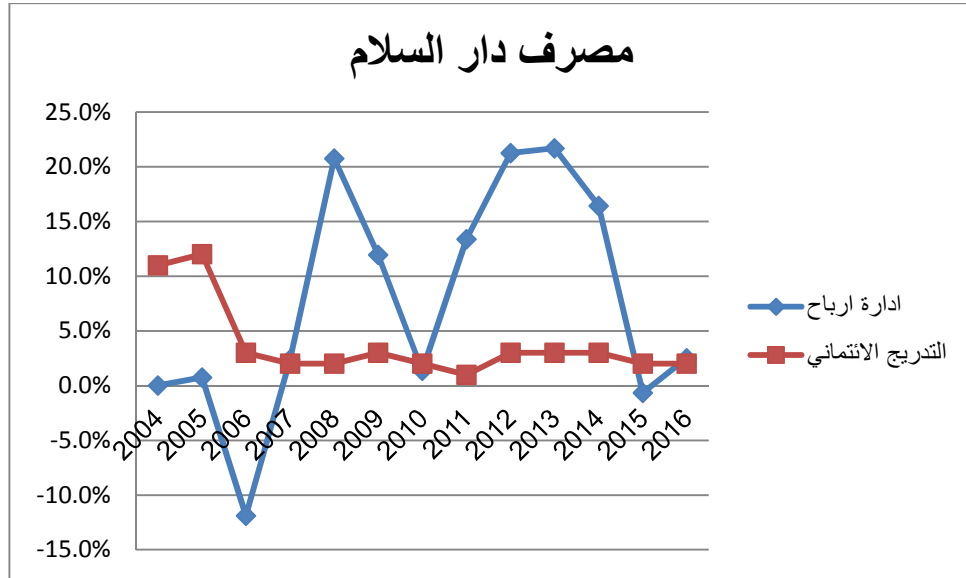
جدول (16)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف دار السلام للمدة 2016-2004

مصرف دار السلام													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
2.5%	-0.7%	16.4%	21.7%	21.3%	13.4%	1.4%	12.0%	20.8%	2.4%	-11.9%	0.8%	0.0%	إدارة ارباح
2%	2%	3%	3%	3%	1%	2%	3%	2%	2%	3%	12%	11%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (16) عدم وجود توافق بين إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة بأكملها إذ يتضح أنهما غير متناسقي من حيث زيادة الأرباح أو انخفاضها مع مستوى فئة التدرج الائتماني ما يعني عدم اهتمام إدارة المصرف بكل من إدارة الأرباح والرافعة المالية مما انعكس سلبا في تصنيفه الائتماني .



شكل (16)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لمصرف دار السلام للمدة 2016-2004

13- إجمالي المصارف عينة الدراسة

يظهر الجدول (17) أن أعلى نسبة ربح سنوي لأجمالي المصارف عينة الدراسة كانت في عام 2013 إذ بلغت (18 %) تلاها عام 2012 بنسبة (17.2%) ثم عام 2011 بنسبة (11.3 %). أما التدرج الائتماني فحقق عام 2013 أعلى تصنيف بدرجة (AAA) تلاه عام 2009 بدرجة (AA+) أما أقل تصنيف كان في عام 2004 بلغت (CC-).

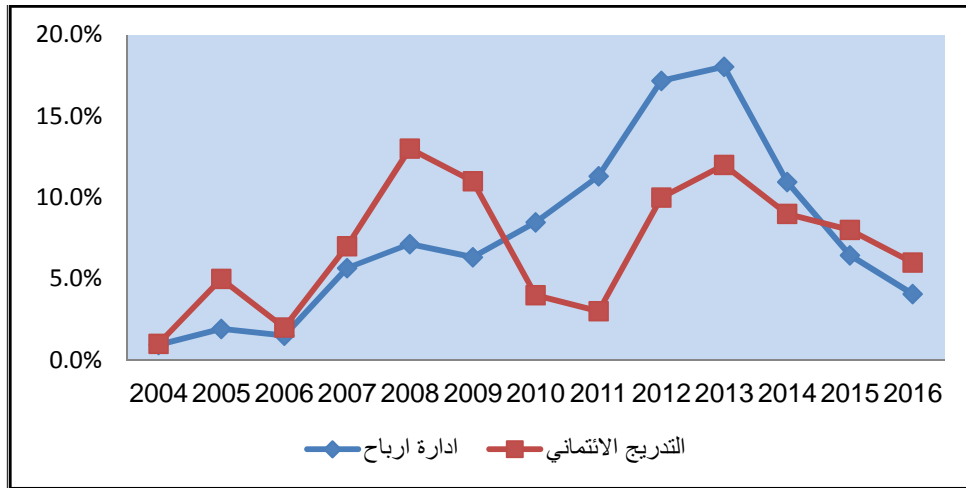
جدول (17)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لأجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة 2004-2016

اجمالي المصارف عينة الدراسة													اسم المصرف
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	السنة
4.1%	6.5%	11.0%	18.0%	17.2%	11.3%	8.5%	6.3%	7.1%	5.7%	1.5%	1.9%	0.9%	إدارة ارباح
6%	8%	9%	12%	10%	3%	4%	11%	13%	7%	2%	5%	1%	التدرج الائتماني

المصدر: اعداد الباحثة اعتمادا على برنامج الاكسيل

ويوضح الشكل (17) مدى توافق إدارة الأرباح مع التدرج الائتماني خلال مدة الدراسة لأجمالي المصارف عينة الدراسة إذ يتضح أنهما بنفس الاتجاه سواء في الارتفاع او الانخفاض ما يعني وجود علاقة ارتباط موجبه بين كل من إدارة الأرباح والتدرج الائتماني وهذا ما سنحاول إثباته في التحليل الاحصائي .



شكل (17)

إدارة الأرباح وتدرج الائتمان لأجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة 2004-2016

الفصل الرابع

المبحث الأول
الاستنتاجات

المبحث الثاني
التوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات Conclusions

تمهيد

في هذا المبحث استعراض لأهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة بجانبها النظري والتحليلي :

اولا : الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بجانبها النظري

1. عمل الادارات المصرفية على تطبيق سلوكيات ادارة الارباح يضعف ثقة الدائنين حول حقيقة المركز المالي الفعلي للمصرف كونها سلوكيات احتيالية تهدف الى تضليل المستثمرين حول اتخاذ القرار الاستثماري المناسب .
2. العمل على ترويج المنتجات لدى المصارف من خلال العمل الالكتروني ومنح المكافآت والجوائز اعتماداً على نوع وحجم وطريقة الايداعات .
3. بعد تعرض البلد الى سقوط النظام في 2003 وكذلك حصل في 2013 بحرب داعش على العراق تعرضت العديد من البنوك الى تذبذب كبير في ارباحها وبعض المصارف تعرضت الى الخسائر و العديد منها اشهر افلاسه .
4. اهتمام إدارة المصارف بعمليات البحث والتطوير من أجل زيادة أرباحها السنوية وخصوصاً بعد عام 2015 .
5. اتباع إدارة المصارف للمبادئ المحاسبية المقبولة قبول عام ذات المرونة التامة وتطوير مهارات المحاسبين والمدققين لتطوير مهاراتهم في تطبيق سلوكيات إدارة الأرباح و تقليل التذبذب في مستوى الأرباح .
6. أن التغيرات في التدرج الائتماني لها آثار متناسبة على السوق المصرفية العراقية ففي حالة انخفاض التدرج الائتماني، تنخفض المصارف في السوق المصرفية من حيث الحجم وتخصص رأس المال كاحتياطات للقروض المتعثرة. وفي حالة ارتفاع التدرج الائتماني، تزيد المصارف في حجمها واعادة تخصيص الموجودات ، وهذا دليل على أن هذه المصارف لديها نظرة أكثر تفاؤلاً عن أوضاعها المالية. كما إنها أكثر تحفظاً تجاه المخاطرة في حال حدوث تغيير التدرج الائتماني.

7. إن للعاملين (المدققين ومحاسبين) أو الإداريين دور مهم في تحسين أداء الشركة من خلال مشاركتهم في إعداد التقارير المالية المنشورة عن أداء الشركة خلال المدة المالية المحددة .

ثانياً : الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة بجانبها التحليلي

1. شهد مصرف بغداد نمواً استثنائياً خلال عام 2007 إذ حقق ربحاً صافي 9% مقارنة بالسنوات السابقة لهذا العام ، عن طريق التعزيزات التقنية ومن جراء الاهتمام الاستراتيجي بالمستقبل. وبالتالي يؤدي هذا المصرف دوراً فعالاً في استغلال الفرص المتاحة لتطوير القطاعات النفطية وغير النفطية وفي بناء البنية التحتية وتمويل البناء.
2. إصدار التدرج الائتماني يقلل من كمية ونوعية المعلومات المتاحة في الأسواق المالية ، هذه التأثيرات تسهم في تضارب المصالح ومشاكل الوكالة في العلاقة بين الجهة المصدرة ووكالة التدرج الائتماني. والافتقار إلى التدابير التنظيمية التي اتخذتها الهيئات التنظيمية لهيئة الأوراق المالية والبورصات .
3. أن المصارف صاحبة التدرج الائتماني المنخفض ليس لديها مجال للانخراط بنشاط في إدارة الأنشطة الحقيقية لأنها تميل إلى أن تكون أقل ربحية ومديونية عالية.
4. اظهرت النتائج الاحصائية وجود تأثير معنوي لإدارة الأرباح في التدرج الائتماني مما يشير إلى إن الاهتمام بإدارة الأرباح يسهم بشكل كبير في تحسين التصنيف الائتماني للمصارف عينة الدراسة .
5. على مستوى المصارف لم يكن تأثير إدارة الأرباح واضحاً على التدرج الائتماني لبعض المصارف ولكن كان له تأثير واضح على مصارف اخرى في كيفية إدارة أرباحها واي الاستراتيجيات تستخدم لتحسين التصنيف الائتماني .

المبحث الثاني

التوصيات Recommendations

تمهيد

- في ضوء النتائج السابقة توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات المقترحة الآتية :
1. التأكيد على زيادة الإفصاح والكشف الكامل عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية .
 2. العمل على تعزيز تطبيق حوكمة الشركات لدعم الشفافية والحصول على معلومات مكافحة الفساد المالي والإداري .
 3. العمل على ترويج المنتجات لدى المصارف من خلال العمل الإلكتروني ومنح المكافآت والجوائز اعتماداً على نوع وحجم وطريقة الإيداعات .
 4. العمل على تنمية قدرات ومهارات العاملين بشكل يؤهلهم على كشف حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل الشركات من خلال برامج التطوير والتدريب الإداري والمالي .
 5. إجراء المزيد من البحوث والدراسات في المستقبل في مجال المحاسبة المالية وذلك ؛ لأخذ آراء عينة أكبر من المحاسبين والمراجعين في عدد أكبر من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لتحديد آثار آليات المحاسبة المالية على مكافحة حالات الغش والفساد .
 6. ينبغي على المشاركين في الأسواق التحقق من قرار توقيت بيع الموجودات فيما إذا كانت قرارات البيع قرارات استثمارية أم انتهازية وأثر ذلك على إدارة الأرباح الحقيقية للمصارف .
 7. ينبغي على البنك المركزي الزام إدارة المصارف بالإفصاح عن أسباب استخدامها لإدارة الأرباح الحقيقية مثل بيع الموجودات الثابتة التي تحقق أرباحاً رأسمالية غير متحققة .
 8. ينبغي على البنك المركزي الزام إدارة المصارف بنسب اندثار محددة للموجودات ثابتة حتى لا تختلف الأعمار الانتاجية فيما بين المصارف .
 9. يمكن تقديم عدة اقتراحات وطرق لتطوير البحث في هذا المجال، مثل تقديم الدراسات المستقبلية حول الاختلافات بين التصنيفات المصدرة المقبولة وغير المقبولة .
 10. زيادة عدد المساهمين للمصرف الواحد يسهم في تغطية تكاليف الاستثمار .
 11. محاولة التطوير والاندماج مع الأسواق المالية العالمية من خلال العمل على إدراج الشركات في التصنيفات الائتمانية العالمية لما لذلك من أهمية عالية في تحقيق ثقة المستثمرين بهذه الشركات .

المبحث الثاني

التوصيات Recommendations

تمهيد

- في ضوء النتائج السابقة توصلت الباحثة إلى مجموعة من التوصيات المقترحة الآتية :
1. اوصي بالفهم الجيد لسلوكيات ادارة الارباح والابتعاد عن العمل بها كونها تمثل ممارسات احتيالية .
 2. التأكيد على زيادة الافصاح والكشف الكامل عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة للمصارف العراقية .
 3. العمل على تعزيز مفهوم حوكمة الشركات لدعم الشفافية والحصول على معلومات مكافحة الفساد المالي والاداري والعمل على تطبيق ركائز حوكمة الشركات بشكل الزامي .
 4. العمل على ترويج المنتجات لدى المصارف من خلال العمل الالكتروني ومنح المكافآت والجوائز اعتماداً على نوع وحجم وطريقة الايداعات .
 5. العمل على تنمية قدرات ومهارات العاملين بشكل يؤهلهم على كشف حالات الغش والفساد المالي والإداري داخل الشركات من خلال برامج التطوير والتدريب الإداري والمالي .
 6. إجراء المزيد من البحوث والدراسات في المستقبل في مجال المحاسبة المالية وذلك ؛ لأخذ آراء عينة أكبر من المحاسبين والمراجعين في عدد أكبر من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لتحديد أثار آليات المحاسبة المالية على مكافحة حالات الغش والفساد.
 7. ينبغي على المشاركين في الاسواق التحقق من قرار توقيت بيع الموجودات فيما إذا كانت قرارات البيع قرارات استثمارية ام انتهازية وأثر ذلك على إدارة الأرباح الحقيقية للمصارف .
 8. ينبغي على البنك المركزي الزام إدارة المصارف بالإفصاح عن أسباب استخدامها لإدارة الأرباح الحقيقية مثل بيع الموجودات الثابتة التي تحقق أرباح رأسمالية غير متحققة .
 9. ينبغي على البنك المركزي الزام إدارة المصارف بنسب اندثار محددة للموجودات ثابتة حتى لا تختلف الاعمار الانتاجية فيما بين المصارف .
 10. زيادة عدد المساهمين للمصرف الواحد يسهم في تغطية تكاليف الاستثمار .
 11. محاولة التطوير والاندماج مع الأسواق المالية العالمية من خلال العمل على إدراج الشركات في التدرجات الائتمانية العالمية لما لذلك من أهمية عالية في تحقيق ثقة المستثمرين بهذه الشركات .



قائمة المصادر

المصادر

أولاً :- القرآن الكريم

● سورة يوسف / الآية 55

ثانياً :- المصادر العربية

1. الكتب

1. ابو زيد ، محمد المبروك : **التحليل المالي شركات واسواق مالية** ، الطبعة الثانية ، دار المريخ للنشر ، 2009 ، المملكة العربية السعودية.
2. الخلايلة ، محمود عبد الحليم : **تحليل القوائم المالية** ، الشارقة العالمية للاستشارات الاكاديمية، الأردن، 2000.
3. شرويدر ، ريتشارد و كلارك ، مارتل و جاك ، كاثي : **نظرية المحاسبة** ، ترجمة خالد علي احمد كاجيجي، إبراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2010 .
4. الشيرازي ، عباس مهدي : **نظرية المحاسبة** ، الطبعة الاولى ، دار السلاسل، الكويت ، 1990.
5. محمد ، مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، الطبعة الثانية، الأردن ، دار وائل للنشر والتوزيع ، 2006 .
6. الميداني، محمد ايمن عزت: **الإدارة التمويلية في الشركات** ، الظهران، مطابع جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، 1989.

2. الرسائل والاطاريح

7. أبو كمال ، ميرفت علي : **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية بازل - دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين** ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ، الجامعة الإسلامية ، غزة، 2007.
8. الاغا ، عماد : **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية** ، رسالة ماجستير ، جامعة الازهر ، 2011 .
9. حبيب ، عقيل حمزة: **تمهيد الدخل دراسة ميدانية لعينة مختارة من الشركات الصناعية** ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد رسالة ماجستير علوم في المحاسبة، 2003 .
10. حسن، زهراء محمد : **أثر الاحتياطات السرية على إدارة الأرباح في البنوك المصرية - دراسة تطبيقية** ، رسالة الماجستير ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2015 .

11. حمودي ، وفاء يونس : أثر حوكمة الشركات في إدارة الأرباح مدخل أخلاقي دراسة لعينة مختارة من الشركات المساهمة في محافظة نينوى، رسالة الماجستير في المحاسبة ، جامعة الموصل ، 2010 .
12. الزمر، عماد سعيد : دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2009.
13. زملط ، إيباد سليم: أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة وأثرها في رفع الكفاءة الانتمانية لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، جامعة الأزهر غزة كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، رسالة ماجستير في المحاسبة ، 2013 .
14. الطاهر ، الفاتح الشريف : الترميز الانتماني ودوره في الحد من مخاطر الانتمان المصرفي في السودان ، مجلة العلوم الاقتصادية ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، المجلد 14 ، العدد 1 ، 2013 .
15. علي، اسماعيل الحاج علي: العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعين المصرفي والصناعي، رسالة ماجستير ، قسم المحاسبة وادارة الاعمال ، جامعة الشرق الاوسط، 2010.
16. اللوزي، خالد محمد : اثر ممارسات ادارة الارباح على اسعار الاسهم _دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاعمال ، قسم المحاسبة والتمويل ، 2013 .
17. محمود ، نجاة شاكر : العوامل المؤثرة في تطبيق نظام التصنيف الانتماني وفق اتفاقية بازل | دراسة استطلاعية في عينة من المصارف العراقية ، رسالة ماجستير في علوم مالية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، 2014 .

3. المجالات الدورية

18. بو كثير ، جبار و عوادي ، مصطفى : اساليب المحاسبة الابداعية في التلاعب بالقوائم المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية ، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية و الادارية ، جامعة ام البواقي ، العدد 1 ، 2014 .
19. تقرير صادر عن معهد الدراسات المصرفية : التصنيفات الانتمانية ، الكويت ، مجلة اضاءات ، العدد 4 ، 2010 .
20. التميمي ، أحمد : معايير التصنيف الانتماني في المؤسسات المالية الإسلامية، مجلة المستثمرون ، 2009.
21. الداية ، منذر يحيى : أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات في قطاع غزة - دراسة ميدانية ، الجامعة الاسلامية غزة ، كلية التجارة قسم المحاسبة والتمويل ، 2009 .
22. الدليل العراقي لحوكمة الشركات ، 2016: 2-14
23. الرشيد، ممدوح صادق محمد : مدخل اشارات الإنذار (Red Flags) الأرباح المحاسبية بالتطبيق على الشركات الأكثر نشاطا في الاسواق المالية المصري ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كمية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد 24، العدد 2، 2010 .
24. السيد، صفا محمود :إدارة الربحية ومعايير المحاسبة المصرية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي ، المجلد ، 18 العدد 1، 2004 .

25. الشريف ، إقبال عدنان وأبو عجيلة، عماد: العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية في الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، جامعة القدس ، فلسطين، 2009 .
26. طلفاح ، احمد : الازمة المالية ،المعهد العربي للتخطيط ، 2010 .
27. طلفاح ، احمد : الجدارة الانتمائية السيادية الوظائف و الفوائد والمؤشرات والمجالات ،المعهد العربي للتخطيط ، 2005 .
28. العياشي، زرزار : أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، الملتقى الدولي الثامن حول، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وافاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2010.
29. القطيش ، حسن مفلح و الصوفي ، فارس حسين: أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان ، جامعة الإسراء - كلية العلوم الإدارية والمالية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 27، 2011 .
30. محفوظ جبار : وكالات تصنيف الائتمان – دراسة تحليلية، مجلة المال والصناعة ، بنك الكويت الصناعي ، العدد 8، 2004.
31. معراج ، هواري و آدم ، حديدي: نحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية ، جامعة محمد خضير بسكرة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2012 .

4. المؤتمرات

32. بلعزوز، بن علي ، مداني ، أحمد : التصنيف الائتماني بين مسبب للأزمة المالية العالمية والبحث عن مخرج لها - دراسة وضعية وشرعية ،المؤتمر الدولي الرابع بالكويت حول :الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور الاقتصاد الإسلامي، 2010 .
33. عبد القادر ، داليا السيد عبد الحليم: أثر درجة الإفصاح عن المعلومات الأخرى المرافقة للقوائم المالية على جودة التقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة الاسكندرية ، 2017 .
34. عبد اللطيف ،دعاء حافظ إمام : اثر جودة عملية المراجعة على تكلفة التمويل بالاقتراض دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية ،كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة الاسكندرية، 2017 .
35. عرفة ، نصر طه ومليجي ، مجدي مليجي : محددات الإفصاح المالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي واثره على حجم التداول وقيمة الشركة دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية ، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة ، دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر" خلال الفترة من 6-7 ، 2017 .
36. محمد، احمد عصام: أثر التطبيق الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات - دراسة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية" ، المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة - دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، 2017.

1. Books

37. Bodie , Zvi and Alex Kane, Alain J. Marcus: **Investments** , 10th Edition ,2011.
38. Fabozzi Frank, Peterson Pamela; **Financial Management And Analysis**, John Wiley & Sons, Inc, Second Edition, New Jersey, USA,2003.
39. Madura Jeff; **Financial Markets And Institutions**, 9th,South-Western,Usa,2010.
40. Mccullers, Leris D., and Sehroeder, Richard G.,: **Accounting Theory Text and Readings**,2Ed, John Wiley and Sons,1982.
41. McKee, E. Thomas: **Earnings Management**, an executive management, South- Western Educational. USA, 2005 .
42. Stice Earl , James Stice , Michael A. Diamond : **Financial Accounting Reports and analyzes** , 6 ed , 2005.

2. Journals

43. Adamson, Reid :**The Impact of Basel III on Risk Management and Corporate Governance**, Hitachi Consulting On Financial Services 2012.
44. Ahmed, A., Takeda, C. & Thomas S. :**Bank loan loss provisions: a re-examination of capital management, earnings management and signaling effects**, Journal of Accounting and Economics, 29, 1999.
45. Ahmed, K. & Curtis, J. K. : **Association between Corporate Characteristics and Disclosure Levels in Annual Reports: A Meta-Analysis** , British Accounting Review, 31,1999.
46. Alkhafaji , A. F.: **Corporate governance and today's financial scandals**, Business Research Year Book Global Business Perspective, X (6),2003.
47. Ashari ,N. & et.al : **Factors Affecting Income smoothing Among listed companies in Singapore** , Accounting Business Research, vol.24 , No.96 ,1994 .
48. Bartov, E. :**The timing of asset sales and earnings manipulation**, The Accounting Review 68 (4)1993.
49. Beidleman, C. R.: **Income smoothing: the role of management** , The Accounting Review, October, Vol. XLVIII, 1973.
50. Bhojraj, Sanjeev and Sengupta ,Partha : **Effect of Corporate Governance on Bond Ratings and Yields: The Role of Institutional Investors and Outside Directors** ,The Journal of Business, Vol. 76, No. 3 , 2003.

51. Blumenthal, Richard , Juneau Empire: **Three Credit Rating Agencies Hold Too Much of the Power**, Alaska Capital City online Newspaper , Alaska , 2011.
52. Boot , A.W.A., Milbourn, T.T., and Schmeits, A.: **Credit Ratings as Coordination Mechanisms**, Review of Financial Studies, 19, 2006 .
53. Bruns, W.J. & Merchant, K.A.:**The dangerous morality of managing earnings**, Management Accounting 72 (2)1990 .
54. Cantor, Richard & Packer, Frank: **Departures and Impact of Severin Credit Ratings**, The Journal of Fixed Encom 1996.
55. Cantor, Richard, and Frank Packer: **The Credit Rating Industry**, Journal of Fixed Income, 1995, pp. 10-34.
56. Caton , G, C. N. Chiyachantana, C. Chua, and J. Goh, :**Earnings management surrounding seasoned bond offerings: do managers mislead ratings agencies and the bond market?**, Journal of Financial and Quantitative Analysis 46, 2011.
57. Chau, G. K. & Gray, S. J. : **Ownership structure and corporate voluntary disclosure in Hong Kong and Singapore**, The International Journal of Accounting, 37 (2):2002.
58. Cheng, E. C. M., & Courtenay, S. M.: **Board composition, regulatory regime and voluntary disclosure**, The International Journal of Accounting, 41,2006.
59. Cheng, S. : **R&D expenditures and CEO compensation**, The accounting review 79 (2):2004.
60. Chi-keung Man, Brossa Wong : **Corporate Governance And Earnings Management: A Survey Of Literature** ,The Journal of Applied Business Research, Volume 29, Number 2, 2013.
61. Christensen, H., Lee, E., & Walker, M. : **Incentives or standards: What determines accounting quality changes around IFRS adoption?** Financial Accounting and Reporting Section (FARS) Paper , 2008 .
62. Clikeman, Paul M. August : **Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use**, High Beam Research, 2003.
63. Cohen , P. & Zarowin, Daniel :**Firms Learn Against the Wind?** Earnings Management and Stock Market Returns, Stern School of Business, New York University, 2011.
64. Cornett , M.M., McNutt, J.J. and Tehranian, H. : **Corporate Governance and Earnings Management at Large US Bank Holding Companies**, Journal of Corporate Finance, 15(4), 2009.
65. Daske , H. & Gebhardt, G. : **International Financial Reporting Standards and Experts' Perceptions of Disclosure Quality**, Abacus, 42 (3-4), 2006.

66. Davies, H. : **Corporate Governance and the Development of Global Capital Markets**, Balance Sheet, Vol 10, NO 3.,2002.
67. DE Angelo, H., DeAngelo, L. E., and Skinner, D.: **Reversal of Fortune: Dividend Signaling and Disappearance of Sustained Earnings Growth**, Journal of Financial Economics, 40(3) ,1996.
68. Dechow, P., Skinner, D.:**Earnings management: reconciling the views of accounting academics , practitioners, and regulators**, Accounting Horizons 14, 2000.
69. Dechow, P.M. and Sloan, R. : **Executive incentives and the horizon problem: an empirical investigation**, Journal of Accounting and Economics 14: 51-89, 1991.
70. Defond, M.L. and Jiambalvo, J. : **Debt Covenant Violation and Manipulation of Accruals**, Journal of Accounting and Economics, 17(1-2), 1994.
71. Dharan ,Bala G. & Lev, Baruch: **The Valuation Consequence of Accounting Changes: A Multi-Year Examination** ,Journal of Accounting, Auditing and Finance,1993.
72. Doh-Shin Jeon and Stefano Lovo : **Credit rating industry: A helicopter tour of stylized facts and recent theories** ,International Journal of Industrial Organization, 2013.
73. Eaton, Jonathan. : **Sovereign Debt, Repudiation, and Credit Terms**, International Journal of Finance and Economics, 1996 .
74. Elkhoury ,Marwan: **Credit Rating Agencies and their Potential Impact on Developing Countries**, UNCTAD, Geneva, 2009.
75. Emanuel . D, And Wong. N : **Efficient Contracting And Accounting**, Accounting and Finance, Vol. 43, 2003.
76. Feng Li : **Earnings quality and earnings management in Chinese-listed companies**, University of Wollongong Research Online, 2011.
77. Feschijan , Daniela : **analysis creditworthiness of bank loan applicants** , Economics and Organization Vol. 5, No 3, 2008 .
78. Fonseca, A.R. and F. Gonzai lez, : **Cross-Country Determinants of Bank Income Smoothing By managing Loan-Loss Provisions**, Journal of Banking and Finance, no. 32, 2008.
79. Fudenberg, D & Tirole, J. : **A theory of income and dividend smoothing based incumbency rents**, Journal of political economy, 103 (1),1995.
80. Gaio, C., & Raposo, C., : **Earnings quality and firm valuation: international evidence**, Accounting and Finance, 51, 2011.
81. Garcia Osma , B. : Board independence and REM: The case of R&D expenditures, Corporate Governance, 16 (2)2008.
82. George Drdmioles & Thomas Hemmer: **On the Stewardship and Valuation Implications of Accrual Accounting Systems** , Journal of Accounting Research Vol.51 No. 2 May 2013.

83. George Pinches, E., and J. Clay Singleton.: **The Adjustment of Stock Prices to Bond Rating Changes**, Journal of Finance 33, no. 1: 1978 .
84. Graham, J.R., C.R. Harvey and S. Rajgopal :**The economic implications of corporate financial reporting**, Journal of Accounting and Economics 40 (1-3):2005.
85. Healy, P. :**The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions**, Journal of Accounting And Economics, Vol. 7, No. 1,1985.
86. Healy, P., and J. Wahlen : **A review of the earnings management literature and its implications for standard setting**, Accounting Horizons 13, 1999.
87. Hepworth, S.R.: Periodic income smoothing, The Accounting Review 28(1) January, 1953 .
88. Herrmann, D.& Inoue, T.: **Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.5, No.2,1996.
89. Herve , Stolowy & Breton ,Gaetan: **Accounts Manipulation: A Literature Review and Proposed Conceptual Framework**, Review of Accounting and Finance, Vol.3,2004:19.
90. Hossein Asgharian, : **Reformation of the Credit Rating Industry – Is there a need?**, Master Thesis, Lund University, Lund, Sweden, 2005.
91. Ibrahim, A. E. A. : **Investigating Impact of Historical Costing on Real Earnings Management: An Empirical Study**, Unpublished Master thesis, Cairo University,2012.
92. James S. Linck, Jeffry Netter, and Tao Shu: **Can Managers Use Discretionary Accruals to Ease Financial Constraints? Evidence from Discretionary Accruals Prior to Investment**. Journal of the Accounting Review: November, Vol. 88, No. 6,2013.
93. Jesus, Luzano Fernandez and Ramon Sanchez Villa: **Credit rating agencies, institutional strengths and methodological weaknesses: State of Banking Classification**, master Thesis ,University of Otunoma de Barcelona, College Economia , 2015.
94. Kao, Hui-Sung and Wei-Tzu-Han: **The effect of IFRS, Information Asymmetry and Corporate Governance on the quality of Accounting Information**, Asian Economic and Financial Review, 4(2),2014.
95. Kelly E. Carter : **The Joint Effect of the Sarbanes-Oxley Act and Earnings Management on Credit Ratings** ,Journal of Accounting and Finance Vol. 15(4) 2015.
96. Kin Lo, **Earnings management and earnings quality**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 45,2008.
97. Kisgen , D. J.: **Credit ratings and capital structure**, Journal of Finance 61, 2006.

98. Kuang ,Yu Flora & Qin, Bo : **Credit ratings and executive incentives Chief Risk Officer**, Contemporary Accounting Research, provided by the library of the University of Amsterdam, 2009.
99. Mateev ,Miroslav: **Determinants of Foreign Direct Investment in Central and Southeastern Europe: New Empirical Tests**, American University in Bulgaria, 8th Global Conference on Business & Economics, Florence, 2008.
100. Mohanram, Parthia: **How to manage earnings management?**, Accounting World , India , 2003.
101. Moscovice , S., Simkin, M., & Bagranoff, N. : **Core Concepts of Accounting Information System**, 7th ed., John Wiley & Sons Ltd, England , 2001.
102. Moses, O. D. : **Income Smoothing and Incentives: Empirical Tests Using Accounting Changes** , The Accounting Review, Vol. 62, No.3,1987.
103. Niskanen, J. and Keloharju, M.: **Earning cosmetics in a tax-driven accounting environment: evidence from Finnish public firms**, The European Accounting Review, Vol. 9:3, 2000.
104. Oyerinde , D. & D. Odejayi : **Determinants Of Creative Accounting , The Social and management scientists** , Faculty Journal, 2010 .
105. Ozler, Sule. : **Evolution of Credit Terms: An Empirical Examination of Commercial Bank Lending to Developing Countries**, Journal of Development Economics,1991 .
106. Paredes, T.A: **Blinded by the Light: Information Overload and its Consequences for Securities Regulation**, Working Paper Washington University Law Quarterly ,2003.
107. Rahman , Musfiqur , Moniruzzaman, Mohammad & Jamil, Sharif : **Techniques, Motives and Controls of Earnings Management** , International Journal of Information Technology and Business Management, Vol.11 No.1, 2013 .
108. Ronen, J. & Yaari, K. J.: **The smoothing of income numbers: some empirical evidence on systematic differences among management-controlled and owner controlled firms**, Accounting, Organizations and Society, Vol. 3, No. 2,1978.
109. Roychowdhury, S. : **Earnings management through real activities manipulation**, Journal of Accounting and Economics 42, 2006.
110. Schipper, K., :**Commentary on earning Management**, Accounting Horizons , No.4, 1989.
111. Sellami ,Mouna : **Incentives and Constraints of Real Earnings Management: The Literature Review** , International Journal of Finance and Accounting, 4(4) 2015.

112. Shores, D., Bowen, R. and DuCharme, L. : Stakeholders' Implicit Claims and Accounting Method Choice. *Journal of Accounting and Economics*, 20(3), 1995.
113. Sidney J. Gray , Nichols,B., Nancy and Donna L. Street, : **Pro forma Adjustments To GAAP Earnings: Bias, Materiality, and SEC Action**, *Research in Accounting Regulation*, Vol. 18,2005 .
114. Steven M. Mintz, : **Earnings Management and Quality of Financial Reporting Issues In Light of Recent Accounting Scandals** , Department of Accounting & Finance,2002 .
115. Subramanyam , K.R. :**The pricing of discretionary accruals**, *Journal of Accounting and Economics*, issue 22 , 1996 .
116. Van Horne, James C ., **Financial Management and Policy**, Prentic -Hall of India Private Limited , New Delhi, 2004 .
117. Visvanathan, G. : **Corporate governance and REM**, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*. 12 (1) 2008.
118. White, Lawrence J. : **Markets The Credit Rating Agencies** ,*Journal of Economic Perspectives* Volume 24, 2010.

3. Reports

119. Barry M. Jackson, “**Obtaining a Municipal Credit Rating**”, UK, London,2006.
120. Beaver H. William : **Financial ratios as predictors of failure** , *Journal of Accounting research*,1966.
121. Ewert, R. and A. Wagenhofer : **Economics effect of tightening accounting standards to restrict earnings management**, *The Accounting Review* 80 (4): 2005.
122. Fitch Ratings :**The Ratings Process under Fitch Criteria** ,Special Report Credit Policy, Annual Certification to Form NRSRO,2015.
123. Gautam Setty and Randall Dodd: **Credit Rating Agencies: Their Impact on Capital Flows to Developing Countries**, Special Policy Report 6, Derivatives Study Center, Washington, D. C., 2003.
124. Janin, R. : **Accruals-based models for detecting earnings management and the French case**, EAA Congress,2000.
125. Ministry of Finance, : **Report of the Committee on Comprehensive Regulation for Credit Rating Agencies**, Ministry of Finance, New Delhi, 2009.
126. Moody’s Investors Service, **Moody’s Rating Symbols & Definitions**”, Moody’s Investors Service, New York, 2008 .
127. OECD, **OECD Principles of Corporate Governance**, 2004.

128. Standard & Poor's Ratings , History of Standard & poor, Retrieved , USA,2010.
129. Standard & Poor, History of Standard & poor, Retrieved , USA, 2007 .
130. Standard & Poor, History of Standard & poor, Retrieved , USA, 2008 .
131. Standard & Poor, History of Standard & poor, Retrieved , USA, 2014 .

132. Amat , O., and Gowthorpe , Catherine : **Creative Accounting: Some ethical issues of macro – and micro – manipulation** ,working paper series Available from www.ssrn.com ,2005 .

133. Barth , M., Landsman, W., & Lang, M. : **International Accounting Standards and Accounting Quality** , Stanford Research Paper Series, 2007 .Available at: <http://ssrn.com/abstract=1029382>.

134. Galai, D., Sulganik, E., and Wiener, Z. : **Accounting Values Versus Market Values and Earnings Management in Banks**, Working Paper,2003, Available at: <http://ssrn.com/abstract=459401> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.459401>.

135. Hilscher ,Jens &Wilson, Mungo : **Credit ratings and credit risk: Is one enough?** ,2012. available at: <http://ssrn.com/abstract=1474863>

136. Matthew , Gerring,,: **Influence Explored: Credit Ratings Agencies Score the U.S. Government and Lobby It, Too**, The Sunlight Foundation, In-depth Series, July 15, 2011. Available at <http://sunlightfoundation.com/blog/2011/07/15/influonrp-explained-credit-ratings-ngpneips-smrc-the-u-s-government-and-lobby-il-too/>.

137. Scott B. Jackson, Marshall K. Pitman: **Auditors and Earnings Management**, July 2001, Available from: <http://www.nysscpa.org/cpajournal/2001/0700/features/f073801.htm>, (19/03/2010).

138. Stephen D. Maear & Pervaiz Alam & Michael A. Pearson : **Earnings management**, When Does Juggling the Numbers Become Fraud, Association of Certified Fraud Examiners, 2000. <http://www.cfenet.com/search>.

139. Sugata, R. : **Earning Management Through Real Activities Manipulation**, Available as SSPN: <http://ssrn.com/abstract=477941orDOI:10.2139>, 2005.

140. www.businessdictionary.com/definition/credit-rating.html

141. مقالة في مجلة الاقتصادي ، مفهوم التصنيف الائتماني وانواعه ودرجاته، العدد 134 ، بتاريخ 2012/ 5/15 ، متاحة على الموقع: [www.https://aliqtisadi.com/53114](http://www.aliqtisadi.com/53114)

ABSTRACT

This study aims to determining the effect of Earnings management strategies on Credit rating changes . And this is executed by depending on Earnings management strategies Both types: the first Accruals-based earnings management (AM) and the second Real earnings management (RM) . As was expressed Credit rating through financial ratios.

The study is being conducted in the Iraqi banking sector. The financial information is obtained by each bank of the study sample, analyzed for this purpose, and the sample consists of twelve banks. For the period from 2004 to the end of 2016.

To measure the meaningful relationship between the study variables, Annual earnings ratio to total earnings during the years of study , And leverage ratio to measure credit rating , T-test and Simple correlation factor are used. To determine the meaningfulness of the regression equation, the Simple regression analysis and F-test is used, R² is used to explain the amount of effect the independent variable have on the dependent variable. Finally, use the statistical program SPSS 21.

The study reached several conclusions that can be expressed briefly that there is an impact of the behavior of profit management on the changes in the credit rating of each of the Iraqi banks individually and collectively. . The results of the study showed that profit management practices lead to a crisis of confidence in the profession of accounting and financial reports issued by accountants and thus increase the ability of the management of Iraqi banks to cope with credit risks through sound practices and away from fraudulent practices.

The study arrived to many recommendations which related with the present study and the future studies on key variables. One



of the recommendations advocated by the study was a good understanding of profit management practices and the importance of considering and applying the principles of good corporate governance.



*Ministry Of Higher Education and Scientific Research
University Of Karbala
College Of Administration and Economy
Department Of Banking & Financial Since*



**The Effect Of earnings management strategies
in Credit rating change
Analytical study for the period 2004-2016**

**A Thesis Submitted To The Council Of The
College Of Administration And Economics
University Of Karbala**

**In partial Fulfillment Of Requirement For
The Master Degree In Banking and
Financial Since**

**By
Shaimaa Hadi Alkhafaji**

**Supervised By
Dr.Zainab Makki Albanaa**

(2017 / 1438)